

جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومي



سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

فرص ومجالات التعاون الزراعي المصري
الأفريقي وآليات تفعيله

رقم (311) - مارس 2020

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية
رقم (311)
(سلسلة علمية محكمة)



فرص ومجالات التعاون الزراعي المصري الأفريقي وآليات تفعيله

مارس 2020



جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومي
الإدارة العامة للبحوث

النمر، هدى وآخرون

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية:
فرص ومجالات التعاون الزراعي المصري الأفريقي
وآليات تفعيله

هدى النمر وآخرون، القاهرة، معهد التخطيط القومي،
2020.
188 ص: سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

الكلمات الدالة:
أهمية أفريقيا لمصر - الزراعة بأفريقيا - التعاون
الزراعي المصري الأفريقي - آليات تعزيز التعاون

رقم الإيداع: 2020|11208

ISBN: 978-977-6641-57-0

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة
عن توجه المعهد بل تعبر عن رأي المؤلف
وتوجهه في المقام الأول

حقوق الطبع والنشر

محفوظة لمعهد التخطيط القومي، يحظر إعادة
النشر أو النسخ أو الاقتباس بأي صورة إلا
بإذن كتابي من معهد التخطيط القومي

رئيس المعهد

أ.د. علاء زهران

نائب رئيس المعهد
لشنون البحوث والدراسات العليا
أ.د. خالد عطية

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

فرص ومجالات التعاون الزراعي المصري
الأفريقي وآليات تفعيله

تأليف: هدى صالح النمر

الطبعة الأولى: معهد التخطيط القومي 2020

تقاطع ش صلاح سالم مع ش الطيران -مدينة
نصر - جمهورية مصر العربية - ص. ب.
11765.

0222621151 – 0222634747

Salah Salem intersection with Al
Tayran st, Nasr City, Cairo, Egypt.

www.inp.edu.eg

الطباعه والتنفيذ
معهد التخطيط القومي

تقديم

تعتبر سلسلة قضايا التخطيط والتنمية أحد القنوات الرئيسية لنشر نتائج معهد التخطيط القومي من دراسات وبحوث جماعية محكمة في مختلف مجالات التخطيط والتنمية. يضم المعهد مجموعة من الباحثين والخبراء متنوعي ومتعددي التخصصات، مما يضيف إلى قيمة وفائدة مثل هذه الدراسات المختلفة التي يتم إجراؤها من حيث شمولية تناول والأخذ في الاعتبار الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، البيئة، المؤسسية، والمعلوماتية وغيرها لأي من القضايا محل البحث.

تضمنت الإصدارات المختلفة لسلسلة قضايا التخطيط والتنمية منذ بدنها في عام 1977 عدداً من الدراسات التي تناولت قضايا مختلفة تفيد الباحثين والدارسين، وكذا صانعي السياسات ومتخذي القرارات في مختلف مجالات التخطيط والتنمية منها على سبيل المثال لا الحصر: السياسات المالية، السياسات النقدية، الإنتاجية والأسعار، الاستهلاك والتجارة الداخلية، المالية العامة، التجارة الخارجية، قضايا التشغيل والبطالة وسوق العمل، التنمية الإقليمية، آفاق وفرص الاستثمار، السياسات الصناعية، السياسات الزراعية والتنمية الريفية، المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مناهج ونماذج التخطيط، قضايا البيئة والموارد الطبيعية، التنمية المجتمعية، قضايا التعليم...الخ.

تتنوع مصادر وقنوات النشر لدى المعهد إلى جانب سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، والمتمثلة في المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، والتي تصدر بصفة دورية نصف سنوية، وكذلك كتاب المؤتمر الدولي والذي يضم الأبحاث التي تم قبولها أو مناقشتها في المؤتمر، وسلسلة المذكرات الخارجية، وكراسات السياسات، إضافة إلى ما يصدره المعهد من نشرات علمية تعكس ما يعقده المعهد من فعاليات علمية متنوعة.

وفق الله الجميع لما فيه خير البلاد، والله من وراء القصد...

رئيس المعهد

أ.د. علاء نرهران

موجز

تهدف الدراسة الحالية إلى استكشاف ورصد أهم الفرص والمجالات الإنتاجية (نباتية، حيوانية، سمكية) والتجارية والخدمية للتعاون الزراعي لمصر في بعض الدول الأفريقية ذات الفرص الاستثمارية الزراعية المعززة لهذا التعاون، كما تسعى الدراسة إلى طرح مجموعة من الآليات والسبل أمام متخذي القرارات وواضعي السياسات لتفعيل مجالات التعاون.

وفي سبيل تحقيق الدراسة لأهدافها تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من الدول الأفريقية ذات الأولوية للاستثمار الزراعي المصري معها، وهى: زامبيا، غانا، بوركينا فاسو، كينيا، أثيوبيا، أوغندا، تنزانيا، أنجولا، ساحل العاج، رواندا، موزمبيق، والسودان.

وقد استعرضت الدراسة الأنشطة الزراعية بالدول المشار إليها، ومن ثم تم تحديد فرص ومجالات التعاون والاستثمار الزراعي المصري لكل من القطاع الخاص والحكومي، مع الإشارة إلى أهم محفزات الاستثمار بتلك الدول.

وفي سبيل تعزيز هذا التعاون اقترحت الدراسة عدداً من الآليات منها:

- أن التعاون المصري الأفريقي في مجال الزراعة لا بد أن يكون في إطار استراتيجية قومية للتعاون مع الدول الأفريقية تشمل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية.
- العمل على إنشاء مركز للاستثمار الزراعي المصري لخدمة المستثمرين في أفريقيا من خلال وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي يتولى مهمة توفير قاعدة من المعلومات والبيانات، وإعداد خريطة ودليل للاستثمار الزراعي للدول الأفريقية الأكثر جذباً للاستثمارات الزراعية.
- إتاحة الفرص لتعزيز الشراكة ما بين الحكومة والقطاع الخاص في التخطيط والتنفيذ للمشروعات الاستثمارية الزراعية بالدول الأفريقية.
- نشر الخدمات اللوجستية والتسويقية، والعمل على استكمال منظومة إنشاء المراكز اللوجستية بالدول الأفريقية ذات الفرص الزراعية الأكبر للتعاون مع مصر، وتشجيع القطاع الخاص المصري على تأسيس شركات للتسويق والوساطة بين مصر والدول الأفريقية.
- دعم التبادل التجاري المصري الأفريقي بالعمل على فتح السوق المصرية أمام المنتجات الأفريقية، بمنحها معاملة تفضيلية وتخفيف القيود على الواردات منها، والعمل على نشر مكاتب التمثيل التجاري بالدول الأفريقية وخاصة بدول حوض النيل من أجل زيادة حجم التجارة بين مصر وتلك الدول.
- دعم الاستثمار في مشروعات البنية التحتية بالدول الأفريقية، وأهمها الطرق، والنقل بأنواعه البرى والبحري، والتسهيلات التسويقية الزراعية.
- إتاحة فرص لتمويل الاستثمارات المصرية بأفريقيا بإنشاء صندوق سيادي مصري للتمويل في أفريقيا بالتعاون مع بنك التنمية الأفريقي، مع مطالبة المؤسسات المالية والإقليمية والدولية من خلال الاتحاد الأفريقي بتوفير آليات مبتكرة للتمويل وتسهيلات بنكية لدعم الاستثمار والتجارة في قطاع الزراعة بالدول الأفريقية.

الكلمات الدالة: أهمية أفريقيا لمصر - الزراعة بأفريقيا - التعاون الزراعي المصري الأفريقي - آليات تعزيز التعاون.

فريق البحث

الاسم	الدرجة العلمية	التخصص
الهيئة العلمية بالمعهد:		
أ. د. هدى صالح النمر	أستاذ (الباحث الرئيسي)	اقتصاد زراعي
أ. د. أحمد عبد الوهاب برانيه	أستاذ	اقتصاد
أ. د. بركات أحمد الفراء	أستاذ	اقتصاد زراعي
أ. د. عبد العزيز إبراهيم عبد العزيز	أستاذ	هندسة ري
الهيئة العلمية من خارج المعهد:		
أ. د. وحيد على مجاهد	أستاذ	اقتصاد زراعي كلية الزراعة - جامعة عين شمس
د. سالي محمد فريد	أستاذ مساعد	اقتصاد كلية الدراسات الإفريقية العليا - جامعة القاهرة
الهيئة العلمية المعاونة بالمعهد:		
أ. محمد حسنين عبد الرحمن أ. نهلة السيد عبد الجواد سالم	مدرس مساعد معيد	إحصاء اقتصاد
سكرتارية:		
أ. أميمة أحمد محمد سلطان أ. محاسن حسن أحمد فرج		

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
1	مقدمة
4	الفصل الأول: الاهتمامات الدولية في أفريقيا من منظور الأمن القومي، مع الإشارة إلى الزراعة.
4	1-1 أهمية أفريقيا الاستراتيجية لمصر
7	2-1 أهم الدول ذات الأهداف الاستراتيجية في أفريقيا
16	3-1 الاستحواذ على الأراضي الزراعية في أفريقيا
20	4-1 القرن الأفريقي
23	الفصل الثاني: الأوضاع الراهنة لقطاع الزراعة في أفريقيا
23	1-2 لمحة جغرافية/ تاريخية
24	2-2 الموارد الزراعية في أفريقيا
38	3-2 الملامح الرئيسية للزراعة الأفريقية ودورها في التنمية
44	4-2 محددات التنمية الزراعية
51	5-2 الأوضاع الراهنة للإنتاج الزراعي
57	6-2 التجارة الخارجية الزراعية
60	7-2 أوضاع الأمن الغذائي في أفريقيا
63	8-2 فرص التنمية الزراعية، والدول ذات الأهمية للتعاون الزراعي المصري الأفريقي
67	الفصل الثالث: التعاون المصري الأفريقي في مجال الثروة السمكية
67	1-3 أهمية التعاون المصري الأفريقي في مجال الثروة السمكية
68	2-3 الوضع الراهن للموارد السمكية في أفريقيا
72	3-3 التحديات التي تواجه قطاع الإنتاج السمكي في أفريقيا
74	4-3 الاستراتيجية البحرية المتكاملة لأفريقيا لعام 2050
75	5-3 الوضع الحالي لمصايد الأسماك والمزارع السمكية في دول حوض النيل
79	6-3 بعض الدول المختارة للتعاون مع مصر في مجال الثروة السمكية، وفرص ومجالات التعاون

تابع فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الفصل الرابع: فرص ومجالات التعاون الزراعي المصري الأفريقي، وآليات تفعيله	92
1-4 الاستثمار الأجنبي المباشر في الزراعة - قضايا عامة	92
2-4 فرص ومجالات التعاون الزراعي المصري الأفريقي وآليات تفعيله	102
1-2-4 محددات اختيار أولويات الدول الأفريقية	103
2-2-4 الدول الأفريقية ذات الأولوية للاستثمار الزراعي المصري	111
3-2-4 فرص ومجالات التعاون الزراعي الإنتاجي والتجاري مع الدول الأفريقية المقترحة	112
3-4 آليات تفعيل التعاون الزراعي المصري الأفريقي	125
موجز ونتائج الدراسة	129
قائمة المراجع	137
الملاحق	141

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(1-1)	الصفقات التي تمت حسب الأقاليم من الأراضي الزراعية عام 2016	17
(1-2)	الدول الإحدى عشرة الأكبر مساحة على مستوى القارة	25
(2-2)	أهم الدول ذات المساحات الأكبر الصالحة للزراعة على مستوى القارة	26
(3-2)	الدول الأفريقية ذات المساحة الزراعية الأكبر على مستوى القارة	27
(4-2)	الأهمية النسبية لمساحة الغابات بالأقاليم الأفريقية	28
(5-2)	أنهار القارة الأفريقية الكبرى والدول الواقعة ضمن حوضها	29
(6-2)	الأوضاع المائية للدول الأفريقية من حيث الموارد والاستخدامات للفرد في كل دولة	31
(7-2)	متوسط قيمة دليل التنمية البشرية للدول الأفريقية، وموقعها بين دول العالم عام 2018	36
(8-2)	بعض المؤشرات للسمات العامة الزراعية بالقارة الأفريقية مقارنة بمتوسط دول العالم وآسيا وأوروبا	43
(9-2)	الإنتاجية المقارنة لبعض المحاصيل في أفريقيا والعالم 2017	54
(10-2)	الأهمية النسبية لأعداد الماشية والدواجن بأفريقيا عام 2017	56
(11-2)	أعداد الثروة الحيوانية في بعض الدول الأفريقية لعام 2017	57
(1-3)	إنتاج المصايد الطبيعية في أفريقيا	69
(2-3)	تطور إنتاج المزارع السمكية في أفريقيا بين عامي 2010-2016	69
(3-3)	توزيع العمالة الأفريقية في قطاع الإنتاج السمكي والخدمات المساعدة عام 2014	70
(4-3)	مساهمة مصادر الإنتاج السمكي في الناتج المحلي من الأسماك عام 2014	71
(5-3)	إجمالي صادرات وواردات الأسماك في أفريقيا عام 2016	71
(6-3)	نصيب الفرد من إمدادات الأسماك، ونسبة البروتين السمكي لإجمالي البروتين الحيواني في دول حوض النيل في عام 2013	77
(1-4)	نسب الاكتفاء الذاتي من بعض السلع الغذائية في مصر عام 2017	96
(2-4)	قيم مؤشرات ومحددات الاستثمار الزراعي في الدول الأفريقية المقترحة	109
(3-4)	الدول المقترحة للاستثمار الزراعي المصري الأفريقي مرتبة تنازليا وفقاً للوزن النسبي لقيم محدثات الاستثمار الزراعي	112

مقدمة

يمثل الانتماء للقارة الأفريقية أحد الركائز الاستراتيجية والجيوسياسية لمصر، وقد أكد على ذلك الدستور المصري الحالي في المادة الأولى، وهذا الانتماء لا يتأسس فقط على البعد الجغرافي من حيث كون مصر إحدى دول القارة الأفريقية، وإنما يتأسس كذلك على علاقات وروابط تاريخية ضاربة في القدم منذ عصور الفراعنة. وامتدت هذه العلاقات والروابط عبر الحقب المتتالية، المسيحية، والإسلامية، مروراً بمرحلة النهضة المصرية الحديثة في عهد محمد علي واهتماماته ومشروعاته في العمق الأفريقي، ثم مرحلة ما بعد ثورة يوليو 1952 في مصر، ودورها المشهود في إذكاء روح التحرر السياسي والاقتصادي في العديد من دول ومناطق القارة السمراء.

وانطلاقاً من تلك الوضعية الجغرافية، والجذور التاريخية، تأتي الأهمية القصوى لإعادة تعزيز وترسيخ أواصر التعاون المصري مع مختلف دول القارة الأفريقية وفق أسس من المصالح المشتركة والعلاقات والمشروعات ذات المنافع المتبادلة والمتكافئة. ومع تسلم مصر رئاسة الاتحاد الأفريقي، وفي إطار تحملها مسئولية مواجهة التحديات التي تواجه دول القارة، وتعزيز العلاقات الاستثمارية والتجارية فيما بينها، يأتي المجال الاقتصادي عامة، والزراعي على وجه الخصوص، في مقدمة المجالات الداعمة لعلاقات التعاون المصري الأفريقي التي تنطوي على فرص وإمكانيات غير محدودة لإقامة العديد من المشروعات الحيوية ذات المنافع المتبادلة، والتي تحقق الأهداف المشتركة لمصر والدول الأفريقية في آن واحد. ولعل من أهم المجالات والمشروعات، هي تلك التي تساهم في إحداث نقلة نوعية على صعيد التنمية الزراعية الأفريقية والتي من شأنها تحسين وتعزيز حالة التنمية الزراعية عامة، وأوضاع الأمن الغذائي الأفريقي خاصة، لما تنطوي عليه من مخاطر آخذة في التفاقم عاما بعد آخر.

وتتخذ القارة الأفريقية (رغم التوغل الحالي في القارة من جانب العديد من الكيانات والدول مثل الاتحاد الأوروبي، والصين، والولايات المتحدة الأمريكية، وتركيا، وروسيا، والهند، والسعودية، وقطر، وغيرها من الدول) بإمكانيات زراعية هائلة يأتي في مقدمتها الموارد الطبيعية، فالأراضي الصالحة للزراعة تقدر بحوالي 35% من إجمالي مساحة القارة، يستغل منها 7% فقط في الزراعة بشتى أنواعها. كما تستحوذ القارة الأفريقية على العديد من المسطحات والموارد المائية، المالحة، والعذبة، إذ تحوي 9% من إجمالي المياه العذبة في العالم، كما يوجد بها 17 نهراً تزيد مساحتهم عن 100 ألف كم²، إضافة إلى ارتفاع معدلات سقوط الأمطار في بعض مناطقها المناخية المتنوعة، ووجود مخزون ضخم من المياه الجوفية.

ونظراً لاتساع رقعة أفريقيا الجغرافية، فإنها تتميز بتنوع أقاليمها المناخية وبمستويات ونوعيات مختلفة من التربة الغنية، ومن ثم تتنوع مواسمها الزراعية، وهو ما يجعلها بيئة ملائمة لزراعة وإنتاج

مجموعة متنوعة من الحاصلات الزراعية. وتمتلك القارة الأفريقية كذلك ثروة حيوانية هائلة، بالإضافة إلى الثروة السمكية، حيث تتميز القارة بطول سواحلها على المحيطين الهندي والأطلسي، وعلى البحرين المتوسط والأحمر، بجانب توافر مصادر للصيد بالمياه العذبة مثل نهر النيل والبحيرات الكبرى بوسط أفريقيا.

وبرغم ما تحوزه الدول الأفريقية من الموارد الطبيعية الزراعية، وما تتطوي عليه من إمكانيات كامنة غير مستغلة للتنمية والتطوير، فإن الغالبية العظمى من تلك الدول تعاني من هشاشة الأوضاع الزراعية، والتغذية، والأمن الغذائي، والفقر الريفي. ومن جهة أخرى، فقد أصبحت مصر تواجه تحديات غير مسبقة فيما يتعلق بمواردها المائية، وإلى حد كبير أيضا في مواردها الأرضية الزراعية. ويعكس هذا الوضع مشكلة الدراسة والمتمثلة في ضعف مجالات التعاون الزراعي الحالية فيما بين مصر والدول الأفريقية رغم الفرص والإمكانيات المتاحة لدى كل منها، الأمر الذي أصبح يستلزم توجيه أكبر قدر ممكن من الاهتمام بالتعاون الزراعي مع الدول الأفريقية، والاستثمار الواسع النطاق من جانب كل من القطاعين الخاص والعام، في برامج ومشروعات التنمية الزراعية والأمن الغذائي مع تلك الدول، وأن يكون ذلك الاهتمام ضمن الأولويات الاستراتيجية للتنمية الزراعية والأمن الغذائي في مصر في المراحل الحالية والمستقبلية، وأن يتجاوز اهتمام مصر الحالي في مجال التعاون الزراعي مع الدول الأفريقية تلك المجالات المحدودة والمتواضعة، وربما الرمزية، لإقامة مزارع صغيرة نموذجية، أو تقديم الخبرات والمشورات الفنية.

وإذا كانت دول القارة جميعها أو بعضها تعتبر ميدانا خصبا لمختلف أشكال ومجالات التعاون الاستثماري الزراعي، فإن هذه الدراسة تستهدف استكشاف ورصد أهم الفرص والمجالات الإنتاجية (نباتية، حيوانية، سمكية)، والتجارية، والخدمية المختلفة للتعاون الزراعي لمصر مع بعض الدول الأفريقية ذات الفرص الاستثمارية الزراعية والميزات التنافسية المعززة لهذا التعاون، والتي تأتي في مقدمة الاهتمام المصري، كما تسعى الدراسة إلى طرح مجموعة من الآليات والسبل أمام متخذي القرارات وواضعي السياسات لتفعيل مجالات التعاون، الأمر الذي قد يسهم في إيجاد فرص وحلول لمواجهة التحديات التي تعاني منها الزراعة المصرية من جهة، ويعزز العلاقات بين مصر والدول الأفريقية بما يعود بالنفع على الطرفين اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا من جهة أخرى.

وفى سبيل تحقيق الدراسة لأهدافها تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك بعرض وتحليل المعارف والبيانات المتاحة بالدراسات والتقارير المحلية والإقليمية والدولية، وبمصادر البيانات الثانوية ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

وتشتمل الدراسة الحالية على أربعة فصول بخلاف الملخص والنتائج والتوصيات، حيث تناول الفصل الأول الاهتمامات الدولية في أفريقيا من منظور الأمن القومي، مع الإشارة إلى الزراعة،

واستعرض الفصل الثاني الأوضاع الراهنة لقطاع الزراعة في أفريقيا، ونظراً للطبيعة الخاصة التي يتسم بها قطاع الموارد السمكية، فقد تم تناوله في فصل منفصل، وهو الفصل الثالث الذي يحمل عنوان "التعاون المصري الأفريقي في مجال الثروة السمكية"، أما الفصل الرابع فتناول فرص ومجالات التعاون الزراعي وسبل وآليات تفعيله.

وقد شارك في إعداد هذه الدراسة فريق بحثي مكون من كل من: أ. د. هدى صالح النمر (الباحث الرئيسي)، و أ. د. أحمد برانية، و أ. د. بركات الفراء، و أ. د. عبد العزيز إبراهيم الأساتذة في معهد التخطيط القومي، و أ. د. وحيد مجاهد أستاذ الاقتصاد الزراعي بكلية الزراعة جامعة عين شمس، ود. سالي فريد أستاذ الاقتصاد المساعد بكلية الدراسات الأفريقية العليا، كما ساعد في إعداد هذه الدراسة كل من أ. محمد حسنين المدرس المساعد بالمعهد، وأ. نهلة السيد المعيدة بالمعهد.

ويأمل فريق البحث أن تكون هذه الدراسة قد أسهمت على نحو فعال بما توصلت إليه من نتائج، وما طرحته من توصيات في مساعدة واضعي السياسات ومتخذي القرارات على تعزيز علاقات التعاون الزراعي بين مصر والدول الأفريقية.

الباحث الرئيسي

تحريراً في مارس 2020

أ. د. هدى النمر

الفصل الأول

الاهتمامات الدولية في أفريقيا من منظور الأمن القومي

مع الإشارة إلى الزراعة

1-1 أهمية أفريقيا الاستراتيجية لمصر:

تمثل أفريقيا أهمية كبرى لمصر، ليس لأن مصر جزء من أفريقيا فحسب، أو لعوامل اقتصادية، أو باعتبارها مصدر مياه نهر النيل بما يمثله من أهمية خاصة، بل أيضاً لاعتبارات أمنية تتعلق بمكافحة الإرهاب وحماية الحدود، ولاعتبارات سياسية كذلك، حيث تمثل دول أفريقيا المنضمة للأمم المتحدة ربع عدد أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة، وأهمية ذلك في مساندة القضايا المصرية والعربية في الأمم المتحدة، علاوة على مطالبة أفريقيا بأن يكون لها مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي، ومصر الدولة المرشحة لذلك، حيث تعتبر أهم دولة في أفريقيا مع كل من نيجيريا وجنوب أفريقيا، وإن كنا سنركز هنا فقط على اعتبارات ثلاثة.

1-1-1 الأهمية السياسية

تمثل أفريقيا أهمية سياسية كبرى لمصر، بل ولغالبية دول العالم وفي مقدمتهم أمريكا وإسرائيل والصين وبريطانيا والبرازيل وفرنسا والهند وتركيا وإيران، الأمر الذي يجعل من أفريقيا محط أنظار وتكالب دول عديدة عليها، ومصر هي الأولى بذلك بوضعها كدولة أفريقية وعضو مهم جداً في الاتحاد الأفريقي وترأس دورته الحالية 2019، وللعديد من القضايا الأخرى الخاصة بمصر، حيث أن القوة التصويتية لأفريقيا في الأمم المتحدة ووجودها الفاعل وعلاقاتها تساعد كثيراً في دعم قضايا مصر وقضايا الأمة العربية في الأمم المتحدة وفي مؤسساتها المختلفة، ونذكر هنا بموقف الدول الأفريقية الداعم لمصر إثر العدوان الإسرائيلي عام 1967، وقطع عدد من الدول الأفريقية علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، وفي ذات الوقت تأييدها للموقف المصري والعربي في المحافل الدولية بعد حرب أكتوبر 1973.

ونظراً لأهمية مصر أيضاً لأفريقيا والدور التاريخي الذي لعبته مصر في دعم الثورات التحررية ضد الاستعمار والمساعدات التي قدمتها للدول الأفريقية، مما جعلها تمثل الدولة الرائدة والكبرى في أفريقيا، يستوجب على مصر أن تحافظ على مكانتها وريادتها في أفريقيا لحماية مصر وحماية أفريقيا من الأطماع الأجنبية فيها وفي مواردها الطبيعية الضخمة، وأيضاً الحفاظ على الاستقرار السياسي وحماية الحدود وفض النزاعات بالطرق السلمية.

2-1-1 الاعتبارات والأهمية الأمنية

يشكل الأمن هاجساً لكافة دول العالم، ويزداد هاجس الأمن في الدول النامية، وفي الدول حديثة العهد بالاستقلال، أو تلك التي تحكمها نظم قبلية وعشائرية كما هو الحال في العديد من الدول الأفريقية، حيث القبائل لها دور أساسي في الحكم. ونظراً لكبر مساحة أفريقيا وكبر عدد دولها (54 دولة)، فإن ذلك يجعل من قضية الأمن قضية كبرى ومعضلة تحتاج إلى معالجة، وحيث أن الأمن والاستقرار عاملان مرتبطان بتحقيق التنمية والاستقرار الاجتماعي، فإن الأمن الأفريقي يشكل أهمية خاصة لمصر، حيث للأمن جوانب ثلاثة أساسية.

أ- حماية الحدود وحماية الموارد

يلعب الأمن دوراً حيوياً ومهماً وأساسياً في حماية الحدود وحماية الموارد، وهذا يتطلب التعاون بين الدول ذات الحدود المشتركة، ونظراً لتشابك الحدود، وحتى يتحقق الاستقرار، يتطلب الأمر الحرص على بناء علاقات سياسية وأمنية مع دول الجوار، ومع دول جوار الجوار، حيث أن الأمن لا يتوقف فقط على دول الجوار، ونظراً لأن مصر حدودها الأفريقية مع كل من السودان وليبيا ووجودها على البحر الأحمر، وارتباط كل من ليبيا والسودان بحدود مع العديد من الدول الأفريقية، جنوب السودان، أثيوبيا، إريتريا، تشاد وكينيا وأوغندا، فهذا يوسع دائرة الحدود ودائرة الحفاظ على الموارد، مما يتطلب بناء علاقات طبيعية واستراتيجية مع هذه الدول، وبصفة خاصة لارتباط بعضها بالأمن القومي المتمثل في مياه نهر النيل الذي يأتي 85% من موارده من أثيوبيا، هذا بالإضافة إلى التواجد غير الأفريقي في القرن الأفريقي، الأمر الذي يشدد من أهمية الأمن وحماية حدود الدولة وحماية مواردها من خلال اتفاقيات وتعاون بناء في إطار الاتحاد الأفريقي وفي الإطار الثنائي بين الدول.

ونظراً لأن الدول الأفريقية دول غنية بالموارد الطبيعية، وفي مقدمتها الأراضي الزراعية الشاسعة والبتترول والغاز والمعادن ومناجم الذهب والماس واليورانيوم والمغنيسيوم والكوبلت، فإن ذلك جعل الأطماع الخارجية في أفريقيا تتعدد مصادرها نظراً لأهمية هذه الثروات الطبيعية للعالم أجمع، الأمر الذي يتطلب حماية هذه الموارد وأن تعود بالنفع على الدول الأفريقية في المقام الأول.

ب مكافحة الإرهاب

تمثل مكافحة الإرهاب أولوية أولى لغالبية دول العالم، ومن بينها الدول الأفريقية ومنها مصر، وتتطلب مكافحة الإرهاب تعاون الدول من خلال الاتفاقيات ومن خلال التعاون الأمني، حيث أن الإرهاب لا أرض ولا دين ولا دولة له، فهو ينتشر كالوباء، والقارة الأفريقية تعاني من الإرهاب معاناة شديدة ويهدد

استقرارها، بل ووجودها في بعض الأحوال، فالإرهاب منتشر في غالبية الدول الأفريقية وإن كان أبرزه في الصومال وليبيا ونيجيريا ومالي وتشاد وأوغندا وغانا وكينيا وبوروندي والسنغال وأثيوبيا. ونظرا لأن الإرهاب يخترق الحدود الجغرافية ويتجاوزها، فلا بد من التعاون بين دول الجوار ودول جوار الجوار لمكافحة الإرهاب والقضاء عليه، لذلك فمصر تولى هذا الأمر أهمية خاصة، ذلك أن جانبا من الإرهاب يأتي عبر الحدود مع ليبيا والسودان، ويأتي الإرهاب إلى ليبيا من تشاد، ويأتي إلى السودان وجنوب السودان من أوغندا وأثيوبيا وكينيا والسنغال، أي أن مصر يهملها مواجهة الإرهاب من مصادره حتى يسهل القضاء عليه.

ج- الهجرة غير الشرعية

تنتشر ظاهرة الهجرة غير الشرعية في أفريقيا بوجه خاص، وأصبحت تشكل مصدر قلق وإزعاج للسلطات الحاكمة وتهدد الاستقرار الوطني والدولي، وخاصة عندما تتدلع الحروب في بعض مناطق القارة فتزيد المعاناة من موجات الهجرة غير الشرعية، وبما تحمله من هموم ومشاكل أمنية واقتصادية واجتماعية وإنسانية، تعجز منظمات الأمم المتحدة عن إيجاد حلول لها، مما يجعل من المهاجرين قنابل موقوتة ممكن أن تنفجر في أية لحظة.

فالهجرة غير الشرعية التي تواجهها مصر من العديد من الدول الأفريقية تتطلب التعاون مع الدول التي تشكل مصدر الهجرة لوضع حد لها ووقفها، وبدون هذا التعاون والتنسيق المشترك يصعب وقف الهجرة والحد من تداعياتها الخطيرة.

1-1-3 الأهمية الزراعية

أ- الأهمية الزراعية الأفريقية لمصر

تتمتع القارة الأفريقية بامتلاكها مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية التي إما مازالت تحت الإنتاج الحدي، أو غير مستغلة، أو تعتمد على استخدام الأساليب التقليدية في الزراعة، أو تعتمد على مياه الأمطار. إن وضعاً هذا هو شأنه وتلك هي طبيعته يوحى للمستثمرين بوجود فرص جيدة للاستثمار في القطاع الزراعي في العديد من الدول الأفريقية، بل ويشجع ويفتح آفاقاً لتحقيق الأمن الغذائي (وأمن الطاقة) بالاستثمار الزراعي في أفريقيا، إما عن طريق استئجار الأراضي الزراعية والقيام بزراعتها بمحاصيل الغذاء (ومحاصيل إنتاج الطاقة)، أو عن طريق الشراكة، أو امتلاك الأراضي الزراعية حسب القوانين المنظمة لذلك في الدول الأفريقية.

ولعل مصر تقدم مساعدات فنية في مجالات مختلفة للدول الأفريقية ومن بينها القطاع الزراعي، حيث لديها مزارع نموذجية في العديد من الدول الأفريقية، وقامت ببناء سدود لجمع المياه لاستخدامها في

الزراعة، وقامت مصر كذلك بتدريب آلاف الأفارقة في المجالات الزراعية المختلفة، لذلك فإن الزراعة تمثل أهمية حيوية وغاية في الاحتياج لمصر، سواء لتأكيد دورها الريادي في أفريقيا، أو لحماية أفريقيا من التدخلات الخارجية، أو لتوفير احتياجات مصر من السلع الغذائية التي يوجد نقص في إنتاجها المحلي، فالزراعة مدخل مهم ووسيلة لتقوية العلاقات والروابط بين مصر والدول الأفريقية.

ب- مياه نهر النيل

يعتبر نهر النيل شريان الحياة بالنسبة لمصر، ومصر تعتبر دولة مصب للنهر، بينما يوجد دول أخرى تمثل دول منبع ودول مجرى، وعموماً شكلت دول حوض النيل (بوروندي، رواندا، تنزانيا، كينيا، الكونغو الديمقراطية، أوغندا، أثيوبيا، وجنوب السودان، السودان، ومصر وإريتريا- بصفة مراقب في المبادرة) فيما بينها (باستثناء جنوب السودان) عام 1999 مبادرة¹ حوض النيل التي تستهدف تنمية المصادر المائية لحوض النيل، وضمان كفاءة إدارة المياه، والتعاون المشترك، وتحقيق التنمية المستدامة والتكامل الاقتصادي.

وحيث أن 85% من مياه نهر النيل الواردة لمصر مصدرها أثيوبيا (النيل الأزرق) فإن التعاون في مجال المياه يعد أمراً لا بد منه ويفرض نفسه مع جميع دول حوض النيل "دول المنبع ودول المجرى ودول المصب".

1-2 أهم الدول ذات الأهداف الاستراتيجية في أفريقيا

تتسابق الدول في الذهاب إلى أفريقيا والتواجد فيها لاعتبارات تكاد تكون متشابهة، من حيث الجوانب الاقتصادية، أو السياسية، أو الأمنية، ولقد أصبحت أفريقيا محط أنظار الدول الكبرى، منذ عهد الاستعمار القديم وقضايا الرق وجلب الأفارقة ليعملوا في مزارع البيض في أمريكا وبعض الدول الأوروبية، بالإضافة إلى استغلال هؤلاء العبيد في أعمال غير إنسانية وفوق طاقة البشر، وفي العصر الحديث تكالبت الدول الأجنبية وتصارعت على أفريقيا، وأهم وأبرز هذه الدول هي بريطانيا، وفرنسا، وأمريكا، وإسرائيل والصين، والهند، ودخل في الآونة الأخيرة كل من إيران، وتركيا، ولكل دولة أهدافها واستراتيجية تحقق تلك الأهداف.

سنكتفى في هذا المقام بالتعرض لدول خمس ذات تواجد استراتيجي في أفريقيا، ويكاد يوجد تنسيق ضمني فيما بينها، بحيث لكل دولة مناطق نفوذ لا تقترب منها الدول الأخرى، وكأنه يوجد ميثاق

(1) نشرة مصر أفريقيا، مصر ودبلوماسية التنمية بين دول حوض النيل، مكتبة دار الفكر العربي، فبراير 2019، المصدر:

<https://africa.sis.gov.eg>.

مكتوب بينهم، وإن لم يكن مكتوباً، والأدهى أن الحرب الباردة قد تطل برأسها في أفريقيا بين أمريكا والصين.

1-2-1 الولايات المتحدة الأمريكية

بدأت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة جديدة في أفريقيا بعد انتهاء الحرب الباردة، حيث تخلت عن سياستها القديمة التي كانت تعطي لحلفائها الأوروبيين الأولوية في التعامل مع مناطق نفوذهم القديمة في القارة. وقد زاد الاهتمام الأمريكي بالقارة السمراء، بعد دخول الصين الكثيف في القارة، مما جعل أمريكا تراجع سياساتها السابقة وتشنق سياسة جديدة في التعامل مع أفريقيا، كانت بداياتها الأولى عام 1989⁽¹⁾ حيث برزت أهداف الاستراتيجية الأمريكية في أفريقيا والتي تمثلت في:

- أ- حماية خطوط التجارة البحرية.
 - ب- الوصول إلى مناطق البترول والتعدين والمواد الخام والغاز الطبيعي.
 - ج- فتح الأسواق أمام المنتجات والاستثمارات الأمريكية.
 - د- دعم ونشر قيم الليبرالية وبصفة خاصة حقوق الإنسان والديموقراطية.
- من أجل تحقيق أهداف هذه الاستراتيجية فقد سعت إدارة الرئيس كلنتون عام 1998 إلى تأسيس شراكة بين أمريكا وأفريقيا، وتم وضع سياسة أمريكية تجاه القارة السمراء اعتمدت على⁽²⁾:
- التركيز على مناطق إقليمية معينة في القارة، حيث ركزت في الغرب على نيجيريا والسنغال، وفي الشرق على أثيوبيا، وفي الجنوب على جنوب أفريقيا.
 - مكافحة الإرهاب وتدفق المخدرات والجريمة الدولية وحماية البيئة وحقوق المرأة.
 - المحافظة على الأمن والاستقرار عن طريق إنشاء قوة أفريقية لمواجهة الأزمات.
 - محاصرة النظم غير الموالية والتي تدعم الإرهاب من وجهة النظر الأمريكية، مثل السودان وليبيا.

- تأمين وتعزيز فرص الاستثمار والتجارة.
- وفي الحقيقة عادت الولايات المتحدة الأمريكية لأفريقيا بشكل أقوى بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 في عهد الرئيس بوش الابن، وأكثر ما أقلق أمريكا هو تزايد النفوذ الصيني في أفريقيا، من النواحي السياسية والاقتصادية والعسكرية، فقد وصل حجم التبادل التجاري الصيني مع أفريقيا لنحو 220 مليار دولار عام 2014 وفق ما جاء بالتقرير الذي صدر عن مؤسسة راند الأمريكية عام 2018، كما بلغ حجم الاستثمارات الصينية في القارة حوالي 30 مليار دولار في نفس السنة، بالإضافة إلى ذلك فقد

(1) حمدي عبد الرحمن، أفريقيا وتحديات عصر الهيمنة، مكتبة مدبولي، القاهرة 2007، ص 94.

(2) المرجع السابق، ص 96.

شاركت قوات صينية في حفظ السلام في أفريقيا، مما دفع الولايات المتحدة إلى إنشاء قيادة عسكرية موحدة جديدة لقيادة أفريقيا تسمى اختصاراً (أفريكوم) هدفها حماية الأهداف الأمنية في القارة والمياه المحيطة بها.

وفي أغسطس عام 2014 قامت الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس أوباما بعقد قمة أمريكية أفريقية تعنى بالشأن الاقتصادي في أفريقيا على غرار منتدى التعاون الصيني الأفريقي، والمنتدى الهندي الأفريقي، وانهقدت القمة في واشنطن وحضرها عدد من رؤساء دول وحكومات نحو خمسين دولة أفريقية، وكان شعار القمة "الاستثمار في الجيل القادم". ووضعت أمريكا الملف الاقتصادي بجانب الملف الأمني كعنوان للسياسة الأمريكية في أفريقيا في الفترة القادمة⁽¹⁾.

ففي الملف الاقتصادي أعلن الرئيس الأمريكي عن استثمارات أمريكية جديدة في القارة بقيمة 14 مليار دولار، بالإضافة إلى أربعة مليارات لدعم الصادرات الأمريكية إلى أفريقيا. وحدد توسيع نطاق قانون الفرص والنمو الأفريقي (أجوا) الذي يسمح بدخول بعض السلع الأفريقية إلى الأسواق الأمريكية معفاة من الضرائب، بالإضافة إلى دعم الطاقة في كل من أثيوبيا وتنزانيا وكينيا وغانا وليبيريا ونيجيريا.

وفي الملف الأمني بجانب التأكيد على ضرورة قوات التدخل الأفريقية (أفريكوم)، أكد تقرير "راند" على ضرورة أن تعمل الولايات المتحدة على:

- أ- تعديل سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في أفريقيا بتشجيعها على توفير مزيد من فرص العمل المحلية، ونقل التكنولوجيا، وتعزيز الديمقراطية والشفافية والمساءلة في القارة.
- ب- توسيع قاعدة العلاقات بين أمريكا والدول الأفريقية.
- ج- تشجيع زيادة الاستثمارات الأمريكية في القارة.
- د- السعي لاستيعاب الجيش الشعبي الصيني للمشاركة في عمليات قوات أفريكوم.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن أمريكا أقامت أكبر قاعدة عسكرية دائمة في جيبوتي، بالإضافة إلى 34 قاعدة عسكرية أمامية منتشرة في غرب وشرق وشمال القارة⁽²⁾. وتدعم أمريكا كلا من الجيش المصري والجيش النيجيري والجيش الأثيوبي والجيش المالي وجيش النيجر⁽³⁾.

⁽¹⁾ رؤية، دورية محكمة في الشؤون التركية والدولية - ديسمبر 2015.

⁽²⁾ www.aljazeera.com.

- Dr. Mehari, Increasing Tension Between China and the US will be Detrimental to Africa Prosperity and Peace, Jun. 2019.

⁽³⁾ Ibid

نخلص من ذلك إلى أن أمريكا تعتبر أفريقيا قارة ذات أهمية سياسية واقتصادية وأمنية تجعلها ضمن قلب السياسة الأمريكية، وخاصة في ظل وجود الصين في القارة والمنافسة الشديدة بين الدولتين الكبيرتين مما جعل القارة موزعة بين مناطق النفوذ للدول الكبرى، الأمر الذي قد يؤثر بشكل مباشر على استقرار القارة وعلى قرارات وسيادة دولها.

1-2-2 الصين

تتواجد الصين بكثافة كبيرة في القارة السمراء وتطورت العلاقات الصينية الأفريقية خلال العقود الماضية بشكل كبير. وتسعى الصين من خلال تواجدها السياسي والاقتصادي والعسكري في أفريقيا لتحقيق عدة أهداف تتمثل في الآتي⁽¹⁾:

أ- الأهداف الاقتصادية، التي تتمثل في الحصول على المواد الأولية أو المواد الخام مثل النفط والمعادن والغاز الطبيعي.

ب- فتح الأسواق الأفريقية أمام المنتجات الصينية، خاصة وأن السوق الأفريقية سوق واعدة وقوة شرائية صاعدة، حيث سيصل سكان أفريقيا إلى 2.4 مليار نسمة عام 2050، كما بلغ حجم الاقتصاد الأفريقي عام 2013 حوالي 1.5 تريليون دولار.

ج- الاستفادة من الكتلة التصويتية للقارة السمراء في المحافل الدولية، حيث لدى الصين طموحات في ضم تايوان وهونغ كونغ، بالإضافة إلى إعادة ترسيم الحدود في آسيا.

د- لدى الصين مصالح أمنية في أفريقيا وبصفة خاصة في الدول المطلة على الممرات المائية مثل السودان وأثيوبيا وإريتريا والصومال، وربما مصر لاحقاً. وقد اشترت الصين من جيبوتي حصة من ميناء جيبوتي الاستراتيجي بمبلغ 180 مليون دولار، حيث تطل على المحيط الهندي والمدخل الاستراتيجي للبحر الأحمر ومضيق باب المندب الذي يعد ممرًا مهمًا للتجارة الدولية.

هـ- تحتاج الصين إلى تأمين احتياجاتها الغذائية من خلال مشروعات زراعية عملاقة في أفريقيا. كما استثمرت الصين عشرات المليارات من الدولارات في نيجيريا والسودان وأنجولا للحصول على حق استخراج حقول النفط، كما عقدت اتفاقيات مع كل من أثيوبيا والكونغو الديمقراطية لنفس الغرض. كما تستورد الصين 14% من واردتها البترولية من أنجولا.

ولقد أقامت الصين علاقات مع 45 دولة أفريقية، حيث أقامت أكثر من 150 مركزاً تجارياً ومكتباً تمثيلاً، وأكثر من مائتي شركة تجارية ومركز توزيع في دول مختلفة بالقارة السمراء.

(1) رؤية، دورية محكمة في الشؤون التركية والدولية، ديسمبر 2015.

وتصدر الصين السلاح إلى أفريقيا، حيث أن 1% من صادرات الأسلحة الصينية تذهب إلى أفريقيا وفق بيانات عام 2011. وعلى الجانب الثقافي فقد أطلقت الصين عام 2006 إذاعة أطلق عليها راديو الصين الدولي في العاصمة الكينية تبث باللغة الإنجليزية واللغة السواحلية واللغة الصينية.

ولقد تبنت الصين استراتيجية عسكرية في أفريقيا ارتكزت على⁽¹⁾:

- أ- المشاركة الصينية في محاربة القرصنة على سواحل الصومال.
- ب- المشاركة في عمليات حفظ السلام الأمني بالقارة الأفريقية.
- ج- بناء قاعدة عسكرية بدولة جيبوتي على البحر الأحمر بإيجار سنوي 20 مليون دولار وذلك عام 2014. وهي تتسجم مع استراتيجية الحزام والطريق.
- د- بناء مصانع الذخيرة وتجارة السلاح، وأهم الدول التي تتعامل معها السودان، وليبيا الجزائر، ثم المغرب ونيجيريا وليبيريا وأنجولا وجنوب أفريقيا.
- هـ- عمليات إجلاء الرعايا من مناطق النزاعات المسلحة، خاصة مع تزايد أعداد الصينيين في أفريقيا، وتزايد المشاكل والنزاعات الداخلية في جانب من دول القارة.

هكذا يتضح أن الوجود الصيني في أفريقيا له أبعاد سياسية واقتصادية وأمنية (عسكرية) تتفق والأهداف الاستراتيجية الصينية التي في النهاية تبحث عن سيطرة وهيمنة في هذا العالم في مناطق مهمة واستراتيجية لمواجهة أمريكا وللحفاظ على مكتسباتها والأسواق التي وصلت إليها - ومن ضمنها السوق الأفريقية - بل إن الصين تهدف إلى خلق نظام عالمي جديد غير القائم حالياً ينهي سيطرة أمريكا والغرب ويعطى مساحة أوسع للصين والدول النامية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

إن مثل هذا التوجه الاستراتيجي يتطلب من الصين بناء علاقات وثيقة وقوية اقتصادية وسياسية وأمنية في أفريقيا، فالجانب العسكري يحمى المشروعات الاقتصادية الصينية في أفريقيا ويحمى منابع ومسارات الطاقة، لذلك بنت الصين سياستها العسكرية في القارة السمراء لحفظ خطوطها التجارية ولتنفيذ استراتيجية الحزام والطريق (طريق الحرير).

1-2-3 فرنسا

تعتبر فرنسا من أقدم الدول ذات المستعمرات في أفريقيا، وخاصة في الغرب الأفريقي حيث يتمتع الغرب الأفريقي بموارد ضخمة من البترول والذهب والبوكسيت واليورانيوم والليثيوم والحديد والنحاس والمنجنيز والماس ... الخ.⁽²⁾ .

⁽¹⁾ نور الدين عفان، البعد العسكري في الاستراتيجية الصينية تجاه أفريقيا، جامعة قاصدي مرباح ولاية ورقلة، الجزائر، 2019.

⁽²⁾ مركز سميت للدراسات، وحدة الدراسات السياسية، المملكة العربية السعودية، مارس 2018.

وتشمل منطقة النفوذ الفرنسي المنطقة الممتدة من البحر الأحمر شرقاً إلى المحيط الأطلسي غرباً شاملة جيبوتي، وتشاد، والنيجر، وموريتانيا، والسنغال، ومالي، وبوركينا فاسو. وتحاول فرنسا الحفاظ على مصالحها الاقتصادية في أفريقيا وبالأخص في النيجر ومالي حيث يوجد اليورانيوم بالقرب من منابع النفط.

ولقد قامت فرنسا بالتدخل العسكري في الغرب الأفريقي تحت ذريعة القضاء على الإرهاب وتحقيق الأمن والاستقرار، وإن كان الهدف الخفي غير المعلن هو حماية مصالحها الاقتصادية، فقد نفذت عملية عسكرية عام 2014 شملت خمس دول أفريقية هي بوركينا فاسو، مالي، موريتانيا، النيجر وتشاد، وسبق أن قامت بعملية عسكرية عام 2013 في أفريقيا الوسطى للقضاء على الأزمة الطائفية وتحت غطاء من الأمم المتحدة.

وتجدر الإشارة إلى أن الوجود العسكري في الغرب الأفريقي يستهدف إعادة رسم حدود نفوذها في مستعمراتها القديمة في القارة تحت ذرائع القضاء على الإرهاب وتحقيق الأمن والاستقرار، إلا أن حقيقة الأمر تكمن في حماية مصالحها الاقتصادية التي أصبحت مهددة من الصين وأمريكا وروسيا والهند ومجموعة دول البريكس، وأهم أهدافهم حماية ملكيتها لمناجم اليورانيوم في النيجر، هذا بالإضافة إلى دوافع سياسية تتمثل في التأثير في الصراعات الجارية في المنطقة.

وخلقت فرنسا وكلاء لها في المنطقة، حيث أنشأت قوة متعددة الجنسيات من خمس دول هي بوركينا فاسو والنيجر ومالي وتشاد وموريتانيا تعمل بالتنسيق مع القوات الفرنسية وقوات حفظ السلام الدولية.

وبصفة عامة فإن الاستراتيجية الفرنسية للتدخل في أفريقيا ارتكزت على:

- أ- تدخل عسكري للقضاء على الإرهاب وتحقيق الأمن والسلام في غرب أفريقيا لحماية مصالحها الاقتصادية ومواجهة تزايد النفوذ الأمريكي والصيني والهندي والياباني في القارة.
- ب- استرجاع مكانتها في القارة السمراء واستغلال مواردها للخروج من أزمتها الاقتصادية.
- ج- الحفاظ على مكانة فرنسا وخاصة في الدول الفرنكفونية.

وهكذا فإن فرنسا لا تختلف عن أمريكا أو الصين في تواجدها في القارة السمراء من حيث الأهداف ووسائل تحقيق تلك الأهداف، وإن اختلف الأسلوب وطريقة التدخل، وفرنسا امتياز خاص من خلال مجموعة الدول الفرنكوفونية والتي تتمتع فرنسا بنفوذ قوى فيها، وتستغل الفرنكوفونية في تحقيق أهدافها المعلنة وغير المعلنة في القارة السمراء.

1-2-4 الهند⁽¹⁾

أكدت القمة الهندية الأفريقية الثالثة التي انعقدت في دلهي عام 2015 على مجموعة القضايا المهمة التي تمثل السياسة الهندية في أفريقيا تحت مظلة أهداف التنمية العالمية المستدامة وفي مقدمتها القضاء على الفقر والجوع واستدامة النمو الاقتصادي وتعزيز التنمية المستدامة، وأكدت القمة على تعزيز العلاقات الهندية الأفريقية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتعزيز تفاعلات الشعوب بالشعوب.

كما أكدت القمة الثالثة على أهمية مكافحة التطرف والإرهاب بمختلف صورهما وأشكالهما، كما تم التأكيد على أهمية إصلاح منظومة الأمم المتحدة بما في ذلك مجلس الأمن الدولي.

وشدد إعلان القمة أيضاً على ضرورة التعاون المشترك في مجالات الزراعة والأمن الغذائي ودعم تنفيذ برامج التنمية الزراعية الشاملة في أفريقيا (نيباد) لزيادة الإنتاجية والحفاظ على الأرض والبيئة، وضمان الأمن الغذائي، وتحسين أساليب الزراعة وأصناف المحاصيل، وتشجيع الاستثمار في الزراعة والصناعات الغذائية.

وبصفة عامة نود الإشارة إلى أن العلاقات الهندية الأفريقية يتمثل أبرزها في القضايا الآتية:

أ- تقدم الهند لأفريقيا خبراتها في تحقيق الأمن الغذائي وتطوير القطاع الزراعي الذي هو العمود الفقري للاقتصاد الأفريقي بصفة عامة وخاصة في مجال رفع الإنتاجية الزراعية وزيادة دخول سكان الريف.

ب- تقديم المساعدة الهندية لأفريقيا في مجال تدريب القوات العسكرية لمكافحة الإرهاب وفي مجال تصنيع وتجميع الأسلحة محلياً من أجل تحقيق الأمن والسلم في أفريقيا، وتعزيز الأمن الحدودي والأمن البحري.

ج- تقديم مساعدات في مجال البحث العلمي وخاصة في مجالات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، وفي مجال التعليم والأقمار الصناعية.

د- فتح السوق الهندية أمام المنتجات الأفريقية وتخفيف القيود على الاستيراد من الدول الأفريقية.

هـ- التعاون المشترك في دعم القضايا الأفريقية في المحافل الدولية، وتطوير المنظمات الدولية.

وفي مقابل ذلك، فإن الهند لها مصالحها الخاصة في أفريقيا وأبرزها النفط والغاز والماس والحديد، إضافة إلى التصدير للسوق الأفريقية الكبيرة، وتستورد الهند 25% من احتياجاتها النفطية من أفريقيا، ومن المتوقع زيادة هذه النسبة. ووسعت الهند من عمليات التنقيب عن البترول في أفريقيا، وأبرمت عقوداً طويلة الأمد مع عدد من الدول الأفريقية، وقد أنفقت الشركات الهندية ما قيمته 2.5 مليار

(1) محمد محمود عبد الرحيم، العلاقات الهندية الأفريقية، الاستراتيجية والدوافع، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا، يناير 2017.

دولار لشراء حصة في حقل نفط موزمبيق. هذا وتتركز الاستثمارات النفطية الهندية في شرق أفريقيا وخاصة السودان، أما في غرب أفريقيا فالنفوذ الهندي يتركز فقط في نيجيريا التي تعد ثاني ممول للهند من النفط الخام.

وجدير بالملاحظة أن الهند تتعامل مع القارة السمراء بمنهج مختلف عن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، ذلك أن الهند وأفريقيا لهما تاريخ مشترك من حيث الاستعمار وهذا يجعل الروابط الهندية- الأفريقية أقوى من مثلتها الأمريكية والأوروبية- الأفريقية. ولكن يصعب على الهند منافسة الصين أو أمريكا في القارة السوداء، حيث إن إمكانيات الهند مازالت دون المستوى الذي وصلت إليه كل من أمريكا والصين، وخاصة في مجال ضخ الاستثمارات والتمويل في القارة السوداء.

1-2-5 إسرائيل

ارتكزت الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه القارة الأفريقية منذ قيامها في 15 مايو/ أيار 1948 باحتلال فلسطين (بمساعدة كل من بريطانيا وفرنسا وأمريكا وألمانيا) على ثلاثة محاور أساسية، تتمثل في:

أ- المحور السياسي

فمنذ نشأة الدولة الإسرائيلية وحتى يومنا هذا وهي في حاجة ماسة للاعتراف بها ودعمها في الأمم المتحدة، ولذا اتجهت إلى أفريقيا وأقامت علاقات دبلوماسية معها منذ نشأتها عام 1948 مستغلة كلا من الاستعمار الفرنسي والاستعمار البريطاني في أفريقيا، حيث ساعدا إسرائيل في إقامة علاقات مع المستعمرات الخاضعة لنفوذهما، ومن ثم فقد أقامت علاقات دبلوماسية مع هذه الدول بعد الاستقلال، كما هو الحال مع أثيوبيا وأوغندا والكاميرون وليبيريا وكينيا. لقد أدركت إسرائيل أهمية القوة التصويتية للدول الأفريقية في الأمم المتحدة، حيث ساندت الموقف الإسرائيلي بعد حرب عام 1967 بشكل حاسم (أو غير حاسم) عشرون دولة أفريقية، وتغير هذا الموقف تماماً عام 1975 عندما عُرض على الجمعية العامة القرار الخاص باعتبار الصهيونية حركة عنصرية حيث صوت لصالح هذا القرار عشرون دولة أفريقية بخلاف الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية (باستثناء الصومال وموريتانيا)، وعارض القرار خمس دول فقط، وامتنع عن التصويت اثنتا عشرة دولة⁽¹⁾.

وفي الوقت الراهن تتمتع إسرائيل بعلاقات سياسية مميزة مع عدد كبير من الدول الأفريقية وتحافظ على هذه العلاقات من خلال دعم النظم الحاكمة، وبتوثيق علاقاتها مع القبائل المهمة والرئيسية في الدول الأفريقية حتى لو كانت خارج الحكم لما لهذه القبائل من نفوذ في أجهزة ودوائر الحكم.

(1) المرجع السابق، ص 163.

هذا وتستغل إسرائيل الجاليات اليهودية الموجودة في بعض الدول الأفريقية كما هو الحال بالنسبة لليهود الفلاشا في أثيوبيا، وجماعات اليهود السفارديم الذين قدموا من إسبانيا والبرتغال، وكذلك اليهود الاشكنازيم الذين قدموا من شمال أوروبا وبالأخص في جمهورية جنوب أفريقيا.

وتظل عملية نقل يهود الفلاشا من أثيوبيا عبر السودان عام 1988 تمثل علامة فارقة في العلاقات الإسرائيلية الأفريقية من الناحية السياسية، حيث تمت العملية تحت اسم (العملية موسى)، وتم بمقتضاها نقل 15 ألف يهودي إلى إسرائيل خلال السنوات 1983-1985.

ولعل الخطر في أمر الجاليات اليهودية في أفريقيا هو أنهم يعتبرون إسرائيل جزءاً من التراب الأفريقي، وبالطبع تستغل إسرائيل مثل هذا الاعتقاد لصالحها سياسياً، واستطاعت إسرائيل أن تدعم وجودها بأفواج المهاجرين لها من أفريقيا، حيث أن 20% من إجمالي المهاجرين اليهود لإسرائيل خلال الفترة 1948-1995 هم من القارة السمراء⁽¹⁾.

ب- المحور الأمني

نظراً لحالة العداء بين إسرائيل والأمة العربية وبالأخص مصر، فقد تعمدت وعملت من أجل تواجد أمنى قوي في أفريقيا فهي تربطها علاقات أمنية واستخبارية مع كل من أثيوبيا وإريتريا وكينيا وأوغندا وبروندي وغيرهم، حيث يعمل الموساد الإسرائيلي بحرية تامة، كما تحاول التواجد على البحر الأحمر لتضييق الأمن على الدول العربية في الخليج العربي وفي مصر وفي السودان، ومن أجل تحقيق أغراضها الأمنية، تدعم الأنظمة الأفريقية الحاكمة بمدّها بالسلاح والخبراء الأمنيين تحت ذريعة مكافحة الإرهاب، وإن كان الهدف الأساسي هو تثبيت حكم هذه الأنظمة الموالية لها ولأمريكا، كما تدعم القبائل ذات النفوذ الكبير، وخاصة في الدول الأفريقية الإسلامية تحت ذريعة مكافحة الإسلام السياسي في شرق وشمال أفريقيا. كما تحاول إسرائيل التأثير على مصر من خلال ورقة مياه نهر النيل باستغلال علاقاتها السياسية الجيدة مع أثيوبيا والتي يتواجد فيها جالية يهودية تقدر بحوالي 25 ألف يهودي.

ج- المحور الاقتصادي

يشكل المحور الاقتصادي أحد وسائل إسرائيل لتثبيت وتقوية وتعزيز علاقاتها مع الدول الأفريقية، وذلك بتقديم المساعدات الفنية في مجال الزراعة بصفة خاصة، كما هو الحال في أثيوبيا، وكذلك في مجال ترشيد استخدام المياه، وإنشاء السدود، والحصاد المائي ونقل التكنولوجيا المتقدمة. هذا وتقدم إسرائيل مساعداتها في ثلاثة مجالات أ- نقل المهارات التقنية المتطورة وتوطينها في الدول الأفريقية الصديقة لها ب- تزويد الدول الأفريقية بالخبراء في مجالات الزراعة والري والصناعة

(1) المرجع السابق، ص 165-166.

والتكنولوجيا ومنظومة الأمن المتطورة ج- إنشاء شركات إسرائيلية أفريقية مشتركة تهدف إلى تعزيز التعاون الاقتصادي بين إسرائيل والدول الأفريقية من خلال شراكات بين الحكومات والقطاع الخاص.

كما تعتبر أفريقيا المصدر الأساسي لصناعة الماس التي تعتبر إسرائيل من أكبر تجار هذا المعدن النفيس والذي غالبا ما تحصل عليه بطرق غير شرعية، وتمارس إسرائيل هذه التجارة وتحقق منها مكاسب مادية كبيرة. وتصدر إسرائيل إلى أفريقيا منتجات التكنولوجيا المتطورة والتقاي والأسمدة والأسلحة والمعدات الأمنية، كما تفتح أسواقها أمام المنتجات الأفريقية، حيث عقدت اتفاقات تجارية مع كل من أثيوبيا وإريتريا وكينيا.

د- الأهداف الإسرائيلية الاستراتيجية في أفريقيا

- تتمثل الأهداف الاستراتيجية الإسرائيلية في علاقاتها مع دول القارة السمراء في الآتي⁽¹⁾:
- الأمن القومي المتمثل في تأمين وجود إسرائيل من خلال المحافظة على الشخصية النقية للدولة والهجرات إلى ما تسميه أرض الميعاد.
 - الشرعية السياسية والتي تتضمن ضمان الاعتراف بوجودها القانوني والواقعي في وسط الوطن العربي والاعتراف بها من قبل الدول العربية.
 - الهيمنة الإقليمية التي تسعى إليها إسرائيل بتوسيع نطاق وجودها وبناء دولة إسرائيل الكبرى من النيل إلى الفرات.
 - الوقوف في وجه الدول والحركات المعادية للغرب حتى يستمر الدعم الأمريكي والأوروبي لها، وفي نفس الوقت تدعم نظم الحكم الأفريقية الموالية للغرب والتي تعتبر سياساتها منسجمة مع السياسة الإسرائيلية والأمريكية.
 - التصدي الأمني للدول العربية والعمل على خلق مشاكل لمصر في أفريقيا وخاصة في حوض النيل.

3-1 الاستحواذ على الأراضي الزراعية في أفريقيا

اتجه العديد من دول العالم للبحث عن أراضي زراعية يمكن استغلالها لإنتاج المحاصيل التي تحتاجها أو من أجل الاستثمار، مما جعلها ظاهرة عالمية انتشرت في قارات أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، وكانت أفريقيا محط أنظار العديد من الدول الأوروبية والآسيوية والولايات المتحدة الأمريكية،

(1) إبراهيم أحمد نصر الدين، دكتور، دراسات في العلاقات الدولية الأفريقية، مكتبة مدبولي، القاهرة 2011، ص ص 59-

نظرا لوجود مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية في القارة، والأراضي القابلة للاستصلاح والاستزراع، علاوة على وجود الأمطار والمياه السطحية والمياه الجوفية والأيدي العاملة الرخيصة.

1-3-1 حجم المساحات التي تم التعاقد عليها في العالم⁽¹⁾

قدر حجم المساحات التي تم التعاقد الفعلي عليها عام 2016 بحوالي 26.7 مليون هكتار، كانت نتيجة صفقات بلغ عددها 1004 صفقة، (وكان المطلوب 1549 صفقة وتعاقد على 85.5 مليون هكتار)، إلا أن الدول الراغبة في استحواذ الأراضي الزراعية فشلت في تحقيق أهدافها لصعوبات واجهتها في التفاوض مع الدول المالكة للأراضي الزراعية، سواء فيما يتعلق بأسعار الاستئجار، أو نوع الأراضي ومدى خصوبتها، أو مدى توافر المياه، أو للأوضاع الاجتماعية السائدة، أو البنية التحتية غير المتوفرة. وبصفة عامة، انقسمت الصفقات من حيث حجم المساحات إلى أحجام صغيرة وكبيرة ومتوسطة، ومن حيث مدى جاهزية الصفقات وإعدادها. والصفقات التي تمت بالفعل ومساحاتها يوضحها الجدول رقم (1-1).

جدول رقم (1-1)

الصفقات التي تمت حسب الأقاليم من الأراضي الزراعية عام 2016 (هكتار)

الإقليم	عدد الصفقات	المساحات التي تم التعاقد عليها (مليون هكتار)	النسبة المئوية %
أفريقيا	422	10.0	37.4
شرق أوروبا	93	5.1	19.2
آسيا	308	4.9	18.4
أمريكا اللاتينية	146	4.5	16.8
الأوقيانوسية	35	2.2	8.2
الإجمالي	1004	26.7	100

Source: UN. Analytical Report of Land Matrix, 11, International land deals for agriculture, 2018.

1-3-2 استحواذ الأراضي الزراعية (استئجار) في أفريقيا وأهميتها العالمية

بلغ عدد الصفقات التي تمت بالفعل لاستئجار (استحواذ) الأراضي الزراعية في العالم 1004 صفقة عام 2016، منها 422 صفقة في أفريقيا، أي بنسبة 42.03% من إجمالي الصفقات العالمية وفق ما هو وارد في الجدول رقم (1). ويأتي بعد أفريقيا آسيا، ثم أمريكا اللاتينية، ثم شرق أوروبا، وأخيراً الأوقيانوسية.

⁽¹⁾ UN. Analytical Report of Land Matrix, 11, International land deals for agriculture, 2018, p. 7.

وقد تم التعاقد الفعلي على 26.7 مليون هكتار من الأراضي الزراعية، منها 10.0 مليون هكتار في أفريقيا، بنسبة 37.4% من إجمالي الأراضي الزراعية التي تم التعاقد عليها في العالم، يلي أفريقيا شرق أوروبا 19.2%، ثم آسيا 18.4%، ثم أمريكا اللاتينية 16.8%، وأخيراً الأوقيانوسية 8.2%.

يستنتج من ذلك أن أفريقيا تمثل الصدارة من حيث الإقبال على استئجار الأراضي الزراعية فيها، حيث تتوفر المياه والأيدي العاملة الرخيصة، ولكونها دولا نامية فقيرة مغلوبة على أمرها.

تجدر الإشارة إلى أن الأراضي الزراعية التي يتم الاستحواذ عليها (استئجارها) تستخدم في إنتاج محاصيل الطاقة بنسبة 21%، ولإنتاج محاصيل الغذاء بنسبة 38%، ولإنتاج الحيواني بنسبة 9%، ولإنتاج سلع غير زراعية 9%، وغير محدد بنسبة 23%⁽¹⁾.

أي أن الهدف من استخدام الأراضي الزراعية في أفريقيا لا ينحصر في إنتاج المحاصيل الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي، بل يمتد لأغراض أخرى تمثل أهمية خاصة لدى المستثمرين.

وكانت أهم الفئات التي استأجرت (استحوذت) أراضي زراعية في أفريقيا عام 2016، الشركات الخاصة بنسبة 43.7%، يليها الشركات المتداولة في البورصات (الأسواق المالية) بنسبة 16.1%، وصناديق الاستثمار 12.0%، وحكومات رسمية 4.0%، وأفراد 2.1%، وغير مصنف حوالي 22.1% تقريباً، وهذا التوزيع النسبي للجهات المستحوذة على الأراضي الزراعية في أفريقيا، يشير إلى أن القطاع الخاص سواء كان في صورة الشركات الخاصة، أو الشركات المتداولة في الأسواق المالية، أو صناديق الاستثمار هو المستحوذ الأكبر على الأراضي، أما الدول والأفراد فدورهما محدود نسبياً، ولعل ذلك يعكس نظرية السوق الرأسمالية التي تعتمد على دور القطاع الخاص في إدارة السوق المحلية بأفريقيا.

1-3-3 مناطق استحواذ الأراضي في أفريقيا

نلقى فيما يلي الضوء على بعض الدول الأفريقية التي تمت وتتم فيها صفقات استحواذ على الأراضي الزراعية ونمط استغلال هذه الأراضي.

أ- السنغال

تم استهداف عقد 18 صفقة استحواذ أراضي زراعية بمساحة قدرها 498.3 ألف هكتار، بينما تم التعاقد الفعلي منها على 265.9 ألف هكتار، منها 148 ألف هكتار مزروعة فعلاً، و100 ألف بدأ العمل فيها، وباقي المساحة أراضي لم تستغل بعد.

(1) المرجع السابق ص 10.

وجدير بالملاحظة أن 77% من المساحات المزروعة فعلاً تمت زراعتها بمحاصيل توليد الطاقة و8% فقط بمحاصيل الغذاء، والباقي بمحاصيل أخرى.

أما الدول الحائزة على الأراضي الزراعية في السنغال فهي رومانيا وإيطاليا والنرويج والسعودية وفرنسا والهند وبلجيكا وليبيا وهولندا وبريطانيا والكاميرون ونيجيريا، وغالبية هذه الدول لا يوجد لها شركاء محليون.

ب- تنزانيا

تم استهداف عقد 31 صفقة بمساحة تقدر بحوالي 441.5 ألف هكتار، وتم التعاقد الفعلي على مساحة قدرها 247.1 ألف هكتار.

وما تم التعاقد الفعلي عليه من هذه المساحة بلغ 97.2 ألف هكتار مزروعة فعلياً، و34.0 ألف هكتار بدأ فيها التنفيذ في مراحله الأولى، وهناك 58.9 ألف هكتار أراض زراعية مهملة لا تستغل. وهناك 56.9 ألف هكتار جاري إعدادها للزراعة.

وجدير بالذكر أن الأراضي المزروعة فعلاً، تم توجيه 29.6% منها لمحاصيل الغذاء، و19% لمحاصيل توليد الطاقة، و15% للإنتاج الحيواني، و22% للغابات، وللطاقة المتجددة 11%، وللمحاصيل غير الغذائية 3% تقريباً.

أما الدول المستحوذة على الأراضي في تنزانيا فهي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وهولندا وفنلندا وسنغافورة والسويد والهند وموريشيوس والنرويج وكينيا وتركيا وبلجيكا وإيرلندا وإيطاليا والصين وسويسرا.

ج- ليبيريا

تم استهداف التعاقد على 1.4 مليون هكتار وما تم التعاقد الفعلي عليه بلغ 1.2 مليون هكتار، والمنفذ فعلياً 898.2 ألف هكتار، والمساحات التي بدأت المرحلة الأولى من التنفيذ أو تحت التنفيذ تقدر بحوالي 56.9 ألف هكتار، والأراضي المهملة بلغت 250 ألف هكتار.

وقد تم استغلال الأراضي المزروعة في زراعتها بمحاصيل غير غذائية 17%، والغابات 26%، ومحاصيل الطاقة المتجددة 14%، ومحاصيل زراعية متنوعة 31%، وأخرى 12% تقريباً.

أما الدول المستحوذة على الأراضي في ليبيريا فهي، ماليزيا وإيطاليا وهولندا وسنغافورة وإنجلترا واليابان وساحل العاج ونيجيريا وفرنسا ولكسمبورج.

د - أثيوبيا⁽¹⁾

عرضت أثيوبيا من خلال بنك الأراضي 3.3 مليون هكتار للاستثمار عام 2015، تم استئجار 2.3 مليون هكتار منها فعليا عام 1916 لحوالي 86 شركة أجنبية ووطنية، حيث استحوذت الهند على 600 ألف هكتار، واستحوذت المملكة العربية السعودية على 500 ألف هكتار، وغالبية هذه الأراضي توجد في المنطقة المنبسطة والتي تروى من الأنهار، والمستغل فعليا من هذه الأراضي فقط يقدر بحوالي 840 ألف هكتار.

وجدير بالإشارة أن أهم الصعوبات التي تحول دون استثمار الأراضي الزراعية في أثيوبيا تتمثل في غياب حقوق الإنسان، والتعدي على البيئة، وعدم وفاء الحكومة بالحوافز التي تطرحها للمستثمرين.

1-4 القرن الأفريقي⁽²⁾

يعرف القرن الأفريقي بالمنطقة الواقعة على رأس مضيق باب المندب من الساحل الأفريقي وهي التي يحدها المحيط الهندي جنوباً والبحر الأحمر شمالاً، ويضم كلا من إريتريا وأثيوبيا والصومال والسودان والسودان الجنوبي وكينيا وأوغندا وجيبوتي، وغالبية السكان من المسلمين الذين يشكلون 60% من إجمالي سكان القرن الأفريقي.

وتتمثل الأهمية الاستراتيجية للقرن الأفريقي بغنى المنطقة بالنفط والغاز والذهب والفضة واليورانيوم، وربطها بين البحر الأحمر والمحيط الهندي وهي من أهم المناطق الاستراتيجية في العالم. وتشرف المنطقة على خليج عدن، وباب المندب، والبحر الأحمر وهي ممرات تجارية وعسكرية ذات أهمية كبرى. ولقد أدت هذه الأهمية الاستراتيجية للقرن الأفريقي إلى حرص العديد من الدول الكبرى على التواجد هناك، ومنها:

- أمريكا

أنشأت قاعدة عسكرية في جيبوتي عام 2003 " ليمونييه العسكرية" بحجة حملاتها ضد الإرهاب، وتم تجديد عقد القاعدة العسكرية عام 2014. وهي تهدف أيضاً إلى مساعدة ودعم أثيوبيا وكينيا.

- فرنسا

يوجد لفرنسا قاعدة عسكرية في جيبوتي منذ مائة عام، وقد عقدت فرنسا اتفاقاً مع جيبوتي عام 2011 تدافع فرنسا بمقتضاه عن جيبوتي وسلامة وحدة أراضيها.

⁽¹⁾ Daniel Behailu, Large scale land acquisition, toward attracting foreign direct investment, Hawassa University Ethiopia, Journal of Land Administration in Eastern Africa, 2015.

⁽²⁾ حسن سلمان، دكتور، القرن الأفريقي، تحديات الداخل وتدخلات الخارج، مركز القرن الأفريقي للتنمية والبحوث والدراسات، مقديشيو، الصومال، يوليو 2019.

- الصين

أقامت الصين قاعدة عسكرية في جيبوتي تضم عشرة آلاف جندي عام 2017 بهدف حماية طريق الحرير، وحماية سفنها، وحماية الجالية الصينية الكبيرة في أفريقيا.

- اليابان

افتتحت لها قاعدة عسكرية في جيبوتي عام 2010 لحماية تجارتها الدولية في المحيط الهندي وباب المنذب والبحر الأحمر.

- إسرائيل

لها علاقات عسكرية مهمة مع كل من أثيوبيا وإريتريا، ووقعت اتفاقاً مع كينيا لمساعدتها في التصدي لحركة الشباب الصومالية، ولإسرائيل قاعدتان عسكريتان في إريتريا في جزيرتي ودهلك وفاطمة، هذا ويتحرك الموساد كيفما يشاء في إريتريا وأثيوبيا.

- تركيا

تحتفظ بقاعد عسكرية في الصومال، ولها علاقات اقتصادية قوية مع أثيوبيا، حيث تتعدد الشركات التركية التي تستثمر هناك.

- إيران

أقامت قاعدة عسكرية في إريتريا، ومركزاً لتموين السفن.

- الدول العربية

توجد قاعدتان عسكريتان لكل من السعودية والإمارات في إريتريا، كما تدير دبي ميناء عصب الإريتري، وتستثمر السعودية أموالاً ضخمة في أثيوبيا. هكذا يتضح أن الأهمية الاستراتيجية الكبرى للقرن الأفريقي قد دفعت العديد من الدول للتواجد هناك وكل له أهدافه.

نخلص مما سبق إلى أن هذا الفصل استهدف توضيح الأهمية الاستراتيجية للقارة السمراء ليس فقط لمصر والعرب، بل للدول الكبرى العالمية، حيث خلص إلى أن ثراء القارة بالموارد والثروات هو ما دعا القوى الاستعمارية في الماضي إلى استعمار القارة والسيطرة عليها وتقسيمها واستغلال ثرواتها، وهو أيضاً ما يدعو العديد من الدول من خارج القارة في الوقت الحاضر إلى ممارسة نمط جديد ووجه آخر من أوجه الاستغلال والتغلغل واستمالة الأنظمة في العديد من الدول الأفريقية واستنزاف ثرواتها ومواردها على نحو ينطوي - غالباً - على قدر من الإجحاف بالحقوق العادلة لتلك الدول.

كما خلص هذا الفصل إلى أن هناك صراعاً وحرباً باردة بدأت في أفريقيا بين الدول الكبرى، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية والصين وفرنسا والهند، وانضم إلى الصراع إسرائيل ومنتظر أن تلحق روسيا بهذا الصراع للاستحواذ على مناطق نفوذ في القارة.

أفريقيا التي تحتل مساحة شاسعة من الأراضي والتي من بينها أراض زراعية، ولديها موارد مائية من المياه العذبة والأمطار والمياه الجوفية بما يؤهلها لسد فجوة غذائية عالمية قادمة، من جهة أخرى، فإن الوضع الاستراتيجي للقارة جعل الدول الكبرى تتواجد فيها من خلال بناء القواعد العسكرية لاعتبارات الأمن القومي، وبغرض الهيمنة والسيطرة، وبحجة حماية الممرات والطرق التجارية وبخاصة البحرية. كما أن أفريقيا التي ظهر فيها البترول وتزداد أهميته وكميته مع الأيام مضافاً إليه الغاز الطبيعي، جعل الدول الكبرى تهرع إلى أفريقيا، وإذا أضفنا إلى ما سبق المعادن من مناجم الذهب والماس والمنجنيز والكوبلت واليورانيوم والحديد وغيرها، فإن ذلك قد زاد من حدة الصراع على القارة السوداء.

ونظراً لما يمثله القرن الأفريقي من أهمية استراتيجية بمفهوم الأمن والأمن القومي، فإن ذلك جعل الصراع بين الدول على التواجد هناك على أشده، فأمريكا لها قواعد عسكرية، والصين كذلك، وفرنسا، والسعودية وغيرها من الدول، ورغم أن الحديث عن أسباب ذلك من الناحية النظرية يختلف من دولة لأخرى، إلا أن الناحية العملية تؤكد وحدة الأهداف بين هذه الدول جميعها.

ليس إذن من قبيل النافلة، أو من قبيل الرفاهية، أن تكون أفريقيا بالنسبة لمصر ذات شأن كبير وذات أهمية استراتيجية تتجاوز أهداف واستراتيجيات باقي دول العالم، بحكم أن مصر دولة أفريقية، ونهر النيل مصدره أفريقيا، والأمن القومي المصري مرتبط بأفريقيا، كما أن التوسع الاقتصادي وحل مشكلة الأمن الغذائي لمصر تمثل أفريقيا الباب الواسع والأمثل لها، وإذا أضفنا إلى ما سبق اعتبار الأمن القومي الشمولي الذي يتضمن مكافحة الإرهاب، ووقف ومنع الهجرة غير الشرعية، وحماية الحدود، وعدم تعريض أمن البلاد للمخاطر من قبل الأعداء، فإن أفريقيا هي الأهم بالنسبة لمصر.

نضيف إلى ما سبق أمرين، الأهمية السياسية لأفريقيا كونها تشكل 25% من القوة التصويتية في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وأن أمر امتلاك إحدى الدول الأفريقية عضوية دائمة في مجلس الأمن آت في قادم الأيام، الأمر الذي يزيد من أهمية أفريقيا لمصر.

ويعزز ما سبق أن مصر موجودة فعلياً في أفريقيا منذ النصف الأول من القرن الماضي، وقدمت وتقدم مساعدات عينية وفنية للدول الأفريقية، وناصرت ثورات التحرر في أفريقيا وارتبطت بعلاقات تجارية، ولديها المزارع النموذجية، وبنيت السدود والمدارس والمستشفيات، فهذا أيضاً يعزز أهمية أفريقيا لمصر.

من حيث أردنا استكشاف أهمية أفريقيا لمصر، نجدتها حاضرة، والمداخل أيضاً كثيرة بوصف مصر دولة أساس في الاتحاد الأفريقي وفي كافة القضايا الأفريقية.

الفصل الثاني

الأوضاع الراهنة لقطاع الزراعة في أفريقيا

تمهيد

في إطار دراسة سبل وإمكانيات تعاون مصر مع دول القارة الأفريقية في مجالات التنمية الزراعية، فلعله من الأهمية بمكان إلقاء بعض الضوء حول الأوضاع العامة الراهنة للزراعة في أفريقيا، لا سيما ما يتعلق بالموارد الزراعية، والملاح الرئيسية للزراعة الأفريقية ودورها في التنمية، وكذلك ما يتعلق بمحددات التنمية الزراعية، وأيضاً الفرص المتاحة لتلك التنمية، والأوضاع الحالية للإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، بالإضافة إلى الملاح العامة للتجارة الخارجية الزراعية، وأوضاع الأمن الغذائي في القارة الأفريقية. وهذه الجوانب هي ما يتضمنه هذا الجزء من الدراسة.

1-2 لمحة جغرافية/ تاريخية:

جغرافياً، تقع القارة الأفريقية بين خطى عرض 37 شمالاً، 35 جنوباً. وبين خطى طول 20 غرباً إلى 60 شرقاً. وهى بذلك تتوسط الكرة الأرضية حيث يمر بها خط الاستواء ومدارا الجدى والسرطان، كما يمر بها خط الطول الصفري (خط جرينتش).

وتتمتع القارة الأفريقية بموقع استراتيجي متميز بالنسبة لباقي قارات العالم، فالقارة الآسيوية تجاورها من جهة الشرق، ويفصل بينهما كل من قناة السويس والبحر الأحمر والمحيط الهندي. كما تطل أفريقيا على القارة الأوروبية تجاه الشمال عبر البحر الأبيض المتوسط. ويفصلها عن الأمريكتين المحيط الأطلسي من جهة الغرب، والذي يمتد أيضاً ليحيط بالقارة الأفريقية من الجهة الجنوبية.

وتعتبر أفريقيا ثاني أكبر قارات العالم مساحة بعد القارة الآسيوية، حيث تبلغ مساحتها ما يربو على ثلاثة مليارات من الهكتارات (حوالي 3026 مليون هكتار). فهي تمتد من الشمال إلى الجنوب لمسافة تقرب من 8100 كم، ومن الشرق إلى الغرب لمسافة تقرب من 7600 كم.

وربما كان الموقع المتوسط عالمياً للقارة الأفريقية من بين العوامل التي شجعت بعض الدول الأوروبية منذ قرون عديدة على استعمارها ونهب خيراتها، إلا أن هذا الموقع المتميز يمكن أن يكون - في الحاضر والمستقبل - من العوامل الإيجابية التي تعزز مقومات نهضة تلك القارة، وتدعم التنمية الشاملة في دولها في إطار تموضعها المكاني بين مراكز النقل الحضارية والاقتصادية والتجارية المحيطة بها في قارات العالم الأخرى، وروابط النقل والاتصال الميسرة التي تربطها مع تلك المراكز.

وتاريخياً، فقد تعرضت القارة الأفريقية لاستغلال واستنزاف مواردها البشرية (تجارة الرقيق)، وثرواتها الطبيعية ومعادنها النفيسة (مثل الذهب)، ومنتجاتها الزراعية (مثل الأخشاب والكافور وزيت

النخيل)، وذلك من خلال الدول المستعمرة الأوروبية وذلك منذ القرن الخامس عشر. وقد أدى الصراع بين الدول الاستعمارية في القارة إلى تقسيم دولها على النحو الذي يكرس عوامل الفرقة والنزاعات العرقية والدينية.

وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية بدأت الدول الأفريقية - تبعاً - في نيل استقلالها السياسي، بينما لم يتخلص العديد منها من التبعية الاقتصادية للدول التي كانت مستعمرة لها. كما لعبت الحرب الباردة بين الكتلتين الشرقية والغربية دوراً له شأنه في تكريس الاضطرابات السياسية والنزاعات المسلحة في عدد غير قليل من الدول الأفريقية. فبعد ما حصلت تلك الدول على استقلالها الوطني في أعقاب الحرب العالمية الثانية، كان عليها أن تسير في ركب إحدى القوى العظمى التي ساعدت كل منها في تمويل وتشجيع حركات التمرد في الدول التي تنتمي إلى المعسكر الآخر.

وهكذا فقد ورثت القارة الأفريقية تركة ثقيلة من المشاكل والمعوقات ذات الجذور التاريخية والاستعمارية العميقة التي تعرقل جهود الانطلاق في ركب النهضة والتنمية، والتي تتطلب لمواجهتها والتغلب عليها قدراً عظيماً من الحكمة والإرادة، ومن العمل المشترك المخلص والجاد في اتجاه التعاون والتكامل فيما بين دول تلك القارة.

2-2 الموارد الزراعية في أفريقيا:

1-2-2 الموارد الأرضية:

تتمثل الأراضي الأفريقية في المسطحات من اليابسة فوق مستوى سطح البحر، مشتملة على السهول والوديان، والمرتفعات من الهضاب والجبال، ودالات الأنهار، والجزر وأشباه الجزر، والأحواض المائية للأنهار. وتلك الأراضي جميعها تضم الموارد التي تتمثل في كل من سطح الأرض أو في باطنها من مواد نافعة ذات قيمة. مشتملاً ذلك على التربة والخامات والمعادن والصخور والنفط والغاز والأشجار الخشبية والغابات والمراعي والحاصلات والحيوانات.

أ- المساحة الكلية للأراضي:

كما سبقت الإشارة، تتجاوز مساحة الأراضي الأفريقية ثلاثة مليارات من الهكتارات. منها حوالي 1.27 مليون هكتار (نحو 40% من المساحة الكلية) صحراوات قاحلة تقع غالبيتها العظمى ضمن الصحراء الكبرى التي تمتد من الشرق إلى الغرب في الثلث الشمالي من القارة لتشمل مساحة تقدر بنحو 906.5 مليون هكتار، تشغل نسبة كبيرة من الأراضي الواقعة ضمن حدود كل من مصر، والسودان، وليبيا، وتونس، والجزائر، وموريتانيا، وتشاد، والنيجر، ومالي. يضاف إليها بعض المناطق الصحراوية الأخرى ومنها صحراء كالاهاري في جنوب القارة والتي تغطي نحو 26 مليون هكتار.

ومن حيث المساحة الكلية، تتفاوت بدرجة كبيرة مساحة كل من الدول الأفريقية، فبينما تبلغ مساحة الجزائر حوالي 2.38 مليون كم²، فإن مساحة سيشل تبلغ فقط حوالي 500 كم². وإلى جانب الجزائر - الأكبر مساحة بين دول القارة - هناك عشر دول أخرى تزيد مساحة كل منها عن المليون كيلو متر مربع، وتبلغ المساحة الإجمالية للجزائر وهذه الدول العشر معاً حوالي 16.5 مليون كم² تمثل ما يتجاوز نصف مساحة القارة، موزعة على النحو الوارد بالجدول (1-2).

جدول (1-2)

الدول الإحدى عشرة الأكبر مساحة على مستوى القارة

الدولة	المساحة (ألف كم ²)	الدولة	المساحة (ألف كم ²)
الجزائر	2382	مالي	1240
ج. الكونغو الديمقراطية	2345	جنوب أفريقيا	1221
السودان	1861	أثيوبيا	1104
ليبيا	1760	موريتانيا	1031
تشاد	1284	مصر	1001
النيجر	1267	الجملة	16496

المصدر: جدول (1) بالملحق.

ومن الملاحظ أن الدول التي تشتمل على مساحات صحراوية كبيرة هي في غالبيتها من الدول ذات المساحات الكلية الكبيرة أيضاً.

ب- الأراضي الصالحة للزراعة:

باستثناء المساحات الصحراوية القاحلة، فإن عوامل التضاريس والمناخ وخصائص التربة وغيرها، تلعب دوراً مهماً في تحديد مساحات الأراضي التي تصلح للزراعة في كل دولة. وعلى المستوى العام للقارة الأفريقية تشير التقديرات لعام 2005 إلى أن المساحات الصالحة للزراعة - بخلاف المساحات المزروعة فعلياً - تقدر بنحو 187 مليون هكتار⁽¹⁾. وتتركز غالبية هذه المساحات في عشر دول، منها ست دول ذات المساحات الكلية الكبيرة الواردة في الجدول السابق. ويوضح الجدول التالي هذه الدول ذات المساحات الأكبر الصالحة للزراعة على مستوى القارة.

⁽¹⁾ CIA (Central Intelligence Agency) The World Fact Book, Land use, September 2015.

جدول رقم (2-2)

أهم الدول ذات المساحات الأكبر الصالحة للزراعة على مستوى القارة

الدولة	المساحة (مليون هكتار)	الدولة	المساحة (مليون هكتار)
نيجيريا	30.0	المغرب	8.5
جنوب أفريقيا	14.7	الجزائر	7.5
النيجر	14.5	ج. الكونغو الديمقراطية	6.5
السودان	13.6	الكاميرون	5.9
أثيوبيا	11.2	زامبيا	5.2

المصدر: جدول (1) بالملحق.

ويلاحظ أن الدول العشر الواردة بالجدول السابق مجتمعة تحوز ما يقدر بنحو 117.6 مليون هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة في أفريقيا، تمثل معاً نحو 63% من جملة تلك المساحات على مستوى القارة. وهناك عشر دول أخرى تتراوح المساحة الصالحة للزراعة في كل منها فيما بين ثلاثة إلى خمسة ملايين هكتار، وهذه الدول هي بوركينا فاسو، وكينيا، وأوغندا، وموزمبيق، وغانا، ومالي، وتنزانيا، وتشاد، وأنجولا، وكوت ديفوار.

ووفقاً لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) فإن مساحة الأراضي القابلة للزراعة (Arable Land) - غير المشتملة على مساحات الغابات - تقدر بما يقرب من ثلاثة أمثال المساحات المزروعة في أفريقيا في الأوضاع الراهنة⁽¹⁾. أو ما يقدر بنحو 21% من جملة مساحة القارة. هذه الأراضي أصبحت في الحقبة الأخيرة، ولاتزال، هدفاً للمستثمرين الأجانب الذين يسعون من أجل الاستحواذ عليها واستغلالها ولاسيما في أعقاب أزمة الغذاء العالمية عام 2008/2007. ويقدر أنه خلال السنوات العشر حتى عام 2013 تم إبرام تعاقدات مع بعض الدول غير الأفريقية على حوالي 20 مليون هكتار من تلك الأراضي في عدد من الدول الأفريقية.

ج- الأراضي المستغلة زراعياً:

في الأوضاع الراهنة تبلغ مساحة الأراضي المزروعة بالمحاصيل على المستوى الإجمالي للقارة الأفريقية حوالي 256 مليون هكتار، غالبيتها العظمى (حوالي 94%) زراعات مطرية. وتتركز المساحات الزراعية الأكبر في عشر دول تزرع كل منها سبعة ملايين هكتار أو أكثر. ويوضح الجدول التالي هذه الدول العشر بحسب ترتيبها التنازلي من حيث المساحة المزروعة بالمحاصيل.

⁽¹⁾ NEPAD, Agriculture in Africa, Transformation and Outlook, 2013.

جدول رقم (2-3)

الدول الأفريقية ذات المساحة الزراعية الأكبر على مستوى القارة

الدولة	المساحة (مليون هكتار)	الدولة	المساحة (مليون هكتار)
نيجيريا	51.5	كوت ديفوار	10.3
السودان	18.9	مالي	7.5
النيجر	17.4	بوركينافاسو	7.1
تنزانيا	16.7	الكاميرون	7.1
أثيوبيا	15.5	أوغندا	7.0

المصدر: جدول (1) بالملحق.

في هذه الدول العشر مجتمعة يزرع ما يقرب من 160 مليون هكتار، تمثل حوالي 62% من جملة المساحة المزروعة على مستوى القارة الأفريقية. ومن الملاحظ أن من بين هذه الدول العشر، يوجد خمس دول تعد من بين الدول ذات المساحات الأكبر الصالحة للزراعة سالف الذكر، وهذه الدول تتمثل في كل من نيجيريا، والسودان، والنيجر، وأثيوبيا، والكاميرون. وهى بذلك تعد من الدول المهمة سواء من حيث المساحات المزروعة أو من حيث المساحات الصالحة للزراعة.

د- أراضي الغابات:

تغطي الغابات بأنواعها ما يتراوح بين 20% إلى 22% من جملة مساحة القارة الأفريقية، بمساحة قدرت في عام 2000 بحوالي 650 مليون هكتار⁽¹⁾. تنتوع هذه الغابات بين غابات السافانا المفتوحة، وبين الغابات الاستوائية المطيرة المغلقة. وتمثل الغابات الأفريقية حوالي 17% من جملة مساحة الغابات في العالم.

تمثل الغابات أهمية بالغة من المنظور البيئي سواء على المستوى القاري أو العالمي، أو على مستوى الاقتصاد الوطني للدول التي تتواجد بها تلك الغابات، أو على المستوى الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات والسكان في مناطق الغابات. حيث توفر المنتجات الغابية التجارية كلاً من الأخشاب وصناعة الورق، كما توفر للمجتمعات المحلية مواد غذائية، ومواد للبناء، ومساحات لرعى الماشية، والمنتجات الدوائية، ومواقع للممارسات الدينية، وأماكن للسياحة والتتزه، ومصادر لصناعة الفحم ولوقود الطهى والإضاءة والتدفئة. كما تقوم الغابات بدور مهم في حماية وتثبيت التربة وامتصاص ثاني أكسيد الكربون، كما تعتبر الغابات الأفريقية من الغابات الغنية من منظور التنوع الحيوي.

⁽¹⁾ FAO, FAO Statistical Pocket Book, 2018.

وبطبيعة الحال تتفاوت الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للغابات من دولة إلى أخرى، فالغابات - على سبيل المثال - تغطي نحو 56% من مساحة أنجولا، بينما لا تغطي سوى 1% من مساحة ليسوتو. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية يوجد ما يقرب من 134 مليون هكتار من الغابات حيث تعتبر الدولة السابعة عالمياً من حيث مساحة الغابات بعد كل من روسيا والبرازيل وكندا والولايات المتحدة والصين وأستراليا.

وفي موزمبيق يعيش نحو 80% من السكان في مناطق ريفية ويعتمدون في معيشتهم بدرجة كبيرة على المنتجات الغابية وبخاصة في مجال الطاقة اللازمة للوقود والطهي. وتعتبر الكامبيرون الأولى أفريقيا والخامسة عالمياً في مجال الإنتاج التجاري للأخشاب والمنتجات الاستوائية. وفي عام 2006 بلغت صادرات غينيا الاستوائية ما قيمته 62 مليون دولار من المنتجات الخشبية التي ساهمت وحدها بحوالي 14% من الناتج المحلي الإجمالي. وفي دول إقليم غرب أفريقيا قدرت كمية الأخشاب التي استخدمت لأغراض الوقود وإنتاج الفحم في عام 2000 بحوالي 175 مليون متر مكعب. وتقدم هذه النماذج بعض الأمثلة على الأهمية الحيوية للغابات في بعض الدول الأفريقية، وتدل على تفاوت هذه الأهمية من دولة إلى أخرى ومن إقليم إلى آخر. ويوضح الجدول التالي المساحات التقريبية للغابات وأهميتها النسبية في كل إقليم من أقاليم القارة الأفريقية.

جدول (2-4)

الأهمية النسبية لمساحة الغابات بالأقاليم الأفريقية

الإقليم	المساحة التقريبية للغابات (مليون هكتار)	% للغابات من جملة مساحة الأراضي	% للغابات من جملة مساحة الغابات للقارة
شمال أفريقيا	68	8.0	11
جنوب أفريقيا	222	32.7	34
وسط أفريقيا	242	45.0	38
شرق أفريقيا	36	13.0	6
غرب أفريقيا	72	12.0	11

المصدر: جمعت وحسبت من:

African Development Bank, African Development, Report, 2007

2-2-2 الموارد المائية:

الفكرة السائدة عن أفريقيا أنها في مجملها قارة غنية بالموارد المائية، وذلك بفضل المعدلات المرتفعة للهطول المطري في بعض أقاليمها المناخية، وبفضل ما يجري بها من أنهار، وما تحتويه من بحيرات عذبة، وما تحتزنه أراضيها من موارد للمياه الجوفية. هذه المصادر مجتمعة توفر للفرد في أفريقيا

ما يقدر بنحو 3213م³ من الموارد المائية المتجددة سنوياً. مقارنة بحوالي 2657م³ للقارة الآسيوية، وحوالي 9146م³ للقارة الأوروبية، وحوالي 5740م³ على الصعيد العام العالمي⁽¹⁾.

فمن حيث الأمطار، يتميز الحزام الأفريقي الأوسط حول خط الاستواء (10° درجات شمالاً وجنوباً) بتلقيه لمعدلات عالية من الهطول المطري على مدار موسمين منفصلين من العام. أما المناطق الواقعة أبعد من خط 10° شمال وجنوب خط الاستواء فإنها تتلقى معدلات جيدة من الأمطار ولكن لموسم واحد في العام، وتتناقص هذه المعدلات بالابتعاد شمالاً أو جنوباً في اتجاه الخطوط المدارية⁽²⁾.

أما بالنسبة للأنهار فإن القارة تضم عدداً غير قليل منها. من بينها سبعة عشر نهراً من الأنهار ذات الأحواض الواسعة التي تغطي مساحة أحواضها مجتمعة ما يتجاوز نصف مساحة القارة الأفريقية. وعلى سبيل المثال لا الحصر يوضح الجدول التالي بعض الأنهار الأفريقية الكبيرة والنسبة التي تغطيها أحواضها من مساحة القارة، وكذلك الدول الواقعة ضمن حوض كل منها.

جدول رقم (2-5)

أنهار القارة الأفريقية الكبرى والدول الواقعة ضمن حوضها

النهر	% للتغطية	الطول (كم)	المصب	الدول الواقعة ضمن حوض النهر
النيل	10.3	6670	البحر الأبيض المتوسط	مصر - السودان - جنوب السودان - أثيوبيا - كينيا - أوغندا - تنزانيا - رواندا - أريتريا - بوروندي - الكونغو الديمقراطية
النيجر	7.5	4184	المحيط الأطلسي	بنين - غينيا - مالي - النيجر - نيجيريا
الكونغو	12.5	4700	المحيط الأطلسي	الكاميرون - الكونغو الديمقراطية - أفريقيا الوسطى - الجابون - غينيا.
زمبيزي	4.5	2574	المحيط الهندي	أنجولا - موزمبيق - ناميبيا - زامبيا - مالي - بوتسوانا - زمبابوي.
أورانج	3.5	2200	المحيط الأطلسي	ليسوتو - ناميبيا - جنوب أفريقيا.
السنغال	1.6	1083	المحيط الأطلسي	موريتانيا - السنغال - مالي.
فولتا	1.3	1500	خليج غينيا	غانا - بوركينا فاسو - مالي - توجو - بنين - كوت ديفوار.
أوبانجي	غ. م	1060	المحيط الأطلسي	أفريقيا الوسطى - الكونغو - الكونغو الديمقراطية.
ليمبوبو	1.3	1750	المحيط الهندي	جنوب أفريقيا - بوتسوانا - زمبابوي - موزمبيق.

المصدر: الشبكة الدولية، ويكيبيديا، أنهار أفريقيا.

(1) FAO, FAO Statistical Pocket Book, 2018.

(2) African Development Bank, African Development, Report, 2007

ولكل من الأنهار الواردة بالجدول السابق منظمة أو اتفاقية لتنظيم الاستفادة المشتركة من مياه النهر فيما بين الدول المشاركة في حوضه، وذلك فيما عدا نهر الكونغو ثاني أطول وأهم الأنهار الأفريقية وأكثر أنهار العالم عمقاً وغازة والذي يلقي بكميات هائلة من المياه في المحيط الأطلسي، حيث تمتد مياهه داخل المحيط إلى حوالي 30 كم.

وتضم القارة الأفريقية مجموعة من البحيرات العذبة التي تمثل إضافة مهمة للموارد المائية في القارة. بعض هذه البحيرات تعتبر من بين أكبر البحيرات العذبة في العالم، أهمها سلسلة بحيرات الوادي المتصدع التي تقع داخل وحول الوادي المتصدع الكبير في شرق القارة. وتعتبر بحيرة فيكتوريا من أهم البحيرات العذبة في أفريقيا، بل تعتبر أكبر البحيرات العذبة في العالم من حيث المساحة. كما تعتبر بحيرة تنجانيقا ثاني أكبر بحيرة في العالم من حيث حجم ما بها من مياه (المساحة والعمق). يضاف إليهما بحيرات مالوي، توركانا، البرت، كيفو، إدوارد. ويقدر حجم المياه في بحيرات فكتوريا وتنجانيقا ومالوي معاً بنحو 31 ألف كم³ من المياه (31 ألف مليار متر مكعب).

وإلى جانب المياه العذبة تحتوى بحيرات الوادي المتصدع على رصيد بالغ الأهمية للتنوع الحيوي، وبها حوالي 10% من أنواع الأسماك في العالم. ويشمل نطاق البحيرات العظمى للوادي المتصدع كلاً من بوروندي، الكونغو الديمقراطية، كينيا، مالوي، رواندا، تنزانيا، وأوغندا.

وبفضل غزارة الأمطار في بعض أقاليم أفريقيا، وبخاصة في الحزام الأوسط حول خط الاستواء الذي يمتد من شرق إلى غرب القارة. فإن بعض الدول تتميز بوفرة مخزونات المياه الجوفية لديها. كما هو الحال في كل من الكونغو، الجابون، غينيا الاستوائية، ليبيريا، جمهورية أفريقيا الوسطى، غينيا بيساو، سيراليون، الكونغو الديمقراطية، إلى جانب بعض الدول الأخرى⁽¹⁾.

هذه الصورة العامة لأوضاع الموارد المائية الطبيعية الأفريقية، هي التي ساهمت في تعزيز الاعتقاد السائد بالثراء المائي والوفرة المائية في القارة. غير أن الصورة العامة تتطوي على بعض التفاصيل التي تتناقض مع هذا الاعتقاد.

فوفقاً للواقع الراهن والتقديرات المستقبلية لأوضاع الموارد المائية في عدد غير قليل من الدول الأفريقية، تبدو الصورة مختلفة، وقائمة في بعض الأحوال. حيث تشير البيانات إلى أن تسعاً من الدول في أفريقيا تواجه فعلياً حالة ندرة مائية، أي أن متوسط نصيب الفرد بها من الموارد المائية انحدر إلى ما دون حد الفقر المائي (1000 م³/فرد/سنة)، وهناك خمس عشرة دولة أو أكثر يتراجع بها متوسط نصيب

(1) جدول رقم (2) بالملحق.

الفرد من هذه الموارد عاماً بعد آخر، ومن ثم فهي بسبيلها للانضمام إلى قائمة دول الفقر المائي خلال عدة سنوات قادمة، (جدول 1-6).

وفي هذا الصدد يشير أحد التقارير إلى أنه بحلول عام 2025 سيكون نصف سكان أفريقيا يعيشون في مناطق تواجه حالة ندرة مائية، أو مهددة بها⁽¹⁾.

جدول رقم (2-6)

الأوضاع المائية للدول الأفريقية من حيث الموارد والاستخدامات للفرد في كل دولة.

أ- دول أقل من 1000م³ سنوياً للفرد (في حالة ندرة مائية)

الدولة	الموارد	الاستخدام	الدولة	الموارد	الاستخدام	الدولة	الموارد	الاستخدام
المغرب	934	438	مصر	794	1013	تونس	459	285
بوركينافاسو	933	66	رواندا	613	10	الجزائر	443	201
كينيا	932	52	بوروندي	509	37	ليبيا	106	919

ب- دول من 1000م³ إلى أقل من 2000م³ سنوياً للفرد (مهددة بالندرة المائية)

الدولة	الموارد	الاستخدام	الدولة	الموارد	الاستخدام	الدولة	الموارد	الاستخدام
السودان	1879	1187	أنثيوبيا	1519	40	الصومال	1309	378
ليسوتو	1678	30	إريتريا	1466	82	جنوب أفريقيا	1106	348
زمبابوي	1547	207	مالاوي	1401	88			

ج- دول من 2000م³ إلى أقل من 5000م³ سنوياً للفرد (ضمن الحدود المائية الآمنة)

الدولة	الموارد	الاستخدام	الدولة	الموارد	الاستخدام	الدولة	الموارد	الاستخدام
تشاد	4857	30	بنين	3585	40	أوغندا	2472	13
كويت	4794	59	توجو	2930	36	تنزانيا	2416	57
موريتانيا	3826	642	النيجر	2710	204	نيجيريا	2252	70
السنغال	3811	169	غانا	2489	27			

د- دول من 5000م³ إلى أقل من 10000م³ سنوياً للفرد (ذات وفرة مائية)

الدولة	الموارد	الاستخدام	الدولة	الموارد	الاستخدام	الدولة	الموارد	الاستخدام
زامبيا	9630	167	بتسوانا	8022	81	جامبيا	5472	24
ناميبيا	8921	142	مالي	7458	582			

(1) بنك التنمية الأفريقي، تقرير التنمية الأفريقي، 2007.

هـ - دول أكثر من 10.000م³ سنوياً للفرد (ذات وفرة مائية مرتفعة)

الدولة	الموارد	الاستخدام	الدولة	الموارد	الاستخدام	الدولة	الموارد	الاستخدام
الكونغو	217915	11	أفريقيا الوسطى	36912	6	مدغشقر	18862	937
الجابون	121392	102	سيراليون	30960	86	الكاميرون	17520	65
ليبيريا	66533	36	غينيا	26218	187	أنجولا	13070	28
غينيا الاستوائية	51282	232	غينيا بيساو	20156	110	موزمبيق	11266	36

Source: African Development Bank, African Development Report, 2007

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن حالات الوفرة المائية تتعلق بوفرة الموارد المائية الطبيعية، ولا يعنى ذلك بالضرورة وفرة الموارد المائية المتاحة للاستغلال الاقتصادي، حيث يتطلب الأمر في أغلب الأحوال قدرات تمويلية ضخمة لإقامة المرافق والمشروعات اللازمة للاستفادة الاقتصادية من الموارد المائية الطبيعية المتاحة، سواء كانت تلك الاستخدامات في مجال الزراعة أو الصناعة أو الاستخدامات المنزلية.

وبصفة عامة يمكن استخلاص بعض الملاحظات المهمة من الجدول السابق، ومن بين تلك الملاحظات ما يلي:

- أ- فيما يتعلق بالموارد المائية معبراً عنها بمتوسط نصيب الفرد سنوياً:
 - أن مجموعة دول شمال أفريقيا (مصر - الجزائر - المغرب - تونس - ليبيا) تنتمي جميعها إلى الدول في حالة الندرة المائية بدرجة أو أخرى.
 - أن دول وسط أفريقيا جميعها، فيما عدا تشاد، تنتمي إلى الدول ذات الوفرة المائية المرتفعة.
 - أن دول الجنوب الأفريقي تتوزع بين أربع دول مهددة بالندرة المائية (جنوب أفريقيا - ليسوتو - زمبابوي - مالاوي) وخمس دول تنتمي إلى الدول ذات الوفرة المائية، أو الوفرة المائية المرتفعة (زامبيا - ناميبيا - بتسوانا - أنجولا - موزمبيق).
 - أن دول شرق أفريقيا منها ثلاث دول في حالة ندرة مائية (كينيا - رواندا - بوروندي)، وأربع دول مهددة بالندرة المائية (السودان - الصومال - أثيوبيا - إريتريا)، ودولتان ضمن دول الحدود المائية الآمنة (أوغندا - تنزانيا)، بينما تتميز مدغشقر بالوفرة المائية المرتفعة.
 - أن إحدى دول غرب أفريقيا (بوركينا فاسو) تنتمي لدول الندرة المائية، بينما تقع ثمان دول ضمن دول الحدود المائية الآمنة (كوت ديفوار - السنغال - موريتانيا - غانا - توجو - نيجيريا - بنين -

النيجر). وتنتمي ست دول في إقليم غرب أفريقيا إلى دول الوفرة المائية أو الوفرة المائية المرتفعة (مالي- جامبيا- غينيا بيساو- سيراليون- ليبيريا).

ب- فيما يتعلق بالاستخدامات المائية معبراً عنها بمتوسط نصيب الفرد سنوياً:

- تعتبر كل من السودان وليبيا ومدغشقر أكثر الدول الأفريقية استخداماً للمياه (900م³ أو أكثر للفرد/سنوياً). ويقترن ذلك بتعدد مجالات الاستخدام للمياه وبخاصة في مجال الزراعة الإروائية التي تستوعب القدر الأكبر من الاستخدامات المائية، إلى جانب الاستخدامات المنزلية والصناعية بطبيعة الحال.

- في غالبية الدول الأفريقية ينخفض بشكل ملحوظ نصيب الفرد من الاستخدامات المائية، حيث غالباً ما تقتصر هذه الاستخدامات على المجالات المنزلية بصفة أساسية والصناعية بصفة ثانوية، وفي هذه الدول غالباً ما تندر المساحات الزراعية المجهزة بنظم للري (والتي غالباً ما تكون عاملاً رئيسياً في ارتفاع متوسط نصيب الفرد من المياه)، وهناك 25 دولة يقل نصيب الفرد منها من الاستخدامات المائية عن مائة متر مكعب سنوياً، منها 11 دولة يقل فيها هذا المتوسط عن 50م³.

- فيما بين الدول ذات الاستخدامات العالية والمنخفضة، هناك أربع عشرة دولة يتراوح فيها متوسط نصيب الفرد من الاستخدامات المائية فيما بين 100-650م³ سنوياً. مع وجود تفاوتات كبيرة بين تلك الدول، حيث يتوقف الأمر على أنماط الاستخدام السائدة، وبخاصة الاستخدامات الزراعية في المساحات المجهزة بنظم للري، ونسبة الاستخدامات الصناعية، ونسبة السكان المستفيدين بشبكات المياه للاستخدامات المنزلية.

2-2-3 الموارد البشرية:

تمثل الموارد البشرية، من المنظور الكمي، إلى جانب المنظور النوعي، أهم الموارد الفاعلة في الشأن التنموي بمختلف أبعاده. فالبشر هم مناط التنمية وغايتها، وهم في ذات الوقت الفاعل الرئيسي في عملية التنمية وأهم أدواتها. وتتضمن الفقرات التالية عرضاً موجزاً لأوضاع الموارد البشرية في القارة الأفريقية من حيث أعدادها وتطورها، وأيضاً من حيث أهم سماتها وخصائصها الاقتصادية والاجتماعية.

أ- السكان ومعدلات النمو السكاني:

بلغت أعداد السكان في أفريقيا عام 2017 حوالي 1.24 مليار نسمة، مقارنة بحوالي 630 مليون نسمة عام 1990. أي أن أعداد السكان قد تضاعفت خلال تلك الفترة، بينما كانت نسبة الزيادة في إجمالي سكان العالم تبلغ 60% خلال ذات الفترة. ويعنى ذلك أن نمو السكان في أفريقيا يسير بمعدل أسرع من نظيره العالمي. فبينما كان سكان القارة الأفريقية يمثلون حوالي 11.8% من سكان العالم عام 1990، فقد أصبحوا يمثلون 16.5% في عام 2017.

يتوزع السكان في أنحاء القارة الأفريقية بشكل غير متوازن إلى حد بعيد، حيث يتركز ما يقرب من ثلثي السكان في عشر دول فقط، أكثرها سكاناً نيجيريا (191 مليون نسمة) يليها كل من أثيوبيا (105) ومصر (97.6)، والكونغو الديمقراطية (81.3)، وأوغندا (72.9)، وتنزانيا (57.3)، وجنوب أفريقيا (56.7)، وكينيا (49.7)، والجزائر (41.3)، والسودان (40.5).

في المقابل هناك نحو خمس عشرة دولة يقل سكان كل منها عن خمسة ملايين نسمة، من بينها خمس دول لا يتجاوز سكان كل منها المليون نسمة (جيبوتي - جزر القمر - الرأس الأخضر - ساوتوم - سيشل). هذا التباين الكبير في توزيع السكان لا يقتصر فقط على عموم القارة، وإنما يمتد إلى التوزيع السكاني داخل كل دولة وفق اعتبارات موردية ومناخية وتضاريسية متعددة. وبصفة عامة ترتفع الكثافة السكانية على مستوى القارة في كل من الساحل الشمالي الأفريقي وفي إقليم البحيرات العظمى، وفي خليج غانا.

وكما سبقت الإشارة، فإن معدل نمو السكان في أفريقيا يعتبر الأعلى بين مختلف القارات، ويزيد عن المعدل العام العالمي. فعلى سبيل المثال يصل معدل النمو السكاني إلى نحو 3.8% في النيجر، يضاف إليها تسع دول أفريقية أخرى يبلغ فيها هذا المعدل 3% أو أكثر. وهذه الدول العشر تضم معاً كتلة مهمة من سكان أفريقيا تمثل حوالي 26.5% من جملة سكان القارة. وهناك نحو 26 دولة يتراوح معدل نمو السكان بها فيما بين 2% إلى أقل من 3%. بينما يقل هذا المعدل عن 2% في حوالي ثلاث عشرة دولة، منها سبع دول يقل فيها عن 1.5%⁽¹⁾.

ب-نسبة السكان الريفيين:

تعتبر أفريقيا أعلى القارات من حيث نسبة السكان الريفيين والتي تبلغ نحو 57.2% مقارنة بنحو 50.1% في آسيا، ونحو 26% في أوروبا، بينما تبلغ هذه النسبة حوالي 44.7% على المستوى العالمي.

في أفريقيا خمس دول تبلغ نسبة السكان الريفيين بها 80% أو أكثر، يضاف إليها اثنتا عشرة دولة تتراوح هذه النسبة بها فيما بين 60% إلى أقل من 80%. وفي المقابل تقل نسبة السكان الريفيين عن 40% في حوالي ثلاث عشرة دولة.

وتشهد القارة الأفريقية حراكاً ملحوظاً للسكان في مختلف أنحاء القارة نحو المدن. فبينما كان سكان المدن يمثلون حوالي 25% من جملة سكان القارة عام 1980، فقد أصبحوا يمثلون ما يتجاوز 40% في السنوات الأخيرة.

¹ جدول رقم (3) بالملحق

ج- المستويات الدخلية للسكان:

بصفة عامة، فإن مستويات الدخل في أفريقيا تعد الأدنى عالمياً، حيث يبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي - مقدراً بالقدرة الشرائية المعادلة - حوالي 4635 (USD PPP)، وهو ما يوازي نحو ثلث نظيره في قارة آسيا، ويمثل نحو 14% من نظيره في أوروبا، وحوالي 30% من المتوسط العام العالمي⁽¹⁾.

ووفق إحصاءات البنك الدولي⁽²⁾، هناك 26 دولة أفريقية يقل متوسط نصيب الفرد بها من الناتج المحلي الإجمالي (مقوماً بالدولار الأمريكي) عن ألف دولار في عام 2017، من بينها عشر دول لا يتجاوز هذا المتوسط بها نصف هذه القيمة⁽³⁾. وتأتي هذه الدول في ترتيب متأخر بين دول العالم وفق هذا المعيار (الترتيب من 162 وحتى 189). وفي تسع دول يتراوح هذا المتوسط بين 1000 إلى أقل من 2000 دولار حيث تعتبر دون مستوى الدخل المتوسط المنخفض الذي يقدر بنحو 2118 دولار/فرد/سنة وفق تصنيف البنك الدولي. وضمن الفئة ما بين 2000 إلى 4000 دولار توجد تسع دول أفريقية، وبذلك فإن مجموع الدول التي يقل فيها متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي عن أربعة آلاف دولار يصل إلى ما يقرب من 44 دولة أفريقية. وبالمقارنة العالمية فإن جميع تلك الدول يقل فيها هذا المتوسط عن 38% من نظيره على المستوى العام العالمي والذي يبلغ نحو 10366 دولار للفرد سنوياً.

وأما بعض الدول الأفريقية التي يرتفع فيها متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي عن أربعة آلاف دولار، فعددها لا يتجاوز ثماني دول، وباستثناء كل من جنوب أفريقيا وليبيا، فإن الدول الست الأخرى تعد من الدول قليلة السكان، حيث يمثل مجموع سكانها حوالي 0,7% فقط من مجموع سكان القارة الأفريقية. تتمثل هذه الدول الست في كل من غينيا الاستوائية، بتسوانا، الجابون، سيشل، موريشيوس، وناميبيا.

د- السكان في تقرير التنمية البشرية:

يتضمن التقرير الدولي للتنمية البشرية حالة سكان دول العالم من منظور اقتصادي/اجتماعي متعدد الأبعاد، يشتمل إلى جانب الحالة الاقتصادية على كل من الحالة التعليمية والصحية للسكان. ويشمل هذا التقرير أوضاع 189 دولة من دول العالم. ووفق دليل التنمية البشرية - الذي تتراوح قيمته بين الصفر والواحد الصحيح - تأتي غالبية الدول الأفريقية ضمن فئة الدول ذات الأوضاع المنخفضة للتنمية البشرية، وهي الفئة الأدنى وفق هذا الدليل، وتشمل 32 دولة أفريقية من بين 38 دولة في العالم، وأما فئة الدول ذات أوضاع التنمية البشرية المتوسطة فتشمل 39 دولة على مستوى العالم، منها خمس عشرة دولة أفريقية، وأما الدول ذات أوضاع التنمية البشرية المرتفعة فهناك سبع دول أفريقية فقط من بين

(1)FAO, FAO Statistic Pocket Book, 2018.

(2) World Bank, Global Economic Prospects, World Bank Group, June 2019.

(3) جدول رقم (4) بالملحق.

53 دولة في العالم تتدرج ضمن هذه الفئة. وفي الفئة الأعلى ذات أوضاع التنمية البشرية المرتفعة جداً توجد 59 دولة من دول العالم ليس من بينها أي دولة من الدول الأفريقية. ويوضح الجدول التالي الدول الأفريقية ضمن كل فئة وترتيبها العام من بين 189 دولة على مستوى العالم.

جدول (2-7)

متوسط قيمة دليل التنمية البشرية للدول الأفريقية، وموقعها بين دول العالم عام 2018

الفئة	جملة عدد الدول	عدد الدول الأفريقية	الدول الأفريقية وترتيبها العام
تنمية مرتفعة جداً 0.800 - 0.953	59	-	لا يوجد
تنمية مرتفعة 0.700 - 0.799	53	7	سيشل (62) - موريشيوس (65) - الجزائر (85) - تونس (96) - بتسوانا (101) - ليبيا (108) - الجابون (110).
تنمية متوسطة 0.550 - 0.699	39	15	جنوب أفريقيا (113) - مصر (115) - المغرب (123) - نيكاراغوا (124) الرأس الأخضر (125) - جيانا (125) - ناميبيا (129) - الكونغو (137) غانا (140) - غينيا الاستوائية (141) - كينيا (142) - ساوتوم (143) زامبيا (144) - أنجولا (147) - الكاميرون (151).
تنمية منخفضة 0.450 - 0.549	38	32	غينيا الجديدة (153) - تنزانيا (154) - زيمبابوي (156) - نيجيريا (157) - رواندا (158) - ليسوتو (159) - موريتانيا (159) - مدغشقر (161) - أوغندا (162) بنين (163) - السنغال (164) - جزر القمر (165) - توغو (165) - السودان (167) - كوت ديفوار (170) - مالاوي (171) - جيبوتي (172) - أثيوبيا (173) - جامبيا (174) - غينيا (175) - الكونغو الديمقراطية (176) - غينيا بيساو (177) - موزمبيق (180) - ليبيريا (181) - مالي (182) - بوركينا فاسو (183) - سيراليون (184) - بورندي (185) - تشاد (186) - جنوب السودان (187) - أفريقيا الوسطى (188) - النيجر (189).

Source: UNDP, Human Development Indices and Indicators, 2018.

هـ - السكان تحت خط الفقر:

تتسع دائرة الفقر لتشمل غالبية دول القارة الأفريقية، فوفقاً لخط الفقر الوطني في كل دولة توجد ثمان دول فقط تقل فيها نسبة السكان تحت هذا الخط عن 30% ورغم أن هذه النسبة لا تبدو منخفضة. هذه الدول تشمل كلا من الجزائر، المغرب، تونس، جيبوتي، غانا، مصر*، تنزانيا، وأثيوبيا. أما باقي الدول فترتفع بها نسب السكان دون خط الفقر الوطني عن هذا المعدل (30%)، منها ست دول تتراوح النسبة فيها ما بين 30% إلى أقل من 40%، وثلاث عشرة دولة تتراوح فيها النسبة بين 40% إلى أقل

* تخطت مصر هذه النسبة وفقاً لبحث الدخل والإنفاق لعام 2019.

من 50%، وست عشرة دولة ترتفع فيها النسبة عن 50%، منها سبع دول أعلى من 60%، وتصل نسبة السكان تحت خط الفقر إلى أعلى من 70% في كل من مدغشقر وزمبابوي.

و- الأمية:

تنتشر الأمية بين السكان في أفريقيا بنسب ترتفع كثيراً عن المعدل العالمي. فبينما تبلغ نسبة الأمية بين السكان (15 سنة فأكثر) حوالي 17.9% على الصعيد العالمي العام، فلا تزال في أفريقيا بعض الدول التي تزداد فيها هذه النسبة إلى مستويات بالغة الارتفاع، تصل في النيجر إلى 84.5%، وفي تشاد إلى 77.7% وفي جنوب السودان إلى 73.2%. يضاف إلى هذه الدول الثلاث أربع عشر دولة أخرى تتراوح نسبة الأمية بها ما بين 50% إلى 70%، يليها تسع دول تتراوح فيها هذه النسبة فيما بين 30% إلى أقل من 50%.

على الجانب الآخر هناك أربع دول فقط تقل فيها نسبة الأمية عن 10% معظمها من الدول ذات النقل السكاني المحدود للغاية مثل ساوتوم، موريشيوس وسيشل. وفي الفئة التي تتراوح بها نسبة الأمية ما بين 10% إلى أقل من 20% توجد ست دول، وفي الفئة ما بين 20% إلى أقل من 30% توجد اثني عشرة دولة⁽¹⁾. ويشير تقرير التنمية البشرية إلى أن نسبة الأمية بين الإناث ترتفع بدرجة كبيرة عن مثيلتها بين الذكور في مختلف دول القارة.

ز- الحالة الصحية:

في تقارير التنمية البشرية يجري استخدام مؤشر العمر المتوقع عند الميلاد للدلالة على الأحوال الصحية العامة للسكان. ففي الدول المتقدمة على صعيد التنمية البشرية يتراوح العمر المتوقع فيما بين 76 إلى 79,5 سنة، وفي الدول النامية يبلغ حوالي 70.7 سنة، وعلى الصعيد العالمي العام يبلغ متوسط العمر المتوقع عند الميلاد 72.2 سنة. على المستوى الأفريقي لا توجد أية دولة يصل فيها العمر المتوقع إلى أي من تلك المستويات. فالعمر المتوقع في الجزائر يبلغ 65.5 سنة، وهو الأعلى بين دول أفريقيا. يضاف إليها سبع دول أخرى يرتفع بها العمر المتوقع عن حدود الستين عاماً (مصر، المغرب، تونس، ليبيا، ساوتوم، موريشيوس، وسيشل). وفيما عدا تلك الدول الثمانية فإن العمر المتوقع في جميع الدول الأفريقية الأخرى يقل عن ستين عاماً، منها خمس وعشرون دولة يقل فيها العمر المتوقع عن 55 عاماً، من بين هذه الدول هناك ست دول يقل فيها العمر المتوقع عن خمسين عاماً⁽²⁾.

وفي دول أفريقيا عامة، مع بعض الاستثناءات في دول الشمال الأفريقي، تنتشر بعض الأمراض كمرض السل، والمalaria، ومرض نقص المناعة المكتسبة (HIV) بمعدلات تفوق بدرجة ملحوظة نظيرتها على المستوى العالمي.

(1) جدول رقم (5) بالملحق

(2) جدول رقم (5) بالملحق.

بالنسبة لمرض نقص المناعة المكتسبة تبلغ نسبة الإصابة به بين سكان أفريقيا في المرحلة العمرية (15-49 سنة) حوالي 4.5% مقارنة بحوالي 1.1% في الدول النامية، وأيضاً على الصعيد العالمي. وهناك ثلاث دول أفريقية ترتفع بها هذه النسبة لتتراوح بين 5% إلى 10%، وأربع دول ترتفع بها إلى ما بين 10%، 20%، وثلاث دول أخرى تزيد فيها النسبة عن 20%.

وبالنسبة لمرض الملاريا تبلغ نسبة الإصابة به على مستوى الدول النامية عامة حوالي 43 حالة لكل ألف من السكان المعرضين لهذا المرض (المتواجدين في مناطق انتشاره)، وفي أفريقيا ترتفع هذه النسبة إلى نحو 214.9 حالة. وهناك عشر دول ترتفع فيها هذه النسبة لتتراوح فيما بين 300 إلى 500 حالة لكل ألف من السكان.

وأما بالنسبة لمرض السل فإن معدل الإصابة به عالمياً يبلغ 140 حالة لكل مائة ألف من السكان. يرتفع هذا المعدل في أفريقيا إلى حوالي 262 حالة، وفي بعض الدول يرتفع أكثر من ذلك ليصل إلى ما يتراوح بين 300-500 حالة في ثلاث عشرة دولة، ويرتفع إلى ما يزيد عن 500 حالة في ثلاث دول أخرى.

2-3 الملامح الرئيسية للزراعة الأفريقية ودورها في التنمية:

يرى الكثيرون أن الزراعة الأفريقية، برغم ما تعانيه من مشكلات، تعتبر زراعة واعدة من منظور الإمكانيات الكامنة لتنميتها وتطويرها. ذلك أن الزراعة في معظم دول ومناطق العالم الأخرى، وبخاصة في الدول المتقدمة، والدول في مرحلة التحول الاقتصادي، قد بلغت مرحلة متقدمة على منحنى النمو، وأصبحت مواردها الإنتاجية الطبيعية تواجه ضغوطاً متزايدة من خلال تكثيف عناصر الإنتاج الرأسمالي، فأخذت قدرتها على الاستجابة لهذا التكثيف في الانكماش، ومن ثم دخلت معدلات نمو الإنتاجية الزراعية مرحلة الإنتاجية الحدية المتناقصة في العديد من تلك الدول.

وفي هذا الشأن يختلف الحال في الزراعة الأفريقية التي لاتزال تتسم في معظمها بكونها لا تزال زراعة تقليدية غير مكثفة، ولاتزال مواردها الطبيعية قابلة لمزيد من العطاء ومن الإنتاجية المتزايدة والتوسع الرأسي، إذا ما تحقق القدر المناسب من التوليف الأمثل بين تلك الموارد وبين المدخلات والموارد الزراعية الرأسمالية (الأسمدة- الميكنة- نظم الري- التقاوي المحسنة ... الخ)، وأيضاً من الخدمات الأساسية الداعمة (بحث، إرشاد، نظم التسويق والمعلومات، تمويل ... الخ). وبصفة عامة يمكن عرض أهم الملامح التي تتصف بها الزراعة الأفريقية فيما يلي:

أ - الأهمية النسبية للزراعة في الاقتصاد الكلي:

وفقاً لبنك التنمية الأفريقي⁽¹⁾، فإن القيمة المضافة للزراعة في الناتج المحلي الإجمالي تبلغ ما يقرب من 17% على المستوى العام للقارة، بينما يساهم قطاع الخدمات بنحو 45%، وقطاع الصناعة بحوالي 9%. وأما النسبة الباقية فتشترك فيها قطاعات التعدين والمحاجر والإنشاءات والغاز والمياه والكهرباء. وتقدر منظمة الأغذية والزراعة⁽²⁾ القيمة المضافة للزراعة بالنسبة للاقتصاد الكلي في أفريقيا بحوالي 16% مقارنة بحوالي 7% في قارة آسيا، وحوالي 2% في القارة الأوروبية، وحوالي 4% على الصعيد العالمي. ومن هذه المؤشرات والمقارنات تبدو الأهمية النسبية المرتفعة للقطاع الزراعي - كقطاع إنتاجي - في القارة الأفريقية، وفي المقابل تنخفض المساهمة النسبية لقطاع الصناعة إلى حوالي 9%. أخذاً في الاعتبار أن الأنشطة الصناعية الرئيسية تكاد تتركز في عدد محدود من الدول في القارة، وبخاصة دول الشمال الأفريقي، بالإضافة إلى جنوب أفريقيا. ومن الجدير بالذكر في هذا الشأن أن عدداً محدوداً من الدول في الشمال الأفريقي، بالإضافة إلى دولة جنوب أفريقيا تشكل مجموعة الدول الأفريقية التي بلغت قدراً أو آخر من التطور في قطاع الصناعة، حيث يتولد في هذه الدول معاً ما يقرب من 65% من الناتج الإجمالي للقارة برغم أن نسبة سكانها تمثل فقط ربع سكان القارة. وباستثناء تلك الدول تكاد تنحصر الأنشطة التصنيعية في بعض الدول الأخرى في الصناعات الاستخراجية التي تسهم بنسبة مرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي لتلك الدول بما يقارب مساهمة القطاعات الزراعية، أو يتجاوزها في بعض الحالات. وأما غالبية الدول الأفريقية الأخرى فيعتمد اقتصادها على الزراعة اعتماداً رئيسياً، حيث تبلغ نسبة القيمة المضافة للزراعة في الناتج المحلي الإجمالي 25%، أو أكثر في حوالي 18 دولة، وتصل إلى 35% أو أكثر في ثمان دول، وترتفع إلى ما يتجاوز 50% في ثلاث دول⁽³⁾.

ويبدو أن ثراء القارة الأفريقية بالثروات المعدنية، وبخاصة المعادن النفيسة، قد وجه مقتصدات عدد غير قليل من الدول الغنية بتلك الثروات نحو نماذج تنموية غير متوازنة، تركزت حول استخراج وتصدير ثرواتها غير المتجددة دون اهتمام مناسب بتنمية وتطوير القطاعات الأخرى وبخاصة الزراعية. وقد كان للاستعمار دور أساسي في تلك التوجهات التي لم تتغير كثيراً بعد التحرر. فالقارة الأفريقية تعتبر الأولى عالمياً فيما لديها من احتياطات الذهب (42%)، والبلاتينيوم (60%)، والكروم (44%)، والمنجنيز (82%)، والثاناديوم (95%)، والكوبلت (55%)، والماس (88%). كما تعتبر الأكثر إنتاجاً عالمياً من هذه المعادن والثروات.

(1) بنك التنمية الأفريقي، تقرير التنمية الأفريقية في 2017.

(2) FAO, FAO Statistical Pocket Boak, 2018

(3) جدول رقم (4) بالملحق.

ومما يشير إلى تخلف القارة الأفريقية على صعيد تنمية القطاعات الإنتاجية الزراعية والصناعية، أنها تعد الأقل عالمياً في استهلاك مواد الطاقة. فبينما تمثل القارة حوالي 17% من سكان العالم فإنها تستهلك فقط حوالي 3.2% من الاستهلاك العالمي من المنتجات البترولية، وحوالي 3% فقط من استهلاك الغاز الطبيعي، وحوالي 3.4% من استهلاك الفحم. ويكاد يتركز غالبية الاستهلاك من هذه المواد في عدد قليل من الدول. وفي المقابل فإن القارة تصدر ما يقرب من 17% من الصادرات العالمية من البترول الخام، وحوالي 18% من الغاز الطبيعي المسال، وحوالي 8% من فحم البيتومين. أي أن القارة تصدر من مقومات التنمية الصناعية والزراعية بأكثر مما توظفه فيما يعزز نهضتها وتقدمها الاقتصادي.

ب- أهمية التنمية الزراعية في تحقيق النهضة الاقتصادية:

تختلف الآراء حول الدور الذي يمكن أن تلعبه الزراعة في تحقيق التنمية الشاملة والنهضة الاقتصادية في دول القارة الأفريقية. فهناك من يرتاب بشأن قدرة القطاعات الزراعية على أن تلعب دوراً محورياً ورائداً في التنمية الاقتصادية. ذلك أن الظروف السائدة في معظم الدول الأفريقية لا تتضمن عوامل ومقومات تحقيق ما سبقتهما إليه القارة الآسيوية منذ ستينيات القرن الماضي من خلال الثورة الزراعية الخضراء. تلك الثورة التي حققت في دول آسيا نتائج جيدة ومعدلات عالية للنمو الزراعي. كما أنه في ظل العولمة وتزايد انفتاح الأسواق الدولية وتحرير التجارة العالمية قد ترى بعض الدول أنه من الأيسر والأقل تكلفة بالنسبة لها أن تشتري الغذاء من الأسواق العالمية عما لو أنتجته محلياً. ومن ثم فإن التركيز على تنمية القطاعات غير الزراعية يعتبر في نظر البعض هو التوجه الأكثر ملاءمة لتحقيق التنمية والنهضة الاقتصادية الشاملة.

في المقابل يرى الكثيرون أن الزراعة ذات القواعد الموردية الطبيعية الجيدة، وبما لها من أهمية إنتاجية في الأوضاع الراهنة، يمكن أن تمثل قاطرة الانطلاق التنموي على الصعيد العام للقارة الأفريقية، وأن تلعب دوراً قيادياً في مجال التنمية الشاملة. وأنه بدون تحقيق اهتمام تنموي ذي شأن في مجال الزراعة فإنه من غير المحتمل أن يتحقق نمو وطني ملموس في غالبية الدول الأفريقية. فمن جهة يتيح القطاع الزراعي بمنتجاته ومستلزماته الإنتاجية فرصاً واسعة لقيام العديد من الأنشطة التصنيعية سواء للمنتجات أو للمستلزمات. ومن جهة ثانية فإن مواجهة فعالة للفقر - الذي ينتشر بمعدلات أعلى في المناطق الريفية - يتعذر تحقيقها بدون الاهتمام المناسب بتنمية القطاعات الزراعية والريفية بما تنطوي عليه من تحسين الأحوال المعيشية والمستويات الدخلية للسكان الريفيين. ومن جهة ثالثة فإن المستويات المنخفضة للإنتاجية الزراعية الأفريقية في الأوضاع الراهنة، إنما تنطوي على فرص جيدة وإمكانات واسعة للتطوير والتنمية الزراعية الرأسية وتسريع معدلات النمو الزراعي. هذه الأمور وغيرها إنما تعزز

الآراء القائلة بالأهمية الارتكازية للتنمية الزراعية لدعم وتحفيز التنمية الاقتصادية الشاملة في غالبية أقاليم ودول القارة الأفريقية.

وفي هذا الإطار فقد أصدرت قمة الاتحاد الأفريقي التي انعقدت في مابوتو (موزمبيق) عام 2003 إعلان اتفاق بشأن برنامج للتنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا (CAADP)⁽¹⁾، تحت مظلة الشراكة الجديدة من أجل التنمية (NEPAD)⁽²⁾.

وقد تم إطلاق هذا البرنامج باعتباره إطاراً لسياسة القارة الأفريقية من أجل التحول الزراعي، وخلق الثروة، والأمن الغذائي والتغذية، والنمو الاقتصادي. وينص الإعلان على أن " الزراعة هي عمل الجميع، ويعتمد الاستقلال الوطني على تنمية القطاع الزراعي لأنه يمكننا من التخلص من ويلات انعدام الأمن الغذائي التي تقوض سيادتنا، وهو المحرك للنمو الذي يعترف به الآن الاقتصاديون والسياسيون، كما أنه القطاع الذي يوفر أكبر إمكانيات للحد من الفقر وعدم المساواة لأنه يوفر مصادر الإنتاجية التي يستفيد منها الناس الأكثر حرماناً الذين يعملون في هذا القطاع".

ومن بين الأهداف التي تحدت لهذا البرنامج أن يجرى تخصيص ما لا يقل عن 10% من النفقات العامة للقطاع الزراعي، وأن يتحقق نمو سنوي بمعدل 6% للنواتج المحلي الإجمالي الزراعي.

ج - السمات العامة للزراعة الأفريقية:

مع بعض الاستثناءات المحدودة لبعض الدول الأفريقية، وبخاصة في الشمال الأفريقي، فإن الزراعة الأفريقية بصفة عامة تعد الأكثر تخلفاً بالمقارنة بنظيرتها في قارات العالم الأخرى. حيث يغلب عليها نمط الزراعة التقليدية التي تجاوزتها معظم الدول في القارات الأخرى منذ أكثر من نصف قرن. وإذا كان الإنتاج الزراعي الأفريقي قد حقق بعض النمو خلال العقود القليلة الأخيرة، فإن ذلك يرجع بصفة أساسية إلى التوسع في زراعة مساحات إضافية من الأراضي واستخدام المزيد من العمالة الزراعية، بدون تحسن ذي شأن في مستويات الإنتاجية لوحدة العمل أو الوحدة من الأراضي الزراعية. وهذا النمط من النمو يختلف جوهرياً عن نموذج النمو الزراعي في القارة الآسيوية الذي اعتمد بصفة أساسية على التوسع الرأسي بالاستخدام المكثف للمدخلات وبخاصة الأسمدة والتقايي المحسنة ونظم الري. كما يختلف كذلك عن نموذج النمو الزراعي في قارة أمريكا الجنوبية الذي اعتمد بصفة أساسية على التطور في استخدام الميكنة الزراعية وزيادة الإنتاجية للعمالة الزراعية.

⁽¹⁾Comprehensive African Agriculture Development Programme.

⁽²⁾New Partnership for Africa Development.

ففي أفريقيا، حيث ترتفع حدة ونسبة الفقر بين المزارعين، يكون من الأيسر والأقل تكلفة أن تتحقق زيادة الإنتاج من خلال زراعة مساحات إضافية، وليس عن طريق استخدام الأسمدة أو الميكنة أو التقاوي المحسنة التي تتطلب موارد مالية لا تتوافر لدى هؤلاء المزارعين.

فيما يقرب من 93% أو أكثر من المساحات المزروعة في أفريقيا تعتبر الأمطار هي المصدر الرئيسي للري، ولذا فإن الغالبية العظمى من الأراضي التي تزرع بالحاصلات الحولية يجرى زراعتها لمرة واحدة في العام. ونظراً لتعرض الزراعات المطرية لدرجة أو أخرى من اللاتيقن فإن المساحات التي يتم حصادها عادة ما تقل عن المساحات التي تم زراعتها، ومن ثم فإن معامل التكتيف الزراعي (نسبة المساحة المحصولية إلى المساحة الأرضية) ينخفض في عدد غير قليل من الدول الأفريقية عن الواحد (حوالي 33 دولة)، من بينها عشر دول تبلغ فيها قيمة هذا المعامل 0.5 أو أقل. وفي المقابل فإن عدد الدول التي يرتفع فيها هذا المعامل عن الواحد الصحيح تنحصر فقط في أربع دول وهي كل من مصر، ورواندا، والنيجر، وسيراليون⁽¹⁾.

وكما سبقت الإشارة، فإن معامل التكتيف يتوقف على مجموعة من العوامل التي من أهمها مصدر ونظام الري. وفي هذا الصدد فإن الغالبية العظمى من الزراعة الأفريقية هي زراعة مطرية، حيث تبلغ نسبة الأراضي المجهزة لنظام أو لآخر من نظم الري الحقلي حوالي 6.2% فقط على المستوى العام للقارة الأفريقية، وذلك مقارنة بحوالي 38.2% في آسيا، وحوالي 24.1% على الصعيد العالمي. وإلى جانب انخفاض هذه النسبة على مستوى القارة الأفريقية فإن الغالبية العظمى من الأراضي المجهزة للري تتركز في عدد محدود من الدول، وبخاصة في الشمال الأفريقي الذي يتضمن حوالي 7.5 مليون هكتار إلى جانب مساحات تتراوح فيما بين واحد إلى اثنين مليون هكتار في كل من جنوب أفريقيا، السودان، ومدغشقر. بالإضافة إلى مساحات محدودة في بعض الدول الأخرى⁽²⁾.

وفي الزراعة الأفريقية تنخفض بدرجة كبيرة معدلات استخدام المدخلات الزراعية الداعمة لزيادة مستويات الإنتاجية بما في ذلك الأسمدة الكيماوية، حيث تشير إحصاءات منظمة الأغذية والزراعة إلى انخفاض - إن لم يكن تدني - معدلات استخدام تلك الأسمدة بالمقارنة بقارات العالم الأخرى، وأيضاً بالمقارنة بالمتوسطات العالمية.

ففي القارة الأفريقية يبلغ معدل استخدام الأسمدة النيتروجينية حوالي 15 كجم للهكتار مقارنة بحوالي 79.6 كجم على الصعيد العالمي، وحوالي 104.8 كجم على مستوى القارة الآسيوية. ولا يختلف الحال كثيراً بالنسبة للأسمدة الفوسفاتية، 5.8 كجم للهكتار في أفريقيا مقابل 46.6 كجم في آسيا، وحوالي

(1) جدول رقم (1) بالملحق.

(2) جدول رقم (2) بالملحق.

35.1 كجم على المستوى العالمي. وبالنسبة للأسمدة البوتاسية يبلغ معدل الاستخدام للهكتار 2.6 كجم في أفريقيا، مقارنة بنحو 34.6 كجم في آسيا، وحوالي 28.0 كجم على المستوى العالمي، كما يتضح من الجدول رقم (2-8).

جدول (2-8)

بعض المؤشرات للسماوات العامة الزراعية بالقارة الأفريقية

مقارنة بمتوسط دول العالم وآسيا وأوروبا

البيان	أفريقيا	العالم	آسيا	أوروبا
عدد السكان (بالمليون)	1256.3	7550.3	4504.4	742.1
% للسكان الريفيين	57.2	44.7	50.1	26.0
المساحة الزراعية المحصودة (مليون هكتار)	255.8	1384.8	619.5	186.7
نصيب الفرد من المساحة المحصودة (هكتار)	0.203	0.183	0.137	0.252
المياه المتجددة للفرد سنوياً (متر مكعب)	3213	5740	2657	9146
معامل التكثيف الزراعي	0.9	0.9	1.1	0.6
% للعمالة في القطاع الزراعي	53.2	26.7	25.7	5.9
% للمساحة المجهزة للري من جملة المساحة المحصولية	6.2	24.1	38.2	13.9
معدل استخدام الأسمدة النيتروجينية (كجم/هكتار)	15.0	79.6	104.8	79.4
معدل استخدام الأسمدة الفوسفاتية (كجم/هكتار)	5.8	35.1	46.6	20.3
معدل استخدام الأسمدة البوتاسية (كجم/هكتار)	2.6	28.0	34.6	21.9
% القيمة المضافة للزراعة من الناتج الإجمالي	16	4	7	2
القيمة المضافة للعامل الزراعي (دولار)	1573	3542	3503	18261

Source: FAO, Statistical Pocket Book, 2018.

وتتسم الزراعة الأفريقية بأنها لاتزال من أكثر الزراعات في العالم اعتماداً على العمالة البشرية، وأقلها اعتماداً على المدخلات الإنتاجية الرأسمالية مثل الأسمدة والمبيدات والآلات الزراعية. وفي هذا الصدد يعتبر القطاع الزراعي هو الذي يستوعب النسبة الأكبر من القوة العاملة في غالبية الدول الأفريقية، إلى الحد الذي تصل فيه هذه النسبة إلى ما يتجاوز 50% في حوالي 30 دولة. من بينها ثلاث عشرة دولة ترتفع فيها هذه النسبة إلى ما يتجاوز 70%⁽¹⁾. وفي ضوء هذه الأوضاع فإن النتيجة المباشرة لذلك تتمثل في الانخفاض الكبير في مستوى الإنتاجية لوحدة العمل الزراعي في أفريقيا مقارنة بنظيرتها على المستوى العالمي، أو في القارات الأخرى، فبينما تبلغ القيمة المضافة للعامل الزراعي على المستوى العام حوالي 3542 دولار، وعلى مستوى القارة الآسيوية حوالي 3503 دولار، فإنها تنخفض إلى أقل من

⁽¹⁾ جدول رقم (3) بالملحق.

نصف هاتين القيمتين في القارة الأفريقية (حوالي 1572 دولار/عامل). بينما الأمر يتجاوز ذلك بكثير في القارة الأوروبية (حوالي 18261 دولار/عامل).

وأيضاً على مستوى الدول الأفريقية تتباين مستويات الإنتاجية للعامل الزراعي بدرجة كبيرة، فبينما تقدر القيمة المضافة للعامل الزراعي في الجزائر بنحو 14.3 ألف دولار، فإن هذه القيمة تصل إلى ما دون الألف دولار في حوالي سبع عشرة دولة. وتتراوح فيما بين ألف إلى ثلاثة آلاف دولار في سبع عشرة دولة أخرى⁽¹⁾.

2-4 محددات التنمية الزراعية⁽²⁾:

أفريقيا قارة غنية بالموارد والثروات المتنوعة، وهي كذلك غنية بالمشاكل والمحددات التي تواجه طموحات التنمية الاقتصادية والاجتماعية عامة، والزراعية منها على وجه الخصوص. بعض تلك المشاكل والمحددات تتعلق بعوامل ذاتية خاصة بظروف القارة الطبيعية والمناخية والطبوغرافية، إلا أن منها - وربما أهمها - ما خلفته الحقبة الاستعمارية من أسباب الصراعات ومظاهر التخلف والضعف المؤسسي وتدنى أحوال المرافق العامة والبنيات الأساسية. الأمر الذي أسفر عن اقتران الثراء الموردي بالفقر المدقع وسوء أوضاع التنمية البشرية للغالبية العظمى من السكان. تلك الحالة التي أطلق عليها البعض لعنة الموارد "Resource Curse" أو الوفرة المتهمة "Paradox of Plenty".

ويمكن عرض أهم المشاكل والمحددات التي تواجه التنمية الاقتصادية والزراعية في القارة الأفريقية فيما يلي:

أولاً: محددات طبيعية:

أ- العوامل المناخية السائدة:

يسود القارة عناصر مناخية قاسية في الغالبية العظمى من مناطقها. تتنوع تلك العناصر فيما بين الجفاف والتصحر، ارتفاع درجات الحرارة، ارتفاع درجات الرطوبة، وغزارة الأمطار، مع عدم انتظامها في المناطق المطيرة، وبخاصة الاستوائية والمدارية.

(1) جدول رقم (4) بالملحق.

(2) جرى الاعتماد في هذا الجزء على مجموعة من المصادر والتقارير والدراسات التي من أهمها:

- بنك التنمية الأفريقي، تقرير التنمية الأفريقية، 2007.
- الصادق محمود عبد الصادق (2011) مقومات ومعوقات التنمية الاقتصادية في أفريقيا، نظرة جغرافية، جامعة المرقب، كلية الآداب والعلوم، مجلة الجامعة الأسمرية، العدد (21).
- دليل بلومبرج لمراكز الصراعات في أفريقيا، 2019، يناير 2019.
- منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، آثار تغير المناخ بالنسبة للأمن الغذائي وإدارة الموارد الطبيعية في أفريقيا (المؤتمر الإقليمي السادس والعشرون لأفريقيا، لواندا، أنجولا)، مايو 2010.

يقترن بعض تلك العناصر بارتفاع نسبة انتشار بعض مسببات الأمراض مثل بعوضة الملاريا وذبابة مرض النوم (التسي تسي)، وغزارة الأمطار في بعض المناطق بما يعمل على تجريف التربة وارتفاع نسبة ملوحتها وتسارع تعريتها. بينما تقتزن قلة أو ندرة الأمطار في مناطق أخرى بالتصحر والجفاف. وتؤدي حالات الجفاف المتكررة إلى تذبذبات واسعة في مستويات الإنتاجية الزراعية وبخاصة في الزراعات المطرية، كما تؤدي إلى انخفاض نسبة المساحات المحصودة بالنسبة للمساحات المزروعة، إلى جانب ما تسببه موجات الجفاف من آثار سلبية كبيرة على أحوال المناطق الرعوية. ومما يفاقم من حدة تلك المشكلات ما تشهده معظم الدول من غياب أو ضعف التدابير والتدخلات اللازمة لمواجهتها والحد من آثارها.

ب - الآثار المترتبة على التغيرات المناخية:

تتفق الدراسات والتقارير حول الآثار السلبية للتغيرات المناخية، غير أن هذه الآثار تبدو أشد وبالأعلى على مناطق معينة من العالم من بينها القارة الأفريقية. تتمثل تلك الآثار في انخفاض غلات الحاصلات الزراعية - المنخفضة أصلاً - بما يترتب على ذلك من التراجع النسبي لمساهمة الإنتاج الزراعي للقارة في أمنها الغذائي. كما تؤدي إلى تسريع معدل نضوب الموارد الطبيعية والتنوع الحيوي في عديد من المناطق وبخاصة في أفريقيا جنوب الصحراء، كما تتعرض الغابات للخطر. وإذا كانت التغيرات المناخية سوف تلحق الضرر بمعظم الدول الأفريقية، إلا أن ذلك سوف يكون بنسب متفاوتة، حيث ستكون المناطق والأفراد الأكثر فقراً هم الأكثر تأثراً ومعاناة بالمقارنة بغيرهم.

وفى أفريقيا يقدر أن ثلث السكان يعيشون في مناطق معرضة للجفاف بفعل التغيرات المناخية، وأن ستة من بين أكبر عشر مدن تقع على السواحل الأفريقية سوف تتعرض لصعوبات في الحصول على الغذاء لانخفاض الأراضي الصالحة للزراعة، مما يدفع السكان إلى الهجرة من تلك المدن نظراً لتحول بعض مناطقها إلى أماكن غير صالحة للمعيشة. وبصفة عامة سوف تتفاقم مشكلة هجرة السكان من بعض المناطق بتأثير التغيرات المناخية، وهؤلاء من يطلق عليهم "مهاجرو البيئة" الذين ستركزون وراءهم أراضي زراعية متدهورة، وأشجارا جافة، وقد تنشأ النزاعات بين هؤلاء المهاجرين سواء في مناطق المرور أو في مناطق الوصول.

ج - الطبوغرافيا والتضاريس:

في الكثير من المناطق في أفريقيا تنتشر التكوينات الجبلية والانحدارات الحادة والمساحات الصحراوية الشاسعة، وهذه وتلك تشكل عوائق طبيعية تحول دون سهولة الانتقال والترابط فيما بين المناطق المأهولة بالسكان، كما تعوق إنشاء الطرق وإقامة الجسور وتحول دون وجود روابط للنقل والتجارة، وترفع كثيراً من تكلفة التنقل فيما بين تلك المناطق وبعضها البعض.

من جهة أخرى، يعاني عدد غير قليل من دول القارة من كونها دولاً بلا شواطئ، أي أنها لا تطل على بحار أو محيطات ولا يوجد لديها منافذ بحرية تربطها بغيرها من دول القارة، فضلاً عن دول العالم

الأخرى (Land Locked Countries). وفي هذه الحالات ترتفع مشكلات النقل الخارجي وتكاليفه وصعوباته اللوجستية ومن بين تلك الدول كل من بوركينا فاسو، أثيوبيا، مالاوي، زمبابوي، مالي، سوازيلاند، أوغندا، وليسوتو.

وتتصف الغالبية العظمى من السواحل الأفريقية بانعدام وجود التعرجات العميقة نسبياً التي تناسب إقامة الموانئ. ذلك أن قارة أفريقيا التي تبلغ مساحتها نحو 30 مليون كم²، يبلغ طول سواحلها نحو 26 ألف كيلو متر، بينما القارة الأوروبية التي تبلغ مساحتها ثلث مساحة القارة الأفريقية، يبلغ طول سواحلها نحو 32 ألف كيلو متر. ولذا فإن القارة الأفريقية لا تمتلك الأعداد والطاقت الكافية من المواني البحرية التي تتناسب مع أطوال سواحلها وتعدد دولها الواقعة على الساحل من مختلف الجهات.

ثانياً: محددات ديموغرافية:

أوضح العرض السابق للموارد البشرية في القارة الأفريقية أبرز الخصائص المتعلقة بالسكان. ومن بين هذه الخصائص ما يمثل محددات تواجه التنمية الاقتصادية عامة والزراعية منها على وجه الخصوص. باعتبار أن السكان يمثلون رأس المال البشري الذي يتوقف على خصائصه الكمية والنوعية مقدار ما يمثله السكان من المقومات الداعمة والمحفزة لعملية التنمية، أو اعتبارهم محدداً ومثبطاً لها. وفيما يتعلق بالجانب الأخير يمكن ملاحظة ما يلي:

أ- التباين الحاد في توزيع السكان بين الدول وفي داخلها:

وفقاً لأحوال المناخ والتضاريس فإن ما يقرب من نصف مساحة القارة الأفريقية يكاد يخلو من المناطق المأهولة بالسكان، وبخاصة في المناطق الجافة والصحراوية والجبلية. ولذا فإن حوالي ثلثي السكان يتركزون في نحو عشر دول، وفي المقابل هناك نحو 21 دولة تضم جميعها ما لا يتجاوز 5.2% من مجموع سكان القارة. وفي دول الشمال الأفريقي، وإلى حد ما في بعض دول الجنوب الأفريقي تتركز الغالبية العظمى من السكان في منطقة الشريط الساحلي الضيق. وفي دول وسط وغرب أفريقيا يتركز غالبية السكان في مناطق أحواض الأنهار والبحيرات العذبة وخليج غانا.

ب- معدل نمو السكان:

يعتبر معدل نمو السكان في القارة الأفريقية هو الأعلى على مستوى العالم، حيث يقدر هذا المعدل فيما بين عامي 2010، 2019 بحوالي 2.1% سنوياً، مقارنة بحوالي 1.1% على المستوى العام للعالم. وبذلك فقد ارتفع عدد سكان القارة خلال العقود الثلاثة الأخيرة إلى أكثر من الضعف، حتى أصبحوا يمثلون حوالي 17% من جملة سكان العالم عام 2019، بعدما كانوا يمثلون فقط نحو 11.8% عام 1990. هذه الزيادات السكانية، في ظل خصائص السكان والقوي العاملة ومعدلات الإنتاجية المتدنية للعامل الزراعي الأفريقي، تصبح عبئاً على التنمية أكثر من كونها قوة دافعة لها، لا سيما في ضوء زيادة

السكان بمعدلات تفوق زيادة الإنتاج الزراعي والغذائي، الأمر الذي يزيد معه الاعتماد على الاستيراد عاماً بعد آخر.

يضاف إلى ارتفاع معدل نمو السكان، ارتفاع نسبة سكان الحضر من حوالي 25% في ثمانينات القرن الماضي، إلى حوالي 40% في السنوات الأخيرة. وهذا الأمر ينعكس في صورة طلب أكبر على المنتجات الزراعية والغذائية المحلية، وبدرجة أكبر على نظيرتها المستوردة، حيث عادة ما يكون الاستهلاك الغذائي في المدن أكبر في كميته وأكثر في تنوعه، ومحصلة ذلك أن تتراجع الصادرات الغذائية وتزايد وارداتها.

ج- خصائص السكان:

تناول العرض السابق للموارد البشرية وللملامح الزراعة الأفريقية أهم خصائص السكان والقوى العاملة الزراعية. وخلصه الأمر في ذلك أن غالبية تلك الخصائص تصنف في جانب المحددات والمعوقات التي تواجه التنمية الزراعية على صعيد القارة الأفريقية بصفة عامة، مع بعض الاستثناءات المحدودة في بعض الدول. تتضافر في هذا الشأن كل من الأحوال المتدنية أو المتواضعة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية للسكان، ومستويات الإنتاجية المتدنية، أو المتواضعة للقوى العاملة الزراعية.

ثالثاً: محددات اقتصادية:

تتعدد وتتنوع المشاكل والمحددات ذات الطبيعة الاقتصادية التي تواجه التنمية في القارة الأفريقية، يمتزج في تلك المحددات ما يمكن اعتباره عوامل داخلية وما يمكن اعتباره عوامل خارجية. وفيما يلي إشارات موجزة لأهم تلك المحددات.

أ- الترتيب وفق مؤشر التنافسية الدولية:

يعكس دليل التنافسية الدولية محصلة العديد من العوامل والمؤشرات التي تعكس أوضاع دول العالم من منظور كل من المتطلبات الأساسية للتنمية، ومحفزات الكفاءة، والقدرة على التطوير والابتكار. وقد وردت 34 دولة من الدول الأفريقية ضمن الترتيب العالمي للتنافسية في التقرير الخاص بعام 2018⁽¹⁾. بينما لم يشمل التقرير باقي الدول، الأمر الذي قد يعنى كونها خارج ذلك التصنيف. وفي هذا التقرير تبدو الدول الأفريقية في مواقع متأخرة بشكل ملحوظ. ذلك أن موريشيوس التي تعتبر أفضل الدول الأفريقية تشغل المرتبة 45 من بين إجمالي 137 دولة يشملها التقرير. تليها جنوب أفريقيا في المرتبة 61، بالإضافة إلى ثمان دول أخرى تقع في مرتبة تتراوح بين 63 إلى 99. وأما باقي الدول الأفريقية التي شملها التقرير فتأتى ضمن أدنى 37 دولة في هذا الترتيب.

(1) جدول رقم (5) بالملحق.

ب- الترتيب وفق دليل التنمية البشرية:

سبقت الإشارة إلى تخلف الغالبية العظمى من دول القارة الأفريقية وفق دليل التنمية البشرية الذي يعكس محصلة عوامل اقتصادية وتعليمية وصحية. حيث يشير تقرير التنمية البشرية لعام 2018 الذي يشمل 189 دولة من دول العالم، إلى أنه ليس من بين الدول الأفريقية من تقع ضمن مجموعة الدول المرتفعة جداً في أوضاع التنمية البشرية، بينما تأتي 7 دول فقط ضمن دول المجموعة الثانية (المرتفعة في أوضاع التنمية البشرية)، وتقع 15 دولة ضمن الدول المتوسطة، وأما غالبية الدول الأفريقية وعددها 32 دولة فتأتي ضمن الدول ذات الأوضاع المنخفضة في التنمية البشرية.

ج- تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

إلى جانب ما تعانيه غالبية دول القارة من ضعف معدلات الادخار والاستثمار المحلي، فإنها تعاني أيضاً من تدني تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك لأسباب متعددة يعكسها تدني التصنيف لمعظم الدول وفق دليل التنافسية الدولية، إلى جانب ضعف أوضاع الأمن والاستقرار السياسي. ففي عام 2017 بلغت قيمة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى القارة الأفريقية حوالي 41.8 مليار دولار، بتراجع قدره حوالي 15 مليار دولار عن نظيرتها لعام 2015. وتمثل تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى أفريقيا في عام 2017 حوالي 2.9% فقط من جملة التدفقات العالمية في نفس العام، بينما استحوذت منها القارة الآسيوية على نحو 33.3% والقارة الأمريكية اللاتينية على نحو 21%⁽¹⁾. يضاف إلى ما تقدم أن نسبة كبيرة من المساعدات والمعونات الإنمائية التي تقدمها الهيئات والمنظمات الدولية وغيرها من الجهات المانحة، تتبدد بسبب الفساد وضعف الرقابة وانعدام الشفافية في الكثير من الدول الأفريقية المتلقية لتلك المساعدات.

د - محددات اقتصادية أخرى متنوعة:

في واقع الأمر، فإن المشاكل والمحددات التنموية، والاقتصادية منها على وجه الخصوص، تتداخل فيما بينها في علاقات من التشابك والاعتماد المتبادل التي يتعذر معها الأخذ بكل من تلك العوامل منفصلاً أو على حدة. وفي هذا السياق يمكن عرض بعض الأمثلة على تلك المحددات المتنوعة في النقاط التالية:

- ضعف وتراجع نصيب القارة الأفريقية في التجارة العالمية، حيث يبلغ هذا النصيب حوالي 2% مقارنة بحوالي 5% لقارة أمريكا اللاتينية، وحوالي 17% للقارة الآسيوية.
- تعمل الشركات متعددة الجنسية على توجيه عمليات نقل التكنولوجيا إلى مجالات محددة بعينها داخل القارة الأفريقية والتي تتوافق مع أهدافها لاستغلال موارد القارة وثرواتها ومواردها الخام، لا

⁽¹⁾ World Investment Report, UNCTAD, 2018.

- سيما فيما يتعلق بالموارد الناضبة (غير المتجددة)، كما تعمل على استغلال الأيدي العاملة الرخيصة واحتكار بعض الخامات، لا سيما في الدول الفقيرة.
- ضعف القدرة على مواجهة المنافسة الدولية المتزايدة، وبخاصة من جانب الدول المصدرة الرئيسية، مما ينعكس سلباً على القطاعات التصديرية للدول الأفريقية، كما هو الحال في قطاعات المنتجات الغذائية وبخاصة الدواجن ومنتجات الألبان. كما أدى ذلك إلى فقدان بعض المنتجات التصديرية التقليدية لمكانتها وأسواقها الخارجية، كما هو الحال بالنسبة للبن والكافو والقطن وزيت النخيل وال فول السوداني وغيرها. وذلك نتيجة احتدام المنافسة الدولية، إلى جانب ضعف الاهتمام بتطوير هذه القطاعات، والآثار السلبية لتقلبات الأسعار العالمية، ومن ثم عدم الإقبال على الاستثمار في الصناعات المرتبطة بها، يضاف إلى ذلك أن هذه القطاعات تحمل - تاريخياً - بضرائب ورسوم تحصلها الدول على الصادرات منها، مما أضعف قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية.
- غالبية ما يجري تصديره من المنتجات، ومنها المنتجات الزراعية، يتم في صورة خام غير مصنعة، مما يحرم الدول المصدرة من القيمة المضافة التي يمكن أن تتولد عن عمليات التجهيز والتصنيع لهذه المنتجات، وذلك ضمن الإطار العام لضعف ومحدودية أنشطة ومشروعات التصنيع الزراعي والغذائي، وأيضاً الأنشطة والصناعات الداعمة والمكملة.
- يواجه قطاع الأسماك تحديات اقتصادية خارجية تتمثل في الإخفاق في المفاوضات الخاصة بحقوق الصيد، والمنافسة الحادة من سفن الصيد الأجنبية ذات السعات والقدرات الكبيرة والتقانات المتطورة.

رابعاً: محددات ذات طبيعة تنظيمية ومؤسسية:

- وتتمثل هذه المحددات فيما تعانیه معظم الدول الأفريقية من قصور بالغ في البنيات التحتية، والمرافق والخدمات الأساسية، وروابط النقل والاتصال والمواصلات، وضعف المؤسسات والسياسات والأطر التنظيمية التي تحكم استغلال الموارد ومشروعات التنمية الزراعية بصفة عامة. ويدخل في هذا الإطار على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:
- غياب أو هشاشة الاتفاقيات والأطر التنظيمية المتعلقة بإدارة الموارد المشتركة بين الدول، وبخاصة الموارد المائية، بالإضافة إلى الموارد الرعوية، مما ينطوي على تحديات ومشكلات تنعكس سلباً على الأوضاع الاقتصادية والأمنية والبيئية.
- انتشار المزارع الصغيرة والتفتت الحيازي، يقترن ذلك بالقدرات المحدودة للمزارعين على التطوير والتحديث في أساليب الإنتاج الزراعي، ويزداد الأمر سوءاً في ظل ضعف الإمكانيات والمؤسسات التمويلية الزراعية. ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد أن هناك نحو 33 مليون مزرعة على

مستوى القارة الأفريقية تنتمي إلى المزارع الصغيرة (أقل من 2 هكتار)، وتمثل ما يقرب من 80% من جملة عدد المزارع.

- ضعف المؤسسات والقدرات البحثية والإرشادية الزراعية، وعدم كفاية العناصر البشرية اللازمة لذلك، وتواضع مستويات تأهيل المتاح منها.
- يعتبر قطاع إنتاج الحاصلات الزراعية والغذائية في معظم الدول الأفريقية قطاعاً غير منظم إلى حد كبير، ويتعرض لدرجات عالية من المخاطر واللايقين، ويزداد الأمر سوءاً بالنسبة لأسواق تلك المنتجات ونظم تسويقها، لا سيما في غياب تنظيمات المزارعين أو محدودية وضعف دورها.
- قطاع الماشية يواجه محددات مهمة متعلقة بالصحة الحيوانية، تنعكس سلباً وبشكل ملحوظ على أوضاع الصحة والسلامة للمنتجات، وبخاصة في أسواق التصدير.

خامساً: محددات متعلقة بالمرافق والبنيات الأساسية:

وفقاً لتقرير بنك التنمية الأفريقي⁽¹⁾ حول أوضاع المرافق والبنيات الأساسية في أفريقيا. فإن دليل تطور البنيات الأساسية (AIDI) والذي يعكس الأوضاع الخاصة بمرافق الطرق والكهرباء والمياه والصرف الصحي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يوضح أن ثمانية دول فقط يمكن اعتبارها ذات أوضاع فوق المتوسط (قيمة الدليل تبلغ 50 أو أكثر) وهى كل من سيشل - مصر - ليبيا - جنوب أفريقيا - موريشيوس - تونس - المغرب - والجزائر. وأما باقي الدول التي شملها التقرير (46 دولة) فهي جميعها دون المتوسط (أقل من 50). منها 27 دولة تتخفف قيمة هذا الدليل بها عن (20)⁽²⁾.

وتبدو الصورة العامة أفضل - نسبياً - فيما يخص أوضاع مرافق المياه والصرف، وتبدو على العكس من ذلك فيما يخص أوضاع مرافق الكهرباء، ومرافق الطرق، وشبكات وخدمات الاتصالات والمعلومات.

سادساً: النزاعات والصراعات:

تعتبر القارة الأفريقية من أكثر قارات العالم التي تشهد أشكالاً متنوعة من الصراعات والنزاعات، سواء ما كان منها بين الدول أو في داخل الدولة الواحدة، وتعتبر مثل تلك الصراعات من أهم معوقات التنمية حيث يطغى اهتمام الدول بما يدور فيها من صراعات - سواء بكونها طرفاً فيها أو تعمل على القضاء عليها - على الاهتمامات التنموية، كما تستنزف تلك الصراعات مقادير كبيرة من الموارد المالية والبشرية. والأهم من ذلك أن وجود تلك الصراعات في أية دولة إنما يحول دون إقبال المستثمرين ورؤوس الأموال عليها، نظراً لانعدام الأمن والاستقرار السياسي.

⁽¹⁾ AFDB, The African Infrastructure Development Index, 2018.

⁽²⁾ جدول رقم (9) بالملحق.

وفي هذا الإطار تشير إحدى الدراسات إلى أنه خلال النصف الثاني من تسعينيات القرن الماضي شهدت القارة الأفريقية ما يقرب من 25 صراعاً، تمثل نصف عدد الصراعات على مستوى العالم. وكان من جراء هذه الصراعات وفاة ما بين 2-4 ملايين قتيل، ونزوح نحو 5.2 مليون لاجئ، وثلاثة عشر مليون مشرد في القارة الأفريقية⁽¹⁾.

ونظراً لخطورة الصراعات كمعوق للتنمية، فقد اهتمت بعض الجهات بإصدار دليل حول الصراعات في أفريقيا⁽²⁾، وفي عام 2019 ورد في هذا الدليل قائمة بأهم الصراعات في القارة الأفريقية والتي شملت كلاً من نيجيريا والصومال والكونغو الديمقراطية والكاميرون ومالي وتشاد وليبيا وزيمبابوي وغينيا وتوجو وأثيوبيا، وبعض هذه الصراعات يمتد إلى الدول المجاورة.

وتعزى الصراعات إلى أسباب عديدة، بعضها متوارث منذ الحقبة الاستعمارية، وبعضها ينشأ لأسباب دينية أو عرقية أو سياسية، كما ينشأ بعضها بسبب المصادمات والنزاعات حول الموارد كما هو الحال بين المزارعين والرعاة.

وفي الحقبة الأخيرة تزايد تعرض القارة الأفريقية لنوع آخر من الصراعات من أجل السيطرة وبسط النفوذ، وإقامة شكل من أشكال التبعية الاقتصادية الجديدة سواء للاستثمار بالموارد والثروات، أو لفتح الأسواق أمام المنتجات. وتعتبر كل من الصين وروسيا في مقدمة الدول الأجنبية التي تعمل في هذا المضمار. وبطبيعة الحال فإن مثل هذا النوع من الصراعات يمكن أن ينطوي على إذكاء النزاعات، أو الفتن الداخلية، أو تأليب التيارات والقوى السياسية، فضلاً عن استخدام الرشاوي وشراء الذمم وتعميق ممارسات الفساد.

2-5 الأوضاع الراهنة للإنتاج الزراعي:

2-5-1 الإنتاج الزراعي النباتي:

سبقت الإشارة إلى تنوع الأقاليم المناخية في القارة الأفريقية، ما بين الاستوائية والمدارية والمعتدلة والجافة. كما سبقت الإشارة إلى أن النسبة الغالبة من المزارع الأفريقية (حوالي 80% منها) هي مزارع ذات ساعات محدودة (أقل من 2 هكتار)، وهي في الغالب مزارع عائلية تقليدية واستكفائية. ولعل هذين العاملين معاً، الأقاليم المناخية والمزارع العائلية، هما ما يشكلان نمط الإنتاج الزراعي النباتي في أفريقيا. ولذا يلاحظ أن المنتجات الزراعية النباتية الرئيسية تتمثل في المنتجات الغذائية المرتبطة بالنمط الغذائي لغالبية السكان ومن أهمها الدرنات والحبوب الخشنة. كما يلاحظ أيضاً تنوع المنتجات بتنوع الأقاليم

(1) هالة جمال ثابت، الفقر في أفريقيا، خصوصيته واستراتيجية اختزاله، مجلة قراءات أفريقية العدد (2)، 2005.

(2) دليل بلومبرج لمراكز الصراعات في أفريقيا 2019. شبكة المعلومات الدولية.

المناخية فهناك الحبوب والخضروات، والقصب، والمحاصيل الزيتية، والتبغ، والشاي، والبن، والكافو والمطاط الطبيعي، وغيرها.

أكثر من نصف كمية الإنتاج النباتي على مستوى القارة الأفريقية يتمثل في مجموعتين رئيسيتين وهما الدرنات والحبوب. ويقدر حجم الإنتاج من مجموعة الدرنات بنحو 302 مليون طن، تقترب من ثلث حجم الإنتاج الزراعي للبقارة. يأتي محصول الكاسافا في مقدمة أهم تلك المحاصيل إنتاجاً بكمية تبلغ نحو 178 مليون طن، يليه اليام (حوالي 71 مليون طن)، ثم البطاطا الحلوة (27.7 مليون طن)، ثم البطاطس (حوالي 25 مليون طن)⁽¹⁾.

بالنسبة لمجموعة الحبوب، فيقدر الإنتاج منها على مستوى القارة الأفريقية لعام 2017 بحوالي 196 مليون طن، تصدرها إنتاجاً محصول الذرة (حوالي 84 مليون طن)، يليه الأرز (حوالي 36.6 مليون طن)، ثم الذرة الرفيعة (حوالي 27.2 مليون طن)، ثم القمح (حوالي 27.1 مليون طن)، كما يبلغ حجم الإنتاج من الدخن حوالي 12.9 مليون طن، ومن الشعير حوالي 6.6 مليون طن.

تنتج القارة الأفريقية غالبية الأنواع من محاصيل الفاكهة، ويقدر حجم الإنتاج الكلي منها عام 2017 بحوالي 110 مليون طن، تصدرها الموز بإنتاج يقدر بحوالي 20 مليون طن، ثم مجموعة الموالح (حوالي 19.7 مليون طن)، والمانجو والجوافة (حوالي 8 مليون طن)، والبطيخ (حوالي 6.2 مليون طن)، والأناناس (حوالي 5.4 مليون طن)، والعنب (حوالي 4.9 مليون طن). بالإضافة إلى كميات أقل من أنواع الفاكهة الأخرى.

وتتمثل المحاصيل السكرية التي تنتجها القارة الأفريقية في كل من قصب السكر، وبنجر السكر (الشوندر)، حيث تنتج منها معاً ما يقدر بحوالي 108 مليون طن، منها حوالي 92 مليون طن من قصب السكر، والباقي من بنجر السكر.

تأتي مجموعة الخضر في المرتبة التالية من الأهمية بعد مجموعة المحاصيل السكرية، بحجم إنتاجي يقدر بحوالي 80 مليون طن. وتعتبر الطماطم أهم حاصلات الخضر حيث تمثل حوالي 27% من جملة إنتاج هذه المجموعة، أي ما يقدر بنحو 21.5 مليون طن. يليها القلقاس (تارو) (7.5 مليون طن)، والبازلاء (7.1 مليون طن)، يليها كل من الفلفل الأخضر، والباميا، والكرنب، والخضر الورقية بكمية تتراوح بين 3.1 إلى 3.4 مليون طن لكل منها.

(1) جدول رقم (6) بالملحق

وتنتج أفريقيا عدداً من المحاصيل البقولية التي يقدر جملة الإنتاج منها بحوالي 20 مليون طن، أهمها الفاصوليا الجافة التي تمثل نحو 34% من جملة إنتاج البقوليات، يليها إنتاج الفول البلدي وإن كان بكميات أقل تبلغ حوالي 1.4 مليون طن. وتنتج أفريقيا ما يقدر بحوالي 14 مليون طن من محصول البصل، منها حوالي 88% بصل جاف، والإنتاج الباقي من البصل الأخضر.

وإلى جانب الحاصلات التقليدية السابقة، تنتج القارة الأفريقية مجموعة من المنتجات الزراعية الاستوائية والمدارية، أكثرها أهمية حبوب الكاكاو التي يقدر الإنتاج منها بحوالي 3.7 مليون طن، وثمار جوز الهند (حوالي 2.1 مليون طن)، والكاجو (1.8 مليون طن)، والبن الأخضر (1.1 مليون طن)، والمطاط الطبيعي (حوالي مليون طن)، والشاي (ثلاثة أرباع المليون طن)، والتبغ (حوالي 710 ألف طن).

وتعتبر القارة الأفريقية أهم مناطق العالم إنتاجاً لبعض الحاصلات، وبخاصة من بعض أنواع الدرنات والحبوب الخشنة التي تمثل مكونات رئيسية في النمط الغذائي لغالبية دول القارة. من ذلك أنها تنتج حوالي 97.2% من الإنتاج العالمي من محصول اليوم، وحوالي 61% من محصول الكاسافا، وحوالي ربع الإنتاج العالمي من محصول البطاطا الحلوة. كما تنتج من محصولي الذرة الرفيعة والدخن ما يمثل حوالي 47%، 45% من الإنتاج العالمي على الترتيب. كما تنتج نسبة كبيرة من الإنتاج العالمي من بعض محاصيل الخضر وبخاصة البازلاء (96%)، والقلناس (73%)، وبالإضافة إلى هذه المحاصيل، فهناك بعض المحاصيل الأخرى التي ترتفع الأهمية النسبية للإنتاج الأفريقي منها، إلا أن جزءاً من هذا الإنتاج يدخل في التجارة التصديرية للقارة، من ذلك محصول السمسم الذي تساهم القارة الأفريقية بحوالي 57% من إنتاجه العالمي، والتمور (46% من الإنتاج العالمي)، والكاجو (44% من الإنتاج العالمي).

وبطبيعة الحال فإن الصورة العامة للإنتاج الزراعي النباتي على مستوى القارة تخفى في طياتها قدراً ملحوظاً من التركيز الإنتاجي لبعض المنتجات في بعض المناطق أو الدول. من ذلك على سبيل المثال المنتجات من مجموعة الخضر التي يتركز ما يقرب من نصف إنتاجها في أربع دول فقط من دول الشمال الأفريقي (مصر، الجزائر، المغرب وتونس). منها الطماطم التي يتركز حوالي 56% منها في هذه الدول الأربع. كما يتركز حوالي 34% من إنتاج القمح في دولة واحدة وهي مصر، ترتفع هذه النسبة إلى 55% إذا ما أضيف إلى مصر كل من الجزائر والمغرب وتونس. كما يتركز حوالي 45% من إنتاج البطاطس في هذه الدول الأربع، وبها أيضاً يتركز إنتاج ما يقرب من 71% من الإنتاج من بنجر السكر. وفي المقابل فإن إنتاج القارة من بعض المحاصيل يمثل أهمية نسبية محدودة من جملة الإنتاج العالمي، خاصة إذا ما قورن ذلك بنسبة سكان القارة إلى سكان العالم والبالغة حوالي 17%. الأمر الذي

يعنى إما أنه يجري الاعتماد على الاستيراد لتوفير العجز الإنتاجي من هذه المحاصيل، أو أن من هذه المحاصيل ما تقل أهميته كثيراً في النمط الغذائي لمعظم دول أفريقيا، ومن ثم يقل كثيراً متوسط نصيب الفرد منها، ومن الأمثلة على ذلك محصول القمح حيث يمثل إنتاج القارة منه حوالي 3.5% فقط من الإنتاج العالمي، ومحصول الأرز (4.7%)، ومحصول الشعير (4.5%)، وقصب السكر (5%)، وبنجر السكر (5.3%). بالإضافة إلى بعض أنواع منتجات الفاكهة والخضروات⁽¹⁾.

وفي مقام الحديث عن المنتجات الزراعية النباتية في أفريقيا، فقد يكون من المناسب - مرة أخرى - عرض بعض الأمثلة على انخفاض مستويات الإنتاجية للهكتار من غالبية المحاصيل وبخاصة المحاصيل الرئيسية. وفي هذا الصدد يوضح الجدول التالي بعض النماذج المقارنة لمستويات الإنتاجية للهكتار على المستوى العام في أفريقيا، ونظيره على المستوى العام العالمي.

جدول رقم (2-9)

الإنتاجية المقارنة لبعض المحاصيل في أفريقيا والعالم 2017 (طن/هكتار)

المحصول	أفريقيا	العالم	% للفجوة	المحصول	أفريقيا	العالم	% للفجوة
قمح	2.604	3.531	26.3	موز	9.591	20.207	52.5
أرز	2.444	4.602	46.9	طماطم	16.488	37.600	56.1
ذرة	2.073	5.755	64.0	بطاطس	13.715	20.111	31.8
ذرة رفيعة	1.004	1.416	29.1	بامية	1.732	4.014	56.9
شعير	1.332	3.136	57.5	بادنجان	17.799	28.149	36.8
فول سوداني	0.840	1.686	50.2	فول بلدي	1.752	1.964	10.8
بصل جاف	10.919	18.814	42.0	فاصوليا جافة	0.943	0.861	9.5 +
قصب سكر	57.978	70.891	18.2	بن	0.400	0.850	52.9
بنجر السكر	53.756	61.507	12.6	شاي	1.983	1.497	32.5 +
موالح	1.643	4.074	59.7	كاكاو	0.454	0.443	2.5 +

المصدر: قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة على الإنترنت.

ويتضح من الجدول أن إنتاجية الهكتار من حاصلات الحبوب في القارة الأفريقية تنخفض عن نظيرتها على مستوى العالم بما يتراوح بين 26.3% كما هو الحال بالنسبة لمحصول القمح، وبين 64% كما هو الحال بالنسبة لمحصول الذرة.

⁽¹⁾ جدول رقم (6) بالملحق.

وبالنسبة لمحاصيل الفول السوداني، والموالح، والموز، والبطاطم، والبنامية، والبن فإن فجوة الإنتاجية لكل منها تتجاوز 50%، أي أن متوسط الإنتاجية للهكتار على المستوى العالمي تزيد عن ضعف نظيرتها على المستوى الأفريقي. كما يلاحظ من الجدول أن المحاصيل الأخرى الواردة به تتخلف أيضاً بنسب متفاوتة عن نظيرتها العالمية وذلك باستثناء بعض المنتجات المحدودة العدد والمحدودة الأهمية من منظور الإنتاج على مستوى القارة الأفريقية، حيث ترتفع الإنتاجية منها في أفريقيا عن نظيرتها العالمية، يدخل في هذا الاستثناء كل من محاصيل الشاي والكافور والفاصوليا الجافة.

2-5-2 الثروة الحيوانية:

تعتبر الثروة الحيوانية في أفريقيا من أهم الثروات الزراعية التي لم تستغل بعد الاستغلال الأمثل الذي يتناسب مع أهميتها ووفرتها الكبيرة التي تدعمها المساحات الكبيرة من المراعي الطبيعية في عديد من دول القارة. فالثقافة السائدة لدى القبائل الأفريقية تنظر إلى ما لديها من أعداد الرؤوس من الماشية، وبخاصة الأبقار والإبل، باعتبارها رمزاً لثراء القبيلة ومكانتها الاجتماعية، بأكثر من كونها مورداً اقتصادياً يخضع لمعايير واعتبارات الإدارة الجيدة والكفاءة الإنتاجية، ومن ثم يغلب اهتمام حائزي الماشية بالكم لا بالكيف.

وربما ساهمت تلك الثقافة السائدة فيما تعاني منه الثروة الحيوانية في غالبية الدول الأفريقية من المشكلات، ومن تدني الكفاءة التنظيمية والإنتاجية والتسويقية، سواء على المستويات المحلية، أو التصديرية. ومن ثم فإن الثروة الحيوانية الأفريقية تعد من المجالات التي تنطوي على إمكانيات هائلة للتنمية والتطوير والمساهمة الفاعلة في تحسين أوضاع الأمن الغذائي للسكان، وفي تنمية الصادرات من الماشية واللحوم، وأيضاً في تحسين الأحوال المعيشية والحد من الفقر للنسبة الكبيرة من الأسر التي تعيش على الرعي وتربية الماشية، وأيضاً في خلق صناعات وأنشطة إنتاجية وخدمية عديدة مولدة للقيمة المضافة تقوم على الثروة الحيوانية ومنتجاتها.

وتعتبر أفريقيا من أهم القارات وأكثرها ثراء فيما تحوزه من بعض أنواع الماشية. ففي هذه القارة ما يناهز ربع عدد الأبقار في العالم، وثالث عدد الأغنام، وحوالي 41% من أعداد الماعز، وما يقدر بنحو 87% من أعداد الجمال. وذلك وفق ما يوضحه الجدول التالي لأعداد الماشية والدواجن.

جدول (2-10)

الأهمية النسبية لأعداد الماشية والدواجن بأفريقيا عام 2017

النوع	العالم	أفريقيا	%	النوع	العالم	أفريقيا	%
أبقار (مليون)	1491.7	346.1	23.2	حمير (مليون)	45.8	23.8	51.9
جاموس (مليون)	201.0	3.4	1.7	دجاج (مليار)	22.8	1.9	8.4
أغنام (مليون)	1202.4	381.2	31.7	بط (مليون)	1150.9	19.7	1.7
ماعز (مليون)	1034.4	422.7	40.9	أوز (مليون)	371.4	24.9	6.7
جمال (مليون)	34.8	30.1	86.5	دجاج رومي (مليون)	459.4	30.1	6.5
خنازير (مليون)	967.4	37.9	3.9	أرانب (مليون)	308.9	17.1	5.5
خيول (مليون)	60.6	7.2	11.8	حمام (مليون)	27.5	11.6	42.2
بغال (مليون)	9.7	0.9	9.8	-	-	-	-

المصدر: قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة على الإنترنت.

<http://www.fao.org/faostat>

وترتبط الثروة الحيوانية، وبخاصة من المجترات الكبيرة والصغيرة ارتباطاً ملحوظاً بالمتاح من مساحات المراعي الطبيعية التي يعتمد عليها غذاء الماشية في الغالبية العظمى من دول القارة الأفريقية. ولذا يلاحظ أن خمس دول فقط من دول القارة يتركز بها نسبة كبيرة من الماشية. ففي كل من أثيوبيا والسودان ونيجيريا وتشاد وجنوب السودان معاً يوجد ما يقرب من 43,6% من الأبقار، وحوالي 43% من الأغنام، وحوالي 36% من الماعز، وحوالي 40% من الإبل على مستوى القارة.

ويزداد تركيز الثروة الحيوانية وضوحاً إذا ما تبين أن حوالي 60% من جملة الأبقار على مستوى القارة تتركز في عشر دول فقط، وهي وفق الترتيب التنازلي كل من أثيوبيا (17.6%)، السودان (8.9%)، تشاد (7.8%)، نيجيريا (6.0%)، كينيا (5.3%)، النيجر (3.9%)، جنوب أفريقيا (3.7%)، جنوب السودان (3.3%)، مصر (1.5%) والصومال (1.4%).

وبالنسبة للأغنام فيتركز من أعدادها حوالي 70% في عشر دول وهي كل من نيجيريا (11.1%)، السودان (10.6%)، أثيوبيا (8.4%)، تشاد (8.1%)، الجزائر (7.4%)، المغرب (5.2%)، جنوب السودان (4.7%)، النيجر (3.2%)، الصومال (2.9%) وموريتانيا (2.8%). ويتركز نحو 53% من أعداد الماعز في عشر دول وهي نيجيريا (18.4%)، السودان (7.4%)، أثيوبيا

(7.2%)، كينيا (5.8%)، النيجر (4.0%)، جنوب السودان (3.2%)، الصومال (2.7%)، موريتانيا (1.7%)، جنوب أفريقيا (1.3%)، الجزائر (1 و2%). وأما بالنسبة للجمال فيتركز نحو 86% منها في ست دول فقط وهي تشاد (24.2%)، والصومال (24.0%)، والسودان (16.1%)، وكينيا (11.1%)، والنيجر (5.9%)، وموريتانيا (4.9%). وفي خمس دول أفريقية يتواجد حوالي 35% من أعداد الخنازير، منها حوالي 19.8% في السودان، وحوالي 8.9% في أنجولا، وحوالي 3.9% في جنوب أفريقيا، وحوالي 1.5% في كينيا وحوالي 1.1% في السنغال. وتعتبر مصر هي الدولة الأفريقية الوحيدة التي يتواجد بها الجاموس، وذلك كما يتضح من الجدول التالي.

جدول رقم (2-11)

أعداد الثروة الحيوانية في بعض الدول الأفريقية لعام 2017 (بالألف رأس)

الدول	أبقار	أغنام	ماعز	جمال	خنازير	جاموس
أثيوبيا	60927	31837	30719	1210	35.5	-
السودان	30734	40574	31444	4849	-	-
نيجيريا	20773	42500	78037	282	7506	-
تشاد	27603	30789	-	7282	110	-
جنوب السودان	11387	17823	13564	-	-	-
الجزائر	1895	28393	5007	382	4.7	-
مصر	5064	5698	4351	149	9.5	3376
أنجولا	4988	1149	4505	-	3389	-
كينيا	18339	18759	24684	3339	554	-
المغرب	3364	19863	5202	59	7.9	-
موريتانيا	1946	10698	7443	1479	24.5	-
النيجر	13550	12316	16742	1788	42.7	-
السنغال	3574	6036	5723	5	417	-
جنوب أفريقيا	11387	17827	13564	-	-	-
الصومال	4800	11000	11524	7222	3.8	-

المصدر: قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة على الإنترنت.

2-6 التجارة الخارجية الزراعية:

أ- الملامح الرئيسية:

وفق معايير ومؤشرات التجارة الخارجية، فإن القارة الأفريقية لا تزال قارة مهمشة وذات مشاركة محدودة مع العالم في هذا المجال، لا تتناسب بأي حال مع أهمية القارة الجيوسياسية أو مقوماتها الموردية الطبيعية والبشرية. ذلك أن إجمالي قيمة التجارة الخارجية لأفريقيا (صادرات + واردات) بلغت في عام

2017 حوالي تريليون دولار، تمثل فقط ما يقرب من 2.7% من جملة قيمة التجارة العالمية. تتوزع بين حوالي 525 مليار دولار في جانب الواردات، تمثل حوالي 2.29% من قيمة الواردات العالمية، وحوالي 423 مليار دولار في جانب الصادرات تمثل نحو 2.38% من قيمة الصادرات العالمية.

وعلى غرار محدودية المشاركة الأفريقية في معترك التجارة العالمية، يلاحظ أيضاً محدودية الشركاء التجاريين حول العالم. فبعدما كانت أوروبا هي الشريك الأكبر تاريخياً، فإن نسبة هذه الشراكة تراجعت في العقود القليلة الأخيرة حتى أصبحت نسبة التجارة مع الاتحاد الأوروبي تمثل فقط حوالي 35% من جملة التجارة الخارجية لأفريقيا في عام 2017. وبرغم ذلك تظل أوروبا هي الشريك الأكبر. في المقابل تنامت التجارة الأفريقية مع الصين خلال العقود القليلة الأخيرة حتى بلغت نسبتها حوالي 30% من جملة تجارة أفريقيا مع العالم الخارجي. وتأتي التجارة الأفريقية البينية في المرتبة التالية بنسبة تبلغ حوالي 20% من جملة التجارة الأفريقية⁽¹⁾.

وأما بالنسبة للتجارة الخارجية الزراعية فإنها ليست بالأحسن حالاً من التجارة الكلية، فقيمتها وفق بيانات منظمة الأغذية والزراعة لعام 2017 لا تتجاوز 138 مليار دولار، تمثل حوالي 4.9% من القيمة الإجمالية للتجارة الزراعية العالمية. منها حوالي 83 ملياراً في جانب الواردات، وحوالي 55 ملياراً في جانب الصادرات. وبذلك فإن حصيلة صادرات أفريقيا الزراعية تغطي فقط ما يقرب من ثلثي قيمة وارداتها الزراعية. الأمر الذي ينطوي على عجز مقداره يقرب من 28 مليار دولار⁽²⁾.

ب- أهم الواردات الزراعية:

السلع والمنتجات الغذائية هي المكون الرئيسي للواردات الزراعية الأفريقية، حيث تمثل ما يقرب من 85% من قيمتها، بينما تقل نسبة السلع والمنتجات الغذائية في هيكل الصادرات الزراعية إلى حوالي 72%، والنسبة الباقية تتمثل في سلع ومواد خام زراعية غير غذائية.

في جانب الواردات، تأتي مجموعة الحبوب ومستحضراتها على رأس القائمة لتمثل وحدها ما يقرب من ثلث قيمة الواردات الزراعية، وذلك بقيمة تقدر بنحو 28 مليار دولار، منها حوالي 12.1 مليار دولار للقمح ودقيقه، وحوالي 6.8 مليار دولار للأرز. يلي ذلك في الأهمية مجموعة الزيوت النباتية (حوالي 11.3 مليار دولار تمثل حوالي 13.6%) وفي المرتبة الثالثة تأتي واردات السكر (حوالي 7.2 مليار دولار تمثل حوالي 8.7%). وبذلك فإن هذه المجموعات الغذائية الرئيسية الثلاث - الحبوب - والزيوت والسكر - تشكل معاً ما يقرب من 55% من جملة قيمة الواردات الزراعية الأفريقية. تشمل قائمة أهم

(1) عزمي خليفة، سالي فريد، مصر والدائرة الأفريقية - تنمية شاملة ومستدامة واعدة، سمنار معهد التخطيط القومي، لقاءات الثلاثاء، موسم 2019-2020 أكتوبر، 2019.

(2) جدول رقم (7) بالملحق.

الواردات - بخلاف ما تقدم - كلاً من مجموعة المشروبات والتبغ (حوالي 5.1 مليار دولار)، والألبان ومنتجاتها (حوالي 4.7 مليار دولار)، واللحوم الحمراء (حوالي 4.3 مليار دولار)، ومجموعة البن والشاي والكافكاو (حوالي 3.34 مليار دولار)، والأعلاف والمواد العلفية (حوالي 3.2 مليار دولار)، ولحوم الدواجن (حوالي 2 مليار دولار)، ثم مجموعة الأغذية المتنوعة التي تبلغ قيمة وارداتها حوالي 3.5 مليار دولار.

ج- أهم الصادرات الزراعية:

تأتى مجموعة الفاكهة والخضر على رأس قائمة الصادرات الزراعية الأفريقية بقيمة تبلغ نحو 15.7 مليار دولار تمثل حوالي 29% من جملة قيمة تلك الصادرات. تليها في الأهمية مجموعة البن والشاي والكافكاو التي تبلغ قيمة صادراتها حوالي 14.3 مليارات دولار وتمثل نحو 26% من جملة قيمة الصادرات. ومن ثم فإن هاتين المجموعتين تشكلان معاً ما يقرب من 55% من قيمة الصادرات الزراعية الأفريقية.

تشمل قائمة الصادرات أيضاً كلاً من المشروبات والتبغ (حوالي 4.54 مليار دولار)، ومجموعة الحبوب ومستحضراتها (حوالي 2.36 مليار دولار)، والسكر (حوالي 2.17 مليار دولار)، والبن الأخضر أو المحمص (حوالي 2.16 مليار دولار)، والزيوت النباتية (حوالي 1.95 مليار دولار)، والبذور الزيتية (حوالي 1.84 مليار دولار)، والمطاط الطبيعي (حوالي 1.23 مليار دولار)، ومجموعة الأغذية المتنوعة الأخرى (حوالي 1.29 مليار دولار)⁽¹⁾.

ومما تجدر الإشارة إليه أن القارة الأفريقية ذات الأهمية الأكبر بين قارات العالم من حيث ما لديها من أعداد الماشية، وبخاصة الأبقار والأغنام والماعز، تعتبر ذات أهمية محدودة للغاية في صادراتها من الماشية الحية، وتكاد أهميتها لا تذكر - عالمياً - من حيث صادراتها من اللحوم الحمراء التي لا تتجاوز كميتها حوالي 247 ألف طن، تمثل فقط نحو 0.5% من جملة الصادرات العالمية منها. وفي ذات الوقت فإنها تستورد من اللحوم ما يزيد على عشرة أضعاف ما تصدره (حوالي 2.7 مليون طن). وقد سبقت الإشارة إلى أن هذا الأمر إنما يعني أن قطاع الثروة الحيوانية وإنتاج اللحوم في أفريقيا ينطوي على إمكانيات هائلة للتطوير والتنمية والتحديث.

د- نسبة تغطية الصادرات للواردات:

تعتبر القارة الأفريقية مصدرة صافية لمجموعة من المنتجات الزراعية، يدخل ضمن هذه المجموعة كل من المطاط الطبيعي (تبلغ كمية الصادرات ما يزيد على 12 ضعف الواردات)، ومجموعة

(1) جدول رقم (7) بالملحق.

البن والشاي والكاكاو (تبلغ قيمة الصادرات ما يزيد عن أربعة أمثال قيمة الواردات)، ومجموعة الخضر والفاكهة (تبلغ قيمة الصادرات نحو 269% من قيمة الواردات)، وتعتبر كمية صادرات وواردات القارة من البذور الزيتية متقاربة إلى حد كبير، إلا أن صادراتها من الفول السوداني تغطي نحو 189% من وارداتها من هذا المحصول.

وفى المقابل فإن نسبة تغطية صادرات القارة ل وارداتها من العديد من المحاصيل تبدو منخفضة أو متدنية، وخاصة بالنسبة للمجموعات الغذائية الرئيسية كما هو الحال بالنسبة لمجموعة الحبوب (5.7%)، والزيت النباتية (11.1%)، واللحوم (9.2%)، ولحوم الدواجن (4.5%)، والألبان ومنتجاتها (15.4%).

هـ - تركيز التجارة الزراعية الأفريقية⁽¹⁾:

تتسم التجارة الزراعية الأفريقية بدرجة من التركيز في بعض الدول دون بعضها الآخر. فمن ذلك - على سبيل المثال لا الحصر - يلاحظ أن مجموعة الدول الخمس في الشمال الأفريقي (مصر - الجزائر - تونس - ليبيا - المغرب) يتركز بها ما يقرب من 40% من جملة قيمة التجارة الزراعية الخارجية للقارة الأفريقية. حيث يخرج من هذه الدول ما يقرب من 28% من جملة قيمة الصادرات، ويصل إليها ما يقرب من 45% من جملة قيمة الواردات.

وعلى مستوى السلع والمجموعات السلعية فإن دولة واحدة من دول الشمال الأفريقي وهي مصر تصدر ما يقرب من نصف كمية صادرات الأرز الكلية لأفريقيا. كما تصدر مصر والمغرب وتونس ما يقرب من 56% من جملة كمية صادرات البرتقال والموالح. وفى جانب الواردات تختص دول الشمال الأفريقي وحدها باستيراد ما يقرب من نصف كمية الحبوب التي تستوردها القارة الأفريقية، وحوالي 56% من البذور الزيتية، وحوالي 40% من البقوليات، وحوالي 27% من السكر، وحوالي 80% من الموز وحوالي ثلث كمية واردات اللحوم، وأيضاً ما يقرب من 60% من قيمة الواردات من مجموعة الألبان ومنتجاتها.

2-7 أوضاع الأمن الغذائي في أفريقيا

في الصورة العامة والإجمالية، فإن المعدلات المتواضعة لنمو الإنتاج الزراعي في أفريقيا تحول دون قدرة إنتاج القارة من الغذاء على مواكبة النمو السكاني الذي يعد الأعلى في معدل على الصعيد

⁽¹⁾ جرى الاستعانة في هذا الجزء ببيانات التجارة الخارجية للدول العربية من: الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (العدد 36)، 2016.

العالمي. وبطبيعة الحال فإن الأمر يسفر في محصولته عن تزايد الاعتماد على واردات الغذاء عاماً بعد آخر لتعويض الفجوة التي تزداد اتساعاً فيما بين الطلب على الغذاء والإنتاج المحلي منه.

وإذا كان تزايد الواردات الغذائية يعمل في اتجاه تراجع مستويات الأمن الغذائي، إلا أنه يعمل في اتجاه آخر على المحافظة على الأوضاع التغذوية، وربما يساعد في تحسينها. فقد انخفضت نسبة انتشار حالات نقص التغذية بين السكان على مستوى القارة الأفريقية من حوالي 21.2% عام 2005 إلى حوالي 20.4% عام 2017. ومع ذلك تظل هذه النسبة أعلى بكثير عن المعدل العالمي الذي كان يبلغ نحو 14.5% عام 2005 وانخفض إلى 10.9% عام 2017.

وعلى مستوى الدول فقد شهدت نسبة انتشار حالات نقص التغذية انخفاضاً - بدرجة أو أخرى - في معظم دول القارة، فيما عدا نحو ثماني دول شهدت عكس ذلك، تشمل تلك الدول كلاً من جنوب أفريقيا، وزمبابوي، وليسوتو، ونيجيريا، وأفريقيا الوسطى، وأوغندا، ومدغشقر، وغينيا بيساو⁽¹⁾.

وأما بالنسبة لأوضاع الأمن الغذائي، فهناك مجموعة من المؤشرات التي تدعم بعضها بعضاً في الدلالة على الاتجاه المطرد لتلك الأوضاع نحو التراجع، سواء على المستوى العام للقارة، أو على مستوى الغالبية العظمى من دولها. من تلك المؤشرات، على سبيل المثال لا الحصر، والتي يوضحها الجدول رقم (8) بالملحق، ما يلي:

- خلال اثني عشر عاماً فيما بين 2005، و2017 ارتفع عدد سكان القارة الأفريقية بنسبة تتراوح حول 35%. وخلال نفس الفترة ارتفعت قيمة وارداتها من الغذاء (فيما عدا الأسماك) بنسبة تبلغ نحو 127%. وكانت نسبة الزيادة في قيمة الواردات من الحبوب ومستحضراتها تبلغ نحو 109%، ومن اللحوم ومستحضراتها حوالي 131%، ومن الألبان ومنتجاتها حوالي 62%.

- جميع الدول الأفريقية تعد دولاً مستوردة صافية للغذاء، وجميعها أيضاً تتجه فيها قيمة الواردات الغذائية نحو الارتفاع، يستثنى من ذلك فقط كل من جامبيا وإريتريا، حيث تراجعت فيهما - قليلاً - هذه القيمة فيما بين عامي 2005، 2017. بينما زادت قيمة الواردات الغذائية في مختلف الدول الأخرى، منها حوالي 37 دولة زادت فيها هذه القيمة إلى ما يقرب من أو يزيد عن الضعف.

- مجموعة الحبوب، التي تمثل أهم المجموعات السلعية الغذائية للغالبية العظمى من سكان أفريقيا، تتجه نسبة الاعتماد على الاستيراد منها نحو الارتفاع بدرجة ملحوظة في غالبية الدول. يستثنى

(1) جدول رقم (8) بالملحق.

من ذلك نحو عشر دول تراجعت فيها هذه النسبة بدرجة محدودة. هذه الدول تشمل كلا من جنوب أفريقيا، مالاوي، زامبيا، غانا، مالي، أوغندا، ليبيريا، جامبيا، غينيا بيساو، وموزمبيق.

- ترتفع نسبة الاعتماد على واردات الحبوب إلى ما يزيد عن 70% من جملة المتاحة للاستهلاك في كل من الجزائر، ناميبيا، بتسوانا، ليسوتو، موريشيوس، جيبوتي، الكونغو، الجابون، موريتانيا، والرأس الأخضر. بينما تتراوح هذه النسبة فيما بين 50% إلى 70% في كل من تونس، أنجولا، ناميبيا، كوت ديفوار، السنغال، وليبيريا. وفي المقابل كان هناك دولة واحدة، وهي زامبيا، تحولت من دولة مستوردة صافية للحبوب عام 2005 إلى مصدرة صافية عام 2017.

- على الرغم من كون القارة الأفريقية تستأثر بنحو 23% من مجموع أعداد الأبقار في العالم، ونحو 32% من أعداد الأغنام، ونحو 41% من أعداد الماعز ونحو 87% من أعداد الجمال، إلا أن القارة تعتبر مستوردة صافية لمجموعة اللحوم ومستحضراتها، حيث سجلت عجزاً استيرادياً صافياً تبلغ قيمته نحو 1.6 مليار دولار عام 2005، ارتفعت هذه القيمة إلى نحو 3.6 مليار دولار، أي ما يتجاوز الضعف، في عام 2017.

- على مستوى الدول، هناك خمس دول فقط يمكن اعتبارها دولاً صافي مصدرة لمجموعة اللحوم ومستحضراتها وهي كل من أثيوبيا، مالاوي، ناميبيا، كينيا، والسودان. كما تحولت كل من تنزانيا ومدغشقر من دول صافي مستوردة عام 2005 إلى دول صافي مصدرة، وإن كان بمقادير محدودة، في عام 2017. وفي المقابل فإن مختلف الدول الأخرى تعد دولاً صافي مستوردة لمجموعة اللحوم ومستحضراتها سواء في عام 2005، أو في عام 2017. وفيما بين هذين العامين أيضاً تحولت زمبابوي من دولة صافي مصدرة إلى دولة صافي مستوردة.

- بالنسبة لمجموعة الألبان ومنتجاتها، فإن أوضاع الأمن الغذائي لها لا تختلف كثيراً عما سبق. فقد ارتفعت قيمة الواردات الصافية منها على مستوى القارة من حوالي 2.2 مليار دولار عام 2005 إلى حوالي 3.5 مليار دولار عام 2017.

وتعتبر الغالبية العظمى من الدول الأفريقية دولاً صافي مستوردة لهذه المجموعة الغذائية، فيما عدا بعض الدول التي تحولت من دول صافي مستوردة إلى دول صافي مصدرة، كما هو الحال بالنسبة لكل من جنوب أفريقيا، تونس، أوغندا، توجو، وجامبيا. وفي المقابل تحولت كينيا في الاتجاه المعاكس، أي من دولة صافي مصدرة إلى دولة صافي مستوردة.

وهكذا تبدو الأوضاع العامة للأمن الغذائي في القارة الأفريقية، التي تتميز عن باقي قارات ومناطق العالم في أن ما تواجهه من سوء تلك الأوضاع وتفاقمها لا يرجع إلى فقر في مواردها الطبيعية، وإنما إلى عجز في القدرات والإمكانات التنموية - المادية وغير المادية - التي يتطلبها تفجير الطاقات الإنتاجية الكبيرة والكامنة لتلك الموارد.

2-8 فرص التنمية الزراعية، والدول ذات الأهمية للتعاون الزراعي المصري الأفريقي:

على الرغم مما سبق عرضه من محددات التنمية في القارة الأفريقية، فهناك الوجه الآخر الإيجابي والمبشر الذي ينطوي على فرص قائمة وواعدة للنهوض بالقارة وتحقيق انطلاقة تنموية تشمل العديد من المجالات ومن بينها التنمية الزراعية.

وفى هذا الشأن يقدم المفكر الراحل جمال حمدان بارقة أمل وتفاؤل بشأن مستقبل أفريقيا، وذلك ضمن كتابه بعنوان "أفريقيا الجديدة" حيث يري أنه "إذا كانت أوروبا أكثر القارات حملاً للطابع البشري وبصمات أصابع التاريخ، فإن أفريقيا هي القارة البكر العذراء، ويعني ذلك أن الأولى قد شاخت وأصبحت هرمة، لها تاريخ أكثر مما لها من مستقبل، بيد أن أفريقيا هي قارة المستقبل، قارة القرن الحادي والعشرين".

في هذا الإطار فقد تضمنت الأجزاء السابقة عرضاً عاماً لما تذخر به القارة من الموارد الزراعية الأرضية والمائية التي لا تزال تمثل رصيذاً هائلاً لمقومات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة. غير أن الأمر يظل مشروطاً بالإرادة الوطنية للدول وإدارتها السليمة لثرواتها الطبيعية لتحويلها إلى رأس مال مادي وبشري يحقق الانطلاق نحو التنمية المستدامة والحد من الفقر.

ويرى الاقتصاديون - في مثل الحالة الأفريقية - أن الأمر يتطلب ما يعرف بالدفع القوي Big Push لحشد تلك الثروات في المسار الصحيح للانطلاق الاقتصادي، وبطبيعة الحال فإن ذلك الأمر يتطلب مقومات داعمة وبيئة مواتية تتمثل أهم عناصرها في توفير الاستثمارات اللازمة، والأطر المؤسسية الجيدة، وتطوير رأس المال البشري، والإدارة الرشيدة القائمة على الحوكمة والشفافية، والأطر السياسية والتنظيمية المحفزة والداعمة.

ويمكن فيما يلي الإشارة إلى بعض العناصر الإيجابية التي تهيئ قاعدة عامة للفرص التنموية الزراعية في القارة الأفريقية بوجه عام:

- موقع القارة المتميز والمتوسط بين قارات العالم، وقربها من باقي القارات، وروابط النقل الجيدة معها.

- ينطوي ضعف مستويات الإنتاجية لعناصر الإنتاج الزراعي (أرض - عمل - مياه - ...) على إمكانات كامنة كبيرة للتطوير ومضاعفة تلك المستويات.

- المساحات الكبيرة من الأراضي الصالحة للزراعة التي تزخر بها القارة، تمثل ذخيرة هائلة لزيادة الإنتاج الزراعي وتوفير الأمن الغذائي، ليس فقط لسكان القارة، وإنما أيضاً لغيرهم من سكان العالم.

- في الأوضاع الراهنة، فإن قدراً صغيراً - فقط - من مياه الأنهار والبحيرات العذبة في القارة هو ما يستخدم في الزراعة، ولا تزال الموارد المائية المتاحة كافية لزراعة مساحات هائلة من الأراضي، وهناك - إلى جانب ذلك - إمكانيات واسعة لتطبيق نظم الري، وبخاصة المتطورة منها، لزيادة الإنتاجية ومعدلات التكثيف الزراعي.

- يتوافر لدى القارة موارد كبيرة من العمالة الرخيصة نسبياً، ومع الاهتمام بتأهيلها وتدريبها تصبح قوة ضاربة في مجال التنمية الزراعية.

- تمتلك القارة ثروات كبيرة من الموارد الغابية والرعيوية التي يمكن من خلال إدارتها الرشيدة والمستدامة أن تساهم مساهمة كبيرة في تعزيز التنمية الزراعية والإنتاج الزراعي والغذائي لصالح القارة والتصدير.

- زيادة سكان القارة بمعدلات نمو هي الأعلى عالمياً، إلى جانب زيادة نسبة سكان الحضر، تمثل حافزاً بالغ الأهمية للعمل الجاد والحثيث من أجل زيادة الإنتاج من الغذاء لمواجهة الطلب المحلي المتزايد.

- هناك العديد من الشواهد والآراء التي تدل على أن العائد على الاستثمار الزراعي في أفريقيا يعتبر مرتفعاً بالمقارنة بالعديد من القارات والمناطق الأخرى. يدعم ذلك الأمر وجود بعض التجارب والنماذج الناجحة في بعض دول القارة يمكن الاستفادة من دروسها والبناء عليها.

- تذخر القارة في بعض دولها بثروات هائلة من الخبراء والباحثين والفنيين في مختلف مجالات التنمية الزراعية، فضلاً عن المشروعات والنماذج المتطورة والناجحة. وفي إطار التعاون والتكامل فيما بين دول القارة، يمكن تعظيم الاستفادة من تلك الخبرات وتوسيع قاعدة تلك النماذج والمشروعات.

- تشهد القارة - في السنوات الأخيرة - حالة من التهيؤ للانطلاق في مجال التنمية الزراعية، لا سيما بعد انطلاق البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا CAADP في عام 2003. كما حقق الإنتاج الزراعي في أفريقيا خلال العقود الثلاثة الأخيرة زيادة تقدر بنحو 160%، وهي تقترب من نسبة الزيادة في القارة الآسيوية خلال نفس الفترة والبالغة نحو 174%.

- كان لأزمة الغذاء العالمي عام 2008 تأثيرها الكبير على جذب الأنظار وزيادة الاهتمام بالقارة الأفريقية وأرصدها الموردية الزراعية، كمجال واسع وواعد لزيادة الإنتاج الغذائي، وتحسين أوضاع الأمن الغذائي أفريقيا وعالمياً.

- في السنوات الأخيرة شهدت الأسعار العالمية للمعادن النفيسة وغيرها من الخامات والمعادن، وكذلك النفط، زيادات ملحوظة، وجميعها موارد ناضبة، يمكن الاستفادة من الزيادة في تلك العوائد بتوجيه مقادير مناسبة منها للتنمية الزراعية المستدامة.
- تشهد القارة في الحقبة الأخيرة اهتماماً غير مسبوق في مجال تحسين البنى الأساسية وروابط النقل، وبخاصة الموانئ والطرق، الأمر الذي يضيف من المقومات الداعمة للتسويق المحلي والتصدير للمنتجات الزراعية، وتيسير وتقليل تكاليف نقلها إلى الأسواق. الأمر الذي يعزز تنافسية المنتجات الزراعية في الأسواق المحلية والخارجية، ويضيف بعداً مهماً يشجع على الاستثمار في مختلف الأنشطة الزراعية.
- النظرة التنموية الزراعية المتكاملة، التي تستند إلى فكر ومنظومات سلاسل القيمة، يمكن أن تضيف أبعاداً مهمة للاستثمار والتنمية في مختلف المجالات المرتبطة والداعمة للقطاع الزراعي والقائمة على منتجاته، الأمر الذي يسفر عن تعظيم الوفورات الخارجية التي تحققها التنمية الزراعية، ويعظم من القيمة المضافة المتحققة منها، ويدعم تنافسياتها، فضلاً عن خلق فرص عمل جديدة، وتعظيم المنافع والعوائد المتحققة. يدخل في هذا الإطار - على سبيل المثال لا الحصر - مجالات تصنيع المعدات الزراعية ومدخلات الإنتاج الزراعي، وتجهيز وإعداد وتصنيع المنتجات الزراعية والغذائية، وما يرتبط بذلك من خدمات النقل والتخزين والتبريد، وغيرها.
- مع زيادة تركيز السكان في المدن، تصبح هناك حاجة ملحة لتشجيع أنماط من الزراعات الحديثة والمكثفة في المناطق المتاخمة للمدن، في صورة مشروعات زراعية تجارية واستثمارية تشمل زراعة الخضروات والمنتجات البستانية عامة، ومزارع الدواجن والحيوانات الأخرى، ومزارع إنتاج الألبان والبيض، ومزارع تربية الأحياء المائية، وغيرها. وإذا ما جرى تنفيذ مثل تلك المشروعات بطريقة سليمة وفي إطار ظروف مواتية ومشجعة، فإنها تمثل مكوناً مهماً من مكونات التنمية الزراعية والغذائية التي يمكنها المساهمة الفاعلة والملموسة في توفير الغذاء لسكان المدن وتوفير فرص ومجالات جديدة للعمل، فضلاً عن كونها تمثل أنماطاً رائدة يحتذى بها من أنماط الزراعات الحديثة والمتطورة.

إذا كانت دول القارة الأفريقية - جميعها أو معظمها - لديها العديد من الفرص والإمكانات الكامنة للتنمية الزراعية، فإنها تعتبر ميداناً خصباً لمختلف أشكال ومجالات التعاون والاستثمار الزراعي، إلا أن الأمر قد يتطلب طرح بعض المقترحات الخاصة بترتيب الأولويات للمناطق والدول التي يمكن أن تكون في مقدمة الاهتمام المصري في هذه المجالات. وبطبيعة الحال فإن ما يمكن طرحه من مقترحات في هذا الشأن إنما يركز على بعض المعايير والمؤشرات التي جرى تناولها في هذا الفصل من الدراسة. ومن بينها ما يتعلق بالإمكانات الموردية المتاحة في كل دولة، وما إذا كانت تجمعها مع مصر شراكات

اقتصادية أو تجارية أو موريدية، إلى جانب بعض الاعتبارات الجغرافية واللوجستية التي سيتم تناولها تفصيلاً في الفصل الرابع من هذه الدراسة.

واسترشاداً بما توافر من البيانات والمعلومات، يمكن بنهاية هذا الفصل اقتراح قائمة الدول ذات الأولوية للتعاون والاستثمار الزراعي المصري الأفريقي وفقاً لما يتوفر لديها من الإمكانيات الموريدية المرتفعة من الأراضي الصالحة للزراعة والموارد المائية، لتشمل نحو عشرين دولة. ثمانية منها تنتمي إلى إقليم شرق أفريقيا وهي كل من السودان، جنوب السودان، أوغندا، أثيوبيا، كينيا، تنزانيا، رواندا، وإريتريا. وست دول تنتمي إلى إقليم غرب أفريقيا وتشمل النيجر، بوركينا فاسو، مالي، توجو، غانا، وساحل العاج. وفي إقليم وسط أفريقيا ثلاث دول هي جمهورية الكونغو الديمقراطية، تشاد، والكاميرون. وفي إقليم الجنوب الأفريقي ثلاث دول أيضاً وهي زامبيا، أنجولا، وموزمبيق.

الفصل الثالث

التعاون المصري الأفريقي في مجال الثروة السمكية(*)

مقدمة

تمتلك القارة الأفريقية مساحات شاسعة من المسطحات المائية تتمثل في سواحل المحيط الأطلنطي والهندي والبحرين المتوسط والأحمر، بالإضافة إلى المسطحات الداخلية من أنهار وبحيرات وبرك وسدود، حيث تغطي المسطحات المائية حوالي 520 ألف كم²، وتقدر أطوال الأنهار الرئيسية بحوالي 35 ألف كم⁽¹⁾.

ولقطاع الثروة السمكية دور مهم في القارة الأفريقية، يتمثل في توفير الغذاء والأمن الغذائي وسبل المعيشة وتوفير فرص العمل وتعزيز التجارة الخارجية والحفاظ على التنوع البيولوجي، حيث يساهم في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية لأكثر من 200 مليون أفريقي، كما يوفر الدخل لأكثر من 10 مليون نسمة من سكان القارة، حيث يعيش أكثر من 46% منهم في فقر مدقع وهي نسبة في ارتفاع مستمر⁽²⁾. ومع ذلك وطبقاً لتقرير الأمن الغذائي الذي أصدرته منظمة الأغذية والزراعة العالمية عام 2017، فإن هناك ارتفاعاً لمستوى الجوع في معظم الدول الأفريقية، بسبب ارتفاع نسبة السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد نظراً لعدم قدرتهم على الحصول على الغذاء، بجانب عوامل أخرى. ويمكن للأسماك كمصدر "غذاء غني للفقراء" أن تؤدي دوراً مهماً في تحسين الأمن الغذائي في أفريقيا، فهناك أكثر من 200 مليون أفريقي يأكلون الأسماك بانتظام، وأنها توفر حوالي 22% من احتياجات البروتين في أفريقيا جنوب الصحراء⁽³⁾.

3-1 أهمية التعاون المصري الأفريقي في مجال الثروة السمكية

تتمثل أهمية التعاون المصري الأفريقي في مجال الثروة السمكية في الآتي:
إن شح الموارد المائية والصيد الجائر والزيادة السكانية في مصر أصبح يمثل تهديداً مباشراً لاستدامة الإنتاج السمكي وعدم كفاية الأمن الغذائي من الأسماك، مما يتطلب البحث عن مصادر بديلة.
من جانب آخر، تعتبر أفريقيا امتداداً جغرافياً واستراتيجياً لمصر، وأن توفر الموارد السمكية في القارة الأفريقية يمكن أن يساهم في تحقيق الأمن الغذائي المصري من الأسماك والمنتجات البحرية لكل من مصر والدول الأفريقية.

* تجدر الإشارة إلى أن عدم توفر بيانات حديثة عن بعض القضايا والدول محل الدراسة في هذا الفصل كان أحد المحددات التي واجهت إجراء مزيد من التحليل.

(1) FAO, Fishery and Aquaculture Statistics 2016.

(2) www.qu.Int/maritime

(3) World Fish Centre, Fish and Fish Security in Africa, 2016.

تواجه العديد من الدول الأفريقية ضغوطاً داخلية مشتركة ومتشابهة فيما يتعلق بالتغذية والأمن الغذائي من الأسماك والمنتجات البحرية والنمو السكاني، وضغوطاً خارجية مثل التغير المناخي، مما يتطلب تكاتف الجهود والتعاون المشترك فيما بينها لمواجهة هذه الضغوط، واستغلال الموارد السمكية بشكل كامل ومستدام.

في ضوء المستجدات الاقتصادية التي حدثت خلال العقود الماضية أصبح التحدي الرئيسي الذي يواجه مصر وبقية الدول الأفريقية، هو الحد من الفقر ومواجهة ارتفاع أسعار المواد الغذائية، مما جعل ضرورة التعاون في مجال مكافحة الجوع وتحقيق الأمن الغذائي، أكثر حاجة من أي وقت مضى، وأن تكامل القدرات المالية والفنية، مع الموارد المائية الكبيرة التي تتمتع بها القارة سيساهم في حل مشاكل الأمن الغذائي وتحديات التنمية المستدامة للموارد السمكية في القارة.

وجدير بالإشارة أنه تتوفر في مصر الخبرات في مجال الصيد والاستزراع السمكي والقطاعات المساعدة مثل بناء سفن الصيد - تصنيع الأسماك - المفرخات السمكية - صناعة الأعلاف - بالإضافة إلى مراكز ومعاهد وكليات الثروة السمكية. وهو ما يتيح فرص تعاون مع الدول الأفريقية في هذه المجالات سواء عن طريق القطاع الحكومي، أو الخاص، أو التعاوني.

إن أمام القارة الأفريقية فرصة كبيرة للانتقال بمصايد الأسماك والمزارع السمكية لكي تصبح منتجة ومستدامة وذات ربحية، وذلك من خلال تعزيز الإدارة التعاونية الإقليمية للموارد المشتركة، والتي تمكن الدول الأفريقية من تطوير أساليب الاستغلال المناسبة للمصايد الطبيعية والمزارع السمكية، وتؤدي إلى تحقيق فوائد مستدامة للجميع.

3-2 الوضع الراهن للموارد السمكية في أفريقيا

يتكون قطاع الإنتاج السمكي في الدول الأفريقية من المصايد البحرية، وتشمل المصايد الحرفية الصغيرة والصناعية، والمصايد الداخلية والاستزراع السمكي، والتي تمثل رأس مال طبيعي مهم لمعظم الدول الأفريقية لتوفير العديد من العوائد الاجتماعية والاقتصادية تشمل التغذية والأمن الغذائي وفرص العمل وتوفير العملات الأجنبية من خلال التصدير.

وقد تطور الإنتاج الكلي للأسماك من المصايد الطبيعية (بحرية وداخلية) والمزارع السمكية من حوالي 9.1 مليون طن عام 2010 إلى حوالي 11.3 مليون طن عام 2016 بزيادة قدرها 2.20 مليون طن تمثل حوالي 24% من إنتاج 2010⁽¹⁾.

⁽¹⁾ FAO, Fishery and Aquaculture Statistics, 2016.

3-2-1 تطور إنتاج المصايد الطبيعية (مصايد المياه البحرية والمياه الداخلية)

قدر إنتاج المصايد الطبيعية عام 2016 بحوالي 9.28 مليون طن تمثل حوالي 10.2% من إجمالي الإنتاج العالمي، كما يتضح من جدول (3-1).

جدول (3-1)

إنتاج المصايد الطبيعية في أفريقيا

السنة	المياه الداخلية	المياه البحرية	الإجمالي	% من الإنتاج العالمي
	ألف طن	ألف طن	ألف طن	
2010	2619.7	5174.9	7794.6	8.9%
2016	2863.9	6414.6	9278.5	10.2%

Source:FAO, Fishery and Aquaculture Statistics, 2017

وقد ارتفعت نسبة إنتاج المصايد البحرية لتمثل حوالي 69.1% من مجموع الإنتاج من المصايد الطبيعية، ويرجع ذلك إلى زيادة امتداد المناطق الاقتصادية الخالصة الوطنية إلى 200 ميل بحري، واتفاقيات الصيد الموقعة بين الدول الأجنبية خاصة الأوروبية، وزيادة جهد الصيد.

3-2-2 تطور إنتاج المزارع السمكية

يوضح جدول (3-2) تطور إنتاج المزارع السمكية بين عامي 2010، 2016.

جدول (3-2)

تطور إنتاج المزارع السمكية في أفريقيا بين عامي 2010-2016

السنة	الإنتاج الإجمالي (ألف طن)	% من الإنتاج العالمي
2010	1285.7	2.18
2016	1982.0	2.48

Source:FAO, Fishery and Aquaculture Statistics, 2017

ومنه يتضح أن إنتاج القارة الأفريقية من المزارع السمكية زاد من حوالي 1.2 مليون طن عام 2010 إلى حوالي 2 مليون طن عام 2016، بزيادة قدرها 80%، وترجع زيادة الإنتاج بشكل رئيسي إلى زيادة الإنتاج من الاستزراع السمكي في بعض الدول الأفريقية مثل مصر والمغرب وتونس ونيجيريا.

3-2-3 العمالة في قطاع الإنتاج السمكي والخدمات المساعدة

طبقاً للبيانات المتاحة⁽¹⁾ قدرت أعداد العمالة في مصايد الأسماك والمزارع السمكية والخدمات المساعدة بحوالي 12.3 مليون عام 2014 موزعة على النحو الوارد بالجدول التالي:

جدول (3-3)

توزيع العمالة الأفريقية في قطاع الإنتاج السمكي والخدمات المساعدة عام 2014

مصادر الإنتاج	إجمالي أعداد العاملين (ألف عامل)	% من إجمالي العاملين بقطاع الإنتاج السمكي
أولاً: المصايد الداخلية	4958	40.4
- عمالة صيد	3370	68
- عمالة أنشطة مساعدة	1588	32
ثانياً: المصايد البحرية الحرفية	4042	32.9
- عمالة صيد	1876	46.4
- عمالة أنشطة مساعدة	2166	53.6
ثالثاً: المصايد البحرية الصناعية	2349	19.2
- عمالة صيد	901	38.4
- عمالة أنشطة مساعدة	1448	61.6
رابعاً: المزارع السمكية	920	7.5
الإجمالي	12269	100

Source: FAO, The value of African Fisheries and Aquaculture No, 1093, FIPS, 2015

4-2-3 استهلاك الأسماك

يقدر متوسط نصيب الفرد من إمدادات الأسماك في السنة بحوالي 10.1 كجم وهو متوسط منخفض كثيراً عن المتوسط العالمي والذي يقدر بحوالي 19.8 كجم، ومن المتوقع أن ينخفض نصيب الفرد من الأسماك في أفريقيا سنوياً، ليصل بحلول عام 2030 إلى 9.6 كجم، وذلك نتيجة النمو السكاني بمعدلات تفوق المعروض من الإمدادات السمكية⁽²⁾.

5-2-3 المساهمة النسبية لقطاع الثروة السمكية في الناتج المحلي

تساهم المصايد الحرفية بالنصيب الأكبر في الناتج المحلي لقطاع الإنتاج السمكي بأفريقيا، يليها المصايد الصناعية، ثم المصايد الداخلية وذلك على النحو المبين بالجدول (3-4).

⁽¹⁾ FAO, The value of African Fisheries and Aquaculture No, 1093, FIPS, 2015.

⁽²⁾ Ibid.

وقد تتباين هذه النسب من دولة إلى أخرى بالقارة، إذ تزيد مساهمة المصايد البحرية بالدول الساحلية في شرق وشمال غرب أفريقيا، حيث تسود المصايد البحرية الصناعية في كل من ناميبيا وموريتانيا، في حين تزداد مساهمة المصايد الداخلية بالدول غير الساحلية بقطاع وسط القارة، بينما تزيد مساهمة قطاع المزارع السمكية في دول مثل: مصر، أوغندا، نيجيريا، زيمبابوي، ومدغشقر.

جدول رقم (3-4)

مساهمة مصادر الإنتاج السمكي في الناتج المحلي من الأسماك عام 2014

المصادر	النسبة من الناتج المحلي الإجمالي %
المصايد السمكية الداخلية*	26
المصايد السمكية الحرفية	34
المصايد السمكية الصناعية	29
المزارع السمكية	11
الإجمالي	100

Source: FAO, The value of African Fisheries and Aquaculture No, 1093, FIPS, 2015

* المصايد الداخلية تشمل المسطحات المائية غير الساحلية، والحرفية الشراعية والآلية الصغيرة.

3-2-6 التجارة الخارجية السمكية:

بلغ إجمالي صادرات القارة الأفريقية من الأسماك عام 2016 حوالي 2.78 مليون طن، بما يعادل 7.2% من إجمالي حجم الصادرات العالمية من الأسماك في هذا العام، في المقابل بلغ إجمالي واردات القارة في العام نفسه حوالي 4.2 مليون طن، ويمثل حوالي 10.7% من إجمالي حجم الواردات العالمية من الأسماك، وعليه فإن الميزان التجاري السمكي ليس في صالح القارة الأفريقية (جدول رقم 3-5).

جدول (3-5)

إجمالي صادرات وواردات الأسماك في أفريقيا عام 2016

البيان	الصادرات	الواردات
الكمية (ألف طن)	2782	4239
% من إجمالي العام	7.17	10.72

Source: FAO, Fishery and Aquaculture Statistics, 2017

3-3 التحديات التي تواجه قطاع الإنتاج السمكي في أفريقيا:

يواجه قطاع الأسماك بأفريقيا عدداً من المعوقات والتحديات نذكر منها ما يلي:

3-3-1 التحديات التي تواجه قطاع المصايد الطبيعية:

- **التغير المناخي:** إن التغيرات المناخية وما يصاحبها من ارتفاع محتمل في مناسيب أسطح البحار، وزيادة احتمالات تكرار العواصف، والتغير في نظام الأمواج، سوف يؤثر بلا شك في نشاط الصيد، بتقليص عدد أيامه، فضلاً عن كمية الأسماك المصادة ونوعيتها.
- **الصيد المفرط وغير القانوني:** تشير التقديرات إلى ارتفاع نسبة الصيد غير القانوني بسواحل غرب أفريقيا بنسبة 40%، وقدرت الخسائر الإجمالية الناجمة عن الصيد غير القانوني دون إبلاغ أو تنظيم في المناطق الاقتصادية الخالصة في أفريقيا جنوب الصحراء عام 2014 بنحو 973 مليون دولار⁽¹⁾.

كما أن الصيد غير القانوني من قبل سفن الصيد والتصنيع الأجنبية، والصيادين غير المسجلين بدول غرب أفريقيا المطلّة على مياه المحيط الأطلسي (موريتانيا والسنغال وغانا وغينيا وبيساو وليبيريا وسيراليون)، قد أسهمت في انخفاض مخزونات العديد من أنواع الأسماك المهمة. فاستخدام السفن الكبرى لشباك الجر القاعي بالمنطقة الاقتصادية الخالصة بدول المنطقة يتسبب في تدمير عوائل الأسماك عند قاع المحيط، واستنزاف آلاف الأطنان من المخزون السمكي، بالإضافة إلى الضغوط الناجمة عن استخدام الشباك البلاستيكية، والديناميت، والتحاويط التي تجلب كميات كبيرة من الأسماك، ولكنها تقتل زريعة الأسماك قبل أن تتاح لها الفرصة الكافية للنمو والتكاثر.

وقد جدد الاتحاد الأوروبي في يوليو 2015، مع موريتانيا اتفاقية صيد الأسماك التي تعود إلى عام 1987 وذلك لمدة أربع سنوات، والتي ستسمح لأكثر من مائة سفينة صيد أوروبية بدخول المياه الموريتانية، وهذا الاتفاق يسمح لسفن الاتحاد الأوروبي باصطياد أسماك الجمبري والتونة والأسماك القاعية والأسماك البحرية بكميات تصل إلى حوالي 280 ألف طن سنوياً. وعلي الرغم من أن موريتانيا تلقت أكثر من بليون يورو خلال السنوات الـ 25 الماضية، فإن استفادة مجتمعات الصيادين المحلية من ذلك قليلة، ولا تزال سفنها متهاكة، وقد وضعت في منافسة مع سفن الاتحاد الأوروبي المتقدمة، ومع النقص المتزايد للأسماك فإن الصيادين المحليين أصبحوا مضطرين إلى القيام برحلات صيد بعيدة في الأعماق مما يعرضهم للخطر.

⁽¹⁾Green Peace, African Fisheries Paradise at Crossroads, Investing Chinese Companies Illegal Fishing Practices in West Africa, May 2015, Pp., 13-14.

كذلك تعاني مصايد الأسماك الداخلية من مشكلة الاستغلال الجائر لمواردها، فقد شهدت بحيرة فيكتوريا - على سبيل المثال - خلال السنوات الأخيرة زيادة كبيرة في أعداد الصيادين، وزيادة أعداد مصانع الأسماك، واشتداد المنافسة فيما بينها، مما أسهم في ارتفاع كميات الصيد بشكل مضطرب لينعكس سلباً على الزريعة السمكية بالبحيرة، وبالتالي قدرتها على الإنتاج⁽¹⁾.

- **النمو السكاني:** من المتوقع أن ينخفض نصيب الفرد من الأسماك في أفريقيا خلال الفترة (2016 - 2030) بمعدل 0.2% سنوياً، ليصل عام 2030 إلى 9.6 كجم/فرد، نتيجة النمو السكاني بمعدلات تفوق المعروض من الإمدادات.

- **التدهور البيئي:** تشهد العديد من المصايد السمكية بالقارة تغيرات بيئية كبيرة تؤثر بالسلب على إنتاجها من الأسماك، والمثال على ذلك بحيرة توركانا التي تقع على الحدود بين إثيوبيا وكينيا والتي تشهد تدهوراً نتيجة انخفاض مستوى المياه في البحيرة بسبب الجفاف الدائم والتبخر وترسب الطمي، بالإضافة إلى أن بناء السدود على نهر أومو وهو النهر الرئيسي الذي يمد البحيرة بالمياه، قد أثر سلباً على مستويات المياه بالبحيرة، وانعكس ذلك على الظروف الاجتماعية لآلاف الصيادين الذين يعتمدون على البحيرة.

كذلك يؤثر التلوث المائي بشكل سلبي على الموارد السمكية سواء من حيث الكم أو النوع، ويعتبر تسرب البقع الزيتية من ناقلات النفط هو أهم مصدر للتلوث، فعلى سبيل المثال تلوث الشواطئ الموريتانية والتونسية (سواحل قرقنة) في نوفمبر 2017، والذي تسبب في موت الإسفنج، ونفوق أعداد كبيرة من الأسماك، والإضرار بالشعاب المرجانية على سواحل العديد من الدول، تشكل جميعها عوامل حيوية للتجمعات السمكية البحرية والتي تتعرض لتهديدات، إما بسبب التلوث، أو التنمية الساحلية غير المخططة، كما تتلقى المصايد الداخلية كميات ضخمة من مخلفات الصرف الصحي والزراعي والصناعي بسبب ضعف أو انعدام البيئة التحتية في العديد من دول القارة.

- **نقص عناصر البنية الأساسية:** تعاني العديد من الدول الأفريقية من نقص أو عدم توفر مواني الصيد ومواقع الإنزال المناسبة والتي توفر أرصفة للسفن، وإمدادات الوقود، ووسائل النقل المبردة وثلاجات الحفظ، وورش الإصلاح والصيانة، ومصانع الثلج وغيرها.

3-2-3 التحديات التي تواجه قطاع الاستزراع السمكي:

تتمثل أهم التحديات التي تواجه قطاع الاستزراع السمكي في معظم الدول الأفريقية فيما يلي:

- انخفاض مستوى جودة المياه وتلوثها.

⁽¹⁾Odada, E. O., et al., Mitigation of Environmental Problems in Lake Victoria, East Africa Causal Chain and Policy Option Analysis, Ambio Vol. 33 no. 1-2, 2004.

- عدم توفر زريعة وأصبعيات الأسماك بالأعداد الكافية بسبب عدم توفر المفرخات.
- ممارسات الاستزراع غير الرشيدة.
- ارتفاع تكاليف المدخلات خاصة الأعلاف.
- محدودية الأنواع السمكية المتاحة للاستزراع، حيث لايزال التركيز على مزارع المياه العذبة، بينما لا يحظى استزراع الأسماك البحرية بنفس الاهتمام.
- ضعف إمكانيات الحصول على القروض.
- محدودية الأسواق، حيث يتم الإنتاج بشكل رئيسي للسوق المحلي ولا يتم التصدير إلا في أضيق الحدود.
- منافسة أسماك المصايد الطبيعية والتي غالباً ما تكون أسعارها أقل من أسعار الأسماك المستزرعة بسبب انخفاض تكلفة الإنتاج.
- العوامل الطبيعية مثل الفيضانات السنوية والجفاف الذي تتعرض له بعض مناطق القارة في بعض المواسم مما يؤثر سلباً على تنمية الاستزراع السمكي.

وفي إطار مواجهة هذه التحديات والمساهمة في التخفيف من آثارها نظمت مصر خلال شهر سبتمبر عام 2018 ورشة عمل عن "تعزيز القدرة المؤسسية لدعم حوكمة قطاع الثروة السمكية في أفريقيا"، اشتركت فيها كل من: بوركينا فاسو - أفريقيا الوسطى - الكونغو برازافيل - الجابون - أوغندا - غانا - سيراليون - الكاميرون، وقد تم الاتفاق خلال هذه الورشة على التعاون بين مصر وتلك الدول في المجالات الآتية:

- تنظيم وحدات تدريبية للكوادر الأفريقية.
- إيفاد خبراء مصريين لنقل الخبرة المصرية.
- إنشاء مزرعة سمكية في بوركينا فاسو.
- إنشاء مفرخات لتوفير زريعة الأسماك.
- القيام ببحوث مشتركة لتنمية وتطوير الموارد السمكية.

3-4 الاستراتيجية البحرية المتكاملة لأفريقيا لعام 2050⁽¹⁾:

وهي وثيقة وضعها الاتحاد الأفريقي توفر إطاراً واسعاً للحماية والاستغلال المستدام للمجال البحري الأفريقي وتتضمن رؤية واضحة المعالم وأهدافاً قابلة للتطبيق وخطة عمل لتفعيلها، ومن أهم ما جاء بها بشأن مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية ما يلي:

(1) www.au.Int.Maritime

- تشجيع جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على مواصلة تطوير مصايد الأسماك الداخلية وتربية الأحياء المائية بشكل مستدام.
- دمج وتنفيذ السياسات المشتركة لمصايد الأسماك لحفظ وإدارة واستغلال الأرصدة السمكية في المناطق البحرية المشتركة.
- التعاون للمحافظة على الموارد البحرية الحية، من خلال التنسيق بين الدول أعضاء الاتحاد الأفريقي، وبالتعاون مع المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك، وتطبيق أحكام مواد اتفاقية قانون البحار.
- تحديد المناطق المحمية البحرية في المسطحات المشتركة، وتطبيق القواعد والأنظمة الخاصة بها، باعتبارها وسيلة للحفاظ على التنوع البيولوجي البحري، وحماية الأنواع البحرية المهددة بالانقراض بسبب الصيد الجائر.
- إنشاء مركز أفريقي للبيانات البحرية يكون من مهامه القيام بتحليل البيانات والاتجاهات والقيام بأنشطة البحث والتطوير.

3-5 الوضع الحالي لمصايد الأسماك والمزارع السمكية في دول حوض النيل⁽¹⁾:

3-5-1 مقدمة:

تضم منطقة حوض النيل عشرة دول وتغطي مساحة جغرافية كبيرة ومتفرقة، وهي مقسمة إلى منطقتين فرعيتين:

- منطقة حوض النيل الشرقي: وتضم خمس دول هي مصر والسودان وجنوب السودان وأثيوبيا وإريتريا.
- منطقة بحيرات النيل الاستوائية. وتضم ست دول هي بروندي، ورواندا، وتنزانيا، وكينيا، وأوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

وتوفر المسطحات المائية المختلفة في الإقليم إمكانيات هائلة لمصايد الأسماك والاستزراع السمكي، وتشمل هذه المسطحات المحيط الهندي (كينيا، تنزانيا)، والمحيط الأطلسي (جمهورية الكونغو الديمقراطية) والبحر الأحمر (مصر، السودان، إريتريا) والبحر المتوسط (مصر)، والعديد من الخلجان والبحيرات الساحلية، والأنهار والتي من أهمها نهر النيل، والبحيرات الطبيعية والصناعية (الخرانات) والمستنقعات.

⁽¹⁾ Ahmed Barrania & Hosam Nagaty, Fish Trade in Nile Basin Countries, INP, 2007.

ويقدر طول الساحل لبلدان الإقليم بحوالي 142.84 ألف كم، ومساحة الرصيف القاري (المنطقة الساحلية المتميزة على عمق 200 متر) حوالي 2.13 مليون كم²، وتقدر مساحة المياه الداخلية بحوالي 211.23 ألف كم².

ويقدر متوسط الإنتاج السمكي السنوي في جميع دول حوض النيل بحوالي 1.8 مليون طن سنوياً، يأتي ثلثه من الصيد في الأنهار والمياه المالحة، والثلث المتبقي يأتي من المزارع السمكية.

3-5-2 المصايد الطبيعية:

تعتبر المصايد الطبيعية موارد عابرة للحدود، خاصة المصايد الداخلية، وتعتمد استدامة هذه المصايد على المحافظة على النظم الأيكولوجية في المياه العذبة، من خلال وضع خطط الإدارة المستدامة، والتي تعتمد بشكل كبير على التعاون سواء على مستوى الإقليم، أو الولايات، أو المقاطعات، أو الدول لتحقيق الاستفادة الكاملة من مصايد الأسماك في دول الإقليم.

وأنواع الأسماك متعددة في دول حوض النيل وتشمل أسماك البلطي والبياض وغيرها من أسماك المياه العذبة لنهر النيل وروافده وبحيراته ومستنقعاته ضحلة المياه، والأسماك البحرية وخاصة أسماك التونة بالنسبة للدول المطلة على المحيط الهندي خاصة إريتريا وتنزانيا. وغالباً ما يتم صيدها بوسائل الصيد البدائية، وبالتالي تحقق إنتاجاً أقل من المتاح في حالة استخدام الوسائل الأكثر حداثة سواء في الصيد، أو التصنيع، أو التصدير، كما أن نسبة الفاقد عالية وتتراوح بين 10 - 30% من حجم المصيد. ويمكن القول إن نحو 90% من إجمالي صيد الأسماك في دول حوض النيل يتم من البحيرات والمياه العذبة، وإن 10% فقط من السواحل على البحرين المتوسط والأحمر، والمحيط الهندي والأطلسي، وبالتالي فقد وصل الأمر إلى مرحلة الصيد الجائر Over fishing في النهر وبحيراته، وفي نفس الوقت فإن الاهتمام بالتوسع في الصيد البحري في سواحل دول الحوض يعد ضعيفاً بسبب انخفاض مستوى التقنيات المستخدمة.

وتقدر حصة الصيد من المصايد الطبيعية (الأنهار والبحار) في أوغندا بحوالي 375 ألف طن سنوياً، مقابل 340 ألف طن سنوياً في مصر، 282 ألف طن في تنزانيا، 212 ألف طن في كينيا، 57 ألف طن في السودان، ثم تأتي بوروندي وأثيوبيا ورواندا بكميات متفاوتة تتراوح من 17 ألف طن في أعلاها إلى ألف طن في أقلها، و500 طن فقط في إريتريا.

3-5-3 المزارع السمكية:

يقدر متوسط إنتاج المزارع السمكية بدول حوض النيل سنوياً بحوالي 357.8 ألف طن، يمثل حوالي 23.9% من إجمالي الإنتاج، وخلال السنوات الأخيرة ارتفعت مساهمة المزارع السمكية في مصر

والتي تعتبر المنتج الرئيسي للأسماك من المزارع السمكية على مستوى القارة، حيث تنتج حوالي 96% من إجمالي إنتاج المزارع السمكية بدول حوض النيل، واكتسبت مصر خبرة كبيرة في هذا المجال، كما بدأت مؤخراً بعض دول الحوض مثل كينيا وأوغندا الاهتمام بإقامة المزارع السمكية.

3-5-4 استهلاك الأسماك:

تعتبر الأسماك المصدر الرئيسي للبروتين الحيواني الرخيص للشعوب الفقيرة لدول حوض النيل لعدم قدرة الغالبية على شراء اللحوم الحمراء، أو حتى الدواجن بسبب ارتفاع نسبة الفقر بين الغالبية العظمى من السكان. ويقدر متوسط استهلاك الفرد في دول الإقليم بحوالي سبعة كجم مقارنة بالمتوسط العالمي المقدر بحوالي 17 كجم/ سنوياً.

وبصفة عامة، فإن جميع دول الإقليم لديها معدلات استهلاك منخفضة من الأسماك (باستثناء مصر)، كما يتضح من الجدول رقم (3-6)، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى انخفاض مستوى الإنتاج، وارتفاع معدل الزيادة السكانية، ونقص الموارد المالية لاستيراد الأسماك كمكمل للإمدادات المحلية، بالإضافة إلى أنه في بعض الدول يعيش السكان في مناطق نائية لا تتوفر لها وسائل المواصلات ويحصلون على كميات قليلة من الأسماك. وبصفة عامة، فإن المستهلكين يفضلون الأسماك الطازجة عن المجمدة، إلا أن الأسماك المدخنة والمجففة المحلية شائعة الاستهلاك، ويرجع ذلك إلى نقص وسائل الحفظ والتبريد بالعديد من دول حوض النيل.

جدول رقم (3-6)

نصيب الفرد من إمدادات الأسماك، ونسبة البروتين السمكي
لإجمالي البروتين الحيواني في دول حوض النيل في عام 2013

الدولة	نصيب الفرد من إمدادات الأسماك كجم /سنة	نسبة البروتين السمكي من البروتين الحيواني
السودان	1.1	1.1
جنوب السودان	2.2	
إريتريا	0.6	2.8
أوغندا	12.5	20.1
كينيا	4.1	7.3
رواندا	4.5	25.1
تنزانيا	7.2	22.5
بوروندي	2.0	28.1
أثيوبيا	0.4	1.6
الكونغو الديمقراطية	5.2	37.5
مصر	22.1	24.00

Source: FAO, Fisheries and Aquaculture Statistics, 2016

3-5-5 تجارة الأسماك:

تساهم دول حوض النيل وسكانها البالغ عددهم أكثر من 400 مليون نسمة بدور محدود في تجارة الأسماك، فبينما زادت تجارة الأسماك العالمية زيادة كبيرة، اتجهت تجارة الأسماك في إقليم حوض النيل إلى الانخفاض.

ومعظم دول المنطقة تصدر وتستورد الأسماك ومنتجاتها باستثناء رواندا، وتصدر كل من بوروندي، والكونغو الديمقراطية، وإرتيريا، وأثيوبيا كميات محدودة، وتعد مصر من أكبر دول الحوض استيراداً للأسماك، حيث تستورد 241.6 ألف طن بقيمة تقدر بحوالي 134.2 مليون دولار أمريكي، تليها الكونغو الديمقراطية بحوالي 66.4 ألف طن بقيمة 45 مليون دولار أمريكي، وكينيا 13.9 مليون طن بقيمة 4 مليون دولار أمريكي.

وبصفة عامة فإن منطقة حوض النيل تعد مستورداً صافياً للأسماك والمنتجات السمكية، ولديها عجز في الميزان التجاري سواء من حيث الكمية أو القيمة، حيث تزيد كميات الواردات عن الصادرات، ويعتبر الاتحاد الأوروبي السوق الرئيسي لمعظم دول الإقليم، الذي يستحوذ على حوالي 64% من إجمالي كمية صادرات الأسماك من الإقليم. ويتم تسويق المنتجات السمكية المصنعة في القطاع الحرفي في الأسواق الداخلية، ولذا لا يتم تسجيلها ضمن بيانات التجارة.

3-5-6 التحديات التي تواجه الإنتاج السمكي:

يواجه قطاع الإنتاج السمكي بدول حوض النيل العديد من التحديات التي تؤثر في تنميته واستدامته من أهمها:

- التحديات الاجتماعية، حيث يعيش الصيادون في تجمعات معزولة على طول شواطئ المياه الساحلية أو الداخلية، وارتفاع نسبة الأمية.
- ضعف مكونات البنية الأساسية مثل سفن الصيد والمواني ومواقع الإنزال (Landing sites)، وثلاجات الحفظ، والإمداد بالوقود والتلج، وورش الإصلاح والصيانة، ووسائل الاتصال، وشبكة الطرق.
- انخفاض دخول سكان المناطق الريفية، ودخول الصيادين، وبالتالي ضعف قدرتهم على توفير معدات صيد وحفظ الأسماك.
- صعوبة توفير العملات الأجنبية التي تعوق إمكانية توفير معدات الصيد، ووسائل التداول الحديثة، وكذلك مدخلات الإنتاج السمكي المختلفة.

- صعوبة الحصول على الائتمان في معظم دول الحوض، وغالباً ما تكون شروطه أكبر من قدرات الصيادين والتجار، مما يعوق إمكانيات التوسع في النشاط الإنتاجي والتسويقي.
- الاضطرابات السياسية في العديد من الدول التي تؤثر بشكل كبير على استقرار مجتمعات الصيادين، وتؤثر بشكل أكبر على تسويق الأسماك سواء داخلياً أو خارجياً.

3-6 بعض الدول المختارة للتعاون مع مصر في مجال الثروة السمكية وفرص

ومجالات التعاون:

3-6-1 غانا (1)

أولاً- نبذة عامة

- يغطي دولة غانا عدد كبير من المسطحات المائية من أهمها:
 - بحيرة فولتا وهي أكبر بحيرة من صنع الإنسان في العالم من حيث المساحة (8480 كم²)، وثالث أكبر بحيرة في العالم من حيث الحجم، حيث يقدر طول سواحلها بحوالي 5200 كم، ويقدر متوسط عمقها بحوالي 18.8 متر، ويصل أعماق أجزاء البحيرة إلى حوالي 90 متراً، ويقدر الارتفاع ما بين 2-6 أمتار.
 - بحيرة بوسومتوي Bosomtwi وهي أكبر بحيرة طبيعية في غانا، وتقدر مساحتها بحوالي 48 كم²، ويصل عمقها إلى حوالي 72 متراً في بعض الأجزاء. وتشمل البحيرات الرئيسية الأخرى سونجا وساكومونو وموني وبحيرة كيتا.
 - الخزانات المائية من أهمها خزان كبونج Kpong جنوب بحيرة فولتا، وتوجد خزانات أخرى مثل تونو Tono و فيا vea في أعالي المنطقة الغربية، و داوهمي Dawhemy و ويبجا weija قرب أكرا، و باراكسي Barakese قرب كيماش. وحوالي 92% من الخزانات مساحتها أقل من 100 هكتار، بالإضافة إلى ذلك توجد حوالي 90 بحيرة مالحة على طول الساحل تبلغ مساحتها الإجمالية حوالي 400 كم².

وتعد الأسماك من المنتجات الغذائية المهمة في غانا التي تعد من أكثر الدول المستهلكة للأسماك في غرب أفريقيا، حيث يمثل الإنفاق على الأسماك حوالي 22.2% من مجمل الإنفاق الأسري على الطعام، ولفترة طويلة ظلت الأسماك المصدر المفضل والأرخص للبروتين الحيواني، حيث يتم استهلاك حوالي 75% من إجمالي الإنتاج السنوي محلياً. وقد بلغ نصيب الفرد من الأسماك حوالي 25 كجم سنوياً، وهو يعد واحداً من أعلى المعدلات في إقليم جنوب الصحراء في أفريقيا، وهو ما يمثل 60% من البروتين الحيواني في الغذاء الوطني، ويقدر إجمالي الطلب الكلي على الأسماك بأكثر من مليون طن سنوياً، يغطي الإنتاج المحلي حوالي 50% فقط من إجمالي الاستهلاك الكلي، حيث قدر إجمالي العجز

(1) FAO Fishery country profile, Ghana, 2016.

السنوي من الأسماك بحوالي 534 ألف طن عام 2013، وتمثل أسماك البلطي أحد أهم المأكولات البحرية والمطلوبة بشدة في المراكز الريفية والحضرية في غانا.

وقد انخفض حجم الواردات بسبب عدم توفر العملات الأجنبية، حيث تلعب الواردات دوراً مهماً في سد العجز في الاستهلاك من الأسماك، وهنا يظهر الدور المهم لتربية الأسماك في تلبية احتياجات الطلب المحلي، والأسماك المستوردة هي أسماك مجمدة منخفضة القيمة، وأهم الدول الموردة هي المغرب، موريتانيا، ناميبيا، النرويج، إسبانيا، هولندا، بلجيكا والسنغال.

ويتم تصدير الأسماك البحرية ذات القيمة العالية مثل الجمبري وسمك التونة المعلبة وزعانف سمك الهامور، وسمك الحبار والقرش وغيرها، وقد تم تصدير حوالي تسعة آلاف طن من أسماك التونة وقدرت عائدات الصادرات من الأسماك بأنواعها إلى دول الاتحاد الأوروبي بحوالي 26 مليون دولار أمريكي. ومع انخفاض إنتاج المصايد البحرية والمصايد الداخلية بسبب الصيد الجائر، تعمل دولة غانا على تشجيع الاستزراع المائي لتوفير النقص في الأسماك وتقليل حجم الواردات وتوفير العملات الأجنبية.

ثانياً - الوضع الحالي للمصايد والمزارع السمكية:

• المصايد الطبيعية¹:

يعتمد إنتاج الأسماك في غانا على المصايد البحرية التي يقدر إنتاجها في عام 2013 بحوالي 315 ألف طن، تليها مصايد الأسماك الداخلية بحوالي 87 ألف طن في نفس العام، وتربية الأحياء المائية بنحو 36 ألف طن، أي أن المصايد البحرية تساهم بنسبة 73% من إجمالي الإنتاج، تليها المصايد الداخلية 20%، والمزارع السمكية 7%. ويساهم قطاع مصايد الأسماك بحوالي 7% من الناتج المحلي الإجمالي الزراعي طبقاً لبيانات عام 2011، ويساهم في توفير العمل لحوالي 2.2 مليون شخص.

ويعد قطاع المصايد البحرية أهم مصدر لإنتاج الأسماك المحلية، حيث يوفر أكثر من 70% من إجمالي المعروض من الأسماك العائمة، وكذلك أنواع مختلفة من أسماك التونة.

وقد اتجه إنتاج المصايد البحرية إلى الانخفاض في السنوات الأخيرة، وقد أدى هذا إلى تحول بعض الصيادين العاملين في المياه البحرية إلى الانتقال للمصايد الداخلية، مما سبب ضغطاً على المخزونات السمكية في الفترة الأخيرة خاصة بحيرة فولتا، ترتب عليها انخفاض إنتاج المصايد الداخلية بسبب الصيد الجائر.

(1) Development of Aquaculture in Ghana, Business analysis of Fish Value Chain and Potential Business Cases, IMARIS Report, March 2015.

وتمثل بحيرة فولتا أهم المصايد الداخلية والتي تضم حوالي 143 نوعاً من الأسماك، ويمثل إنتاجها حوالي 90% من إجمالي المصايد الداخلية، وتمثل بحيرة Bosomtwi أكبر مصدر لإنتاج البلطي حول منطقة كمسال (Kumsal). وتساهم الخزانات الأخرى خلف السدود والأنهار واللاجونات بالجزء الباقي من إنتاج المصايد الداخلية، وتتركز المناطق الساحلية التي تتكون من السهول والعديد من اللاجونات بالقرب من مصبات الأنهار.

• المزارع السمكية

بدأ الاستزراع السمكي عام 1953 في شمال البلاد ويمارس حالياً في جميع المناطق خاصة المناطق الجنوبية والوسطى، وتسود تربية الأحياء المائية في الأحواض الصغيرة وشبه المكثفة في حوالي 98% من مزارع الأسماك، ويتكون قطاع الاستزراع السمكي أساساً من صغار المزارعين وعدد قليل من المزارع التجارية ومتوسطة الحجم، حيث ينتج صغار المزارعين أنواعاً مختلفة من الأسماك بما فيها عدة أنواع من أسماك البلطي. ويسيطر على هذا القطاع نظم استزراع غير تجارية صغيرة الحجم لسد احتياجات المزارعين، وتستخدم غالباً الأحواض الترابية، وتقدر مساهمة مزارع الأحواض غير التجارية بنحو 0.36% هكتار، ويتراوح متوسط الإنتاج ما بين 1.40 طن/هكتار إلى 4.4 طن/هكتار في السنة، بالإضافة إلى ذلك يوجد عدة مزارع تجارية. وتتمتع غانا بوجود إمكانيات كبيرة لتنمية الاستزراع السمكي. ويأتي معظم إنتاج الأسماك المستزرعة من الأقفاص السمكية خاصة مزارع الأقفاص كبيرة الحجم، والتي تحصل على الأعلاف والأصبعيات عالية الجودة، وقد ساهمت زيادة وفرة المدخلات في زيادة معدلات إنتاجية الأقفاص، وقد تطورت زراعة الأقفاص بشكل سريع كنشاط تجاري خلال السنوات الماضية بمتوسط نمو بلغ 7%، وساهمت مزارع الأقفاص بأكثر من 88% من إنتاج تربية الأحياء المائية خلال الفترة 2011-2014.

وقد بدأت حكومة غانا تنفيذ خطة طموحة لزيادة الإنتاج الوطني من الأسماك من خلال تنمية الاستزراع السمكي وذلك بالتعاون مع البنك الدولي ومنظمة Nepad وبعض الدول الأوروبية لتطوير قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية خلال الفترة 2011-2016. ورغم ذلك مازال قطاع الاستزراع المائي يواجه عدة تحديات تمثل عوائق في تحقيق أهداف خطط التنمية من أهمها:

- عدم توفر الزريعة والأصبعيات بالكميات والنوعيات المناسبة واللازمة للمزارع السمكية خاصة أسماك البلطي وهي من الأنواع المفضلة للتربية والاستهلاك بالنسبة للسكان المحليين في غانا، كما هو الحال في العديد من الدول الأفريقية. ويواجه مزارعو الأسماك مشكلة وفيات الأصبعيات، كما أن معدل نموها منخفض بشكل ملحوظ، ويرجع ذلك إلى سوء نوعية الأصبعيات خاصة في مزارع الأقفاص في بحيرة فولتا، وكذلك سوء عملية النقل والتخزين والتداول. كما أن سلالات

- البطي المستخدمة ليست هي الأفضل. حيث يتم تربية السلالات المحلية فقط لأسماك البطي، وهي سلالات لا تنمو بسرعة كبيرة وتتسبب في وفيات عالية، حيث أنها حساسة لدرجات الحرارة. ومع طول دورة الإنتاج للوصول إلى حجم السوق ترتفع تكاليف الإنتاج، كما أن معامل التحويل منخفض، وعليه يلزم إدخال سلالات من أسماك البطي المحسن وراثياً. إلا أنه يجب تقييم المخاطر البيئية قبل إدخال أية سلالات جديدة، وتحديد التوصيف الوراثي للأصناف المحلية. وعليه فإن الأمر يتطلب إعداد برامج تربية انتقائية تهدف إلى تحسين سلالات البطي المحلية، إلا أن المشكلة هي نقص المعرفة وعدم توفر التسهيلات الخاصة ببرامج التربية.
- عدم توفر الأعلاف السمكية عالية الجودة بالكميات والأسعار المناسبة، والتي تمثل أهم التحديات التي تواجه تنمية قطاع الاستزراع السمكي بشكل مستدام.
 - وعليه فإن العمل على توفير الأعلاف المنتجة محلياً، والتي غالباً ما تكون أسعارها أكثر مناسبة للمزارعين، سيشجع المزارعين على الاستمرار في النشاط وجذب مزارعين جدد في النشاط، حيث أن الأعلاف المنتجة محلياً تكون أسعارها أقل من مثيلتها المستوردة بحوالي 20-30% من نفس النوعية، مما سيؤدي إلى خفض تكلفة أسعار بيع أسماك البطي (المنتج الرئيسي)، وبالتالي زيادة الطلب على الأسماك وتوفير الأمن الغذائي في غانا.
 - عدم توفر الكوادر البشرية المدربة وكذلك الخبرات، وبالتالي فإن الممارسات الزراعية مثل ممارسات التغذية ومراقبة جودة المياه، (التي تمثل أحد المعوقات الرئيسية خاصة في بحيرة فولتا حيث تنخفض نسبة الأوكسجين) غالباً ما تكون غير فاعلة.
 - عدم كفاية خدمات الإرشاد وخاصة فيما يتعلق بنقل التقنيات والخبرات والمعارف وبناء القدرات المناسبة التي تفتقر إليها مزارع الأسماك.
 - عدم وجود برامج بحثية تخدم احتياجات القطاع.
 - علي الجانب المالي تعاني مزارع الأسماك نقصاً في توفر رؤوس الأموال، وارتفاع أسعار الفائدة على الاقتراض من البنوك.

ثالثاً - الفرص ومجالات التعاون المصري الغاني في مجال الثروة السمكية:

في إطار الفرص والإمكانيات المتاحة والتحديات التي تواجه الاستزراع السمكي يجب العمل على تسهيل إقامة الشراكة بين الجانبين المصري والغاني سواء بين القطاع العام، أو الخاص، أو القطاع التعاوني في مجالات تربية الأسماك خاصة أسماك البطي (ومع ذلك يمكن الاهتمام بأنواع أسماك أخرى) نظراً لارتفاع الطلب عليها في غانا، وإنتاج واستيراد الأعلاف من مصر، وتوفير معدات تخزين، وتربية الأسماك، وتقديم الخدمات الاستشارية التي تتمتع مصر بخبرة كبيرة فيها.

ويمكن تحديد أهم مجالات التعاون فيما يلي:

أ- تصنيع الأعلاف

وذلك بهدف تقليل تكاليف الإنتاج وتوفير أنواع جيدة من الأعلاف وبسعر مستقر.

ب- المفرخات:

حيث لا يوجد حالياً أي إمدادات من الزريعة جيدة النمو، وأن المفرخات الموجودة لا يمكنها تلبية الطلب في السوق من حيث الكمية والتنوع، وذلك بسبب نقص المعرفة والخبرة وعدم وجود المعدات والخدمات اللوجستية اللازمة، ولمصر باع وخبرة كبيرة في هذا المجال يمكن تقديمها والاستفادة منها. ولمساعدة مزارع أسماك البلطي على النمو فهناك حاجة سريعة إلى توفير إمدادات موثوق بها من الزريعة والأصبعيات، والأمر يتطلب تقدير حجم الاحتياجات في ضوء حجم النقص الحالي والمتوقع مستقبلاً.

ج- التدريب والتعليم:

يعاني المزارعون خاصة مزارعي الأقفاص من نقص المعرفة والممارسات الجيدة في مجال تربية أسماك البلطي بشكل مربح، الأمر الذي يشير إلى أن هناك حاجة إلى تحسين مستوى التعليم والتدريب وهو ما يمكن للأجهزة المصرية المعنية القيام به بكفاءة.

د- إقامة مشروع استرشادي مشترك يتكون من:

- مفرخ للبلطي.
- أحواض ترابية للتخصين.
- أحواض تربية بالنظام المغلق.
- تنظيم دورات تدريبية وتقديم خدمات إرشادية للمزارعين.
- القيام ببحوث مشتركة لتطوير قطاع الاستزراع السمكي.

3-6-2 إريتريا

أولاً- نبذة عامة

تعتبر إريتريا من أكثر الدول تمتعاً بالثروة البحرية الهائلة حيث تقدر مساحة المياه البحرية التي يمارس فيها الصيد بحوالي 56 ألف كم²، وتمتد شواطئها إلى نحو 1200 كم تقريباً، بالإضافة إلى حوالي 1300 كم حول 356 جزيرة بالبحر الأحمر.

ثانياً- الوضع الراهن للمصايد

- المصايد البحرية⁽¹⁾:

⁽¹⁾ FAO Fishery Country Profile, Eritrea, 2016.

وتتمثل أساسا في مصايد البحر الأحمر الغنية بالموارد السمكية، حيث تضم نحو ألف صنف من الأسماك، و2009 نوعا من المرجان، وطبقا لتقديرات منظمة الأغذية والزراعة عام 2016، فإنه يمكن الوصول بالإنتاج إلى 170 ألف طن سنويا من الأسماك.

وحتى وقت قريب كانت سياسة الحكومة تعطي أفضلية لأنشطة الصيد الحرفية، إلا أنه في الآونة الأخيرة بدأ الاهتمام بالصيد الصناعي، كذلك فرضت الحكومة ضريبة دخل بنسبة 25% على سفن الصيد الأجنبية، مما أدى إلى توقف عمليات الصيد التي كانت تقوم بها السفن الإسرائيلية والسعودية في المصايد الإريتيرية.

وفي الوقت الحاضر توجد شركات وطنية وأخرى أجنبية رخص لها بمزاولة عمليات الصيد الصناعية وتصنيع الأسماك وتصديرها.

• المصايد الداخلية وتربية الأحياء المائية:

يوجد في إريتريا 90 خزاناً مائياً صناعياً، يتم فيها تربية الأسماك خاصة أنواع البلطي والمبروك، إلا أن إنتاجها متواضع للغاية.

• استهلاك الأسماك:

استهلاك الأسماك محدود للغاية حيث يقدر نصيب الفرد من الأسماك بحوالي كيلو جرام واحد في السنة، وذلك بسبب أن اللحوم تعتبر المصدر الرئيسي للبروتين الحيواني، كما أن قلة وسائل النقل والتوزيع تمثل أهم العقبات الرئيسية في زيادة معدلات استهلاك الأسماك.

• الصادرات والواردات:

تتركز الصادرات في المنتجات السمكية المجففة والمملحة بما في ذلك زعانف ولحوم أسماك القرش والبوري وخيار البحر، في حين يقتصر استيراد الأسماك على أسماك التونة والسردين المعلب.

• دور الدولة:

اتجهت سياسة الحكومة نحو تنمية قطاع المصايد بدعم من المساعدات الدولية وذلك من خلال تنظيم حلقات عمل حول بناء السفن وصيانتها، وإقامة مراكز للصيد، وإنشاء أسواق، وتوفير وسائل نقل الأسماك، ووضع خطط لتقديم تسهيلات ائتمانية للمشتغلين بحرف الصيد بالجمعيات التعاونية، وتقوم إيطاليا بدعم أسطول الصيد من خلال توفير عدد 16 مركباً للصيد بطول 16 متراً، وتوفير مختبر لضبط الجودة وإنشاء مركز تدريب.

• مستقبل تنمية القطاع:

تشير التقديرات إلى وجود إمكانيات كبيرة لزيادة إنتاج الأسماك في إريتريا، حيث يتراوح الإنتاج الحالي من 15-20% فقط من المخزونات السمكية، ويتم حالياً إجراء بحوث بمعرفة جامعة أسمرة من خلال قسم خاص بالبحوث البحرية المختلفة ويتولى تجميع البيانات الخاصة بكميات الصيد وجهد الصيد.

رابعاً - الفرص ومجالات التعاون المصري الإريتري في مجال الثروة السمكية:

يعتبر التعاون بين مصر وإريتريا في قطاع الثروة السمكية هو الأنسب لبناء مصالح مشتركة ودائمة، وفي هذا الإطار تم في عام 2003 التوقيع على مذكرة تفاهم بين كل من وزارة الثروة السمكية في دولة إريتريا ووزارة الزراعة واستصلاح الأراضي (الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية) بجمهورية مصر العربية حيث اتفق الطرفان على ما يلي:

- إجراء البحوث المشتركة.
 - حماية البيئة البحرية.
 - تبادل المعلومات والخبرات في مجال الثروة السمكية والاستفادة من المراكز البحثية المتخصصة في كلا البلدين.
 - تشجيع التعاون بين القطاعين العام والخاص في كلا البلدين للاستثمار والشراكة في مجالات الصيد البحري، وتصنيع وتعليب الأسماك، وتصنيع دقيق السمك، وتسويق الأسماك ومنتجاتها المصنعة.
 - قبول عدد من المتدربين الإريتريين في مجالات الاستزراع السمكي المختلفة من خلال الدورات التدريبية التي تقوم بها الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية المصرية.
 - زيادة حجم التجارة البينية بينهما وتشجيع تجارة الأسماك والمنتجات البحرية بين شركات البلدين.
 - تشجيع التعاون المشترك بين جمعيات الصيادين التعاونية بدولة إريتريا والاتحاد التعاوني للثروة المائية بجمهورية مصر العربية.
- وفي إطار هذا الاتفاق تم الترخيص لعدد من سفن الصيد المصرية للعمل في المصايد الإريتيرية، وقد استمر عمل هذه السفن لعدة سنوات ثم توقف نشاطها مع عدم تجديد الاتفاقية.
- وتلا ذلك إقامة تعاون بين الشركة الوطنية لتنمية الثروة السمكية (وهي شركة مصرية تتبع جهاز الخدمة الوطنية التابع للقوات المسلحة)، والجانب الإريتري تم الترخيص بمقتضاه لعدد 12 مركب صيد للعمل في المصايد الإريتيرية خلال العام الماضي.
- إن الاستمرار في تنفيذ المزيد من اتفاقيات التعاون، وتجديد وتفعيل مذكرة التفاهم المشار إليها يمثل أهمية خاصة لمصر، حيث يقلل من جهد الصيد في المصايد المصرية، مما يساعد على حماية المخزونات السمكية واستدامتها ويساهم في توفير الأسماك في مصر، ويزيد من فرص التعاون البحثي والتجاري وتبادل الخبرات الفنية والتدريبية بين مصر وإريتريا.

3-6-3 جمهورية تنزانيا الاتحادية

أولاً- نبذة عامة

تتميز جمهورية تنزانيا الاتحادية بمميزات طبيعية عديدة تجعلها من الأماكن المثالية لقيام صناعة متطورة للاستزراع السمكي بجميع أساليبه ولأنواع عديدة من الأحياء المائية وأهم هذه المميزات هي: (1) و (2):

- وجود المسطحات المائية بوفرة في أراضي الجمهورية، إذ تشكل مسطحات المياه حوالي 6.5% من إجمالي المساحة، وتتنوع الملوحة في هذه المسطحات من المياه العذبة في بحيرة "فيكتوريا" في الشمال الغربي من البلاد التي تعتبر أكبر البحيرات العذبة الطبيعية في أفريقيا، وبحيرة "تتجانيقا" أعرق بحيرة عذبة في العالم والتي تقع في الجنوب الغربي، إلى المياه المالحة في بحيرات "نطرون" شمالاً، و"مانيارا" جنوباً و"إياسى" في الجنوب الغربي. كما أن جمهورية تنزانيا تتمتع بساحلها الشرقي الذي يطل على المحيط الهندي بطول 1424 كم، والذي تقابله مجموعة من الجزر أهمها جزيرة زنجبار. كل هذا يتيح تربية نطاق واسع من أنواع أحياء المياه العذبة والمالحة على حد سواء داخل أراضي الجمهورية وعلى المناطق الساحلية في أحواض على البر، أو في أقفاص عائمة.
- المناخ في جمهورية تنزانيا معتدل دافئ على مدار السنة بسبب قربها من خط الاستواء، فلا تزيد الحرارة العظمى فيها عن 30 درجة مئوية إلا نادراً في الفصل الحار الذي يبدأ من نوفمبر حتى فبراير، ولا تنخفض فيها عن 20 درجة مئوية خلال الفصل البارد من مايو إلى أغسطس، أما درجة الحرارة الصغرى فلا تقل عن 10 درجات طوال العام، مما يتيح تربية أنواع الأحياء المائية الدافئة والمعتدلة على حد سواء بدون الحاجة إلى تجهيزات خاصة لتجنب انخفاض الحرارة شتاءً، أو ارتفاعها صيفاً.
- تربة أراضي الجمهورية تتراوح بين الرملية على السواحل إلى رملية طينية في الداخل، كما أن الأراضي مستوية في معظم أنحاء الجمهورية، وهذا يتيح إقامة أحواض الاستزراع السمكي بدون الحاجة لإصلاحات للأراضي، أو إضافات للتربة.
- وجود مرتفعات شاهقة في شمال البلاد أشهرها قمة جبل كليمنجارو، وهذه المرتفعات تتميز بانخفاض درجة الحرارة فيها مما يتيح تربية أنواع من أسماك المياه الباردة على النحو الذي تم في المزرعة التي تم إنشاؤها في الثمانينات من القرن الماضي لتربية أسماك تراوت قوس قزح في منطقة "أروشا".

ثانياً - الوضع الحالي للإنتاج السمكي في تنزانيا:

يبلغ إجمالي إنتاج الأسماك في تنزانيا حسب إحصائيات منظمة الأغذية والزراعة حوالي 385 ألف طن سنوياً، يساهم الاستزراع السمكي فيها بحوالي 1500 طن فقط، والباقي يأتي من الصيد على

(1) United Nation Economic Commission for Africa, UNECA, 2017.

(2) حسين خلف الله، تقرير عن قطاع الاستزراع السمكي في تنزانيا وإمكانيات التعاون مع مصر (تقرير غير منشور)

الساحل الشرقي التنزاني لأنواع من أسماك المحيط الهندي، أو من الصيد في البحيرات الطبيعية الواقعة داخل تنزانيا على رأسها بحيرة فيكتوريا⁽¹⁾.

يستهلك المواطن التنزاني في المتوسط حوالي 8 كجم من الأسماك سنوياً، بينما المعدل العالمي المناسب للإنسان هو 17 كجم للمواطن في السنة (FAO) وبحساب عدد السكان فإن هذا يعني أن هناك نقصاً في معدل احتياجات الأسماك في البلاد قدره حوالي 370 ألف طن سنوياً (حسب آخر إحصائيات FAO عام 2014).

وطبقاً لمنظمة الأغذية والزراعة فإن تنزانيا يمكنها أن تنهض بإنتاجها من الأسماك إلى حوالي 750 ألف طن من كل من الاستزراع السمكي والمصايد، وبذلك يمكنها تعويض النقص الحالي في الطلب المحلي وتكون هناك فرص تصديرية للباقي.

يعتمد غالبية سكان تنزانيا في غذائهم من السمك على أسماك المياه العذبة ومن أهمها البلطي والقرموط الآسيوي، ومن أسماك المياه المالحة يعتمدون على سمك الخني وبعض الأسماك الصغيرة التي تصاد من على السواحل، وتعتمد تنزانيا في التصدير على أسماك قشر البياض التي تصاد من بحيرة فيكتوريا وعليها طلب كبير في أوروبا، كما تعتمد على تصدير كل إنتاج مزارع الطحالب أيضاً إذ لا توجد صناعات محلية له.

تتخصص ممارسات الاستزراع السمكي في تنزانيا في أحواض صغيرة تدار بالطرق المخففة Extensive (عدد قليل من الزريعة)، أو شبه المكثفة Semi-Intensive، ويبلغ عدد الأحواض السمكية في تنزانيا حوالي 23 ألف حوض صغير الحجم، منها ثلاثة آلاف حوض للاستزراع البحري، والباقي للاستزراع في مياه عذبة موزعة في المناطق القريبة من هذه المياه.

تمارس في المزارع السمكية الموجودة حالياً بعض أساليب التكامل "السمكي - النباتي" باستخدام مياه التربة السمكية في ري المزروعات، أو "السمكي - الحيواني" بتربية البط أو الطيور الأخرى على أحواض الأسماك للمساهمة في تسميدها.

أنواع أسماك المياه العذبة التي تستزرع في تنزانيا الآن هي البلطي والقرموط الأفريقي وجمبري المياه العذبة، بالإضافة إلى ما تنتجه مزرعة أسماك تراوت قوس قزح الوحيدة، وأنواع أسماك المياه المالحة التي تستزرع هي نوع "الخني" (سمك الحليب)، وبعض المزارع الصغيرة المتعثرة لتسمين أنواع من الكابوريا داخل غابات أشجار المانجروف، وهناك استزراع واسع للطحالب البحرية. كما أن هناك محاولات تجريبية لاستزراع محار اللؤلؤ وخيار البحر، ولا توجد مزارع أخرى لأنواع الأسماك البحرية المعروفة عالية القيمة، ولا للجمبري بأنواعه بالرغم من وجود كل المقومات لإقامة مثل هذه المزارع.

⁽¹⁾ FAO Fishery Country Profile, Tanzania, 2015.

في ثمانينيات القرن الماضي أدخلت أسماك البلطي النيلي وقشر البياض إلى بحيرة فيكتوريا، وقد تسبب ذلك في انحسار أنواع البلطي المحلي بشكل كبير، وتجرى الآن محاولات لتحسين سلالات أنواع البلطي المحلي وإعادة تربيتها في المياه المحلية لإعادة الاتزان، وتفتقر تنزانيا إلى وجود مفرخات حديثة لذلك.

في الوقت الحاضر يوجد اهتمام كبير لدى بعض الدول الأوروبية مثل الدنمارك والنرويج وفرنسا بتطوير الاستزراع السمكي في تنزانيا باستخدام المساعدات التي تمنحها الجهات المتخصصة مثل DANIDA وغيرها، وتتمثل مساهمات تلك الدول في عمل نماذج مثالية لمزارع متخصصة ليتم تطبيقها لاحقاً بواسطة المستثمرين والمواطنين في تنزانيا.

بشكل عام تفتقر تنزانيا إلى التقنيات الحديثة في الاستزراع السمكي العذب والمالح على حد سواء، بالرغم من توافر كل المقومات الطبيعية التي يمكن أن تجعل تنزانيا الاتحادية في صف الدول الرائدة في هذا المجال، مما يساعد على تعويض النقص في الاحتياج المحلي للأسماك، وإتاحة فرص لتصدير الأسماك المستزرعة.

ج- فرص ومجالات التعاون المشترك في مجال الثروة السمكية:

في ضوء الفرص والإمكانيات المتاحة والتحديات التي تواجه تنمية الثروة السمكية يمكن حصر فرص ومجالات التعاون بين مصر وتنزانيا فيما يلي:

- استزراع الجمبري البحري من نوع "الهندي" أو نوع "أبيض الساق" على ساحل المحيط، أو على سواحل البحيرات المالحة "نطرون" و"مانيارا" و"أياسى".
- الاستزراع السمكي لأسماك المحيط الهندي عالية القيمة الاقتصادية (الوقار، الناجل، البهار، المرجان) في أقفاص عائمة في البحيرات الداخلية، أو داخل البحر في الأقفاص المخصصة لذلك.
- استزراع خيار البحر على الساحل الشرقي.
- الاستزراع عالي الكثيف في الصحراء اعتماداً على الآبار واستغلال مياه صرف التربة في الزراعة النباتية.
- إقامة مفرخات متخصصة بتقنيات عالية لتطوير إنتاج أنواع البلطي المحلي في تنزانيا والحفاظ عليها.
- إقامة مصانع أعلاف متخصصة للأسماك لتزويد المزارع الموجودة والمزمع إقامتها.
- تطوير عمليات الاستزراع العذب لتعمل بالأساليب المكثفة بإدخال الميكنة.
- إقامة مصنع لتجهيز المنتجات السمكية طبقاً للمعايير الدولية للتصدير إلى مصر.

3-6-4 أوغندا

أولاً- نبذة عامة

تمتلك أوغندا أكبر الموارد المائية وفرة في أفريقيا، حيث تبلغ مساحة المسطحات المائية حوالي 15.3% من إجمالي المساحة الأرضية، وتضم عدداً من البحيرات منها: البحيرات العظمى (فيكتوريا، وألبرت، وكيوغا)، وبحيرة إدوارد، وبحيرة جورج وغيرها، كما توجد مساحات مائية على شكل أراضي رطبة.

وتحتوي البحيرات العظمى على 200 نوع من الأسماك أهمها البلطي النيلي، وتعتبر بحيرة فيكتوريا أكبر منطقة لصيد الأسماك في أوغندا، ويعمل حوالي 1.2 مليون شخص في مجال المصايد، وتساهم قيمة إنتاج المصايد بحوالي 20% من الناتج الزراعي لعام 2016، وهو ما يمثل نحو 5% من الناتج المحلي الإجمالي⁽¹⁾.

وتوفر المسطحات المائية الشاسعة فرصاً كبيرة للاستزراع السمكي سواء مزارع أحواض، أو مزارع أقفاص، خاصة مع الانخفاض الكبير في إنتاج المصايد الطبيعية بسبب الصيد غير القانوني والتلوث البيئي.

إلا أن تنمية وتطوير الاستزراع السمكي يواجه العديد من الصعوبات من أهمها:

- نقص البنية التحتية.
- عدم كفاءة الكوادر الوطنية.
- نقص الخدمات الإرشادية للصيادين.

ثانياً- فرص ومجالات التعاون المشترك في مجال الثروة السمكية:

إن أهم مجالات التعاون بين مصر وأوغندا في مجال الثروة السمكية، هو العمل على تعظيم إنتاج الأسماك سواء من المصايد الطبيعية، أو المزارع السمكية من خلال المشروعات القائمة والتي تنفذها وزارة الموارد المائية والري المصرية بالتعاون مع وزارة الزراعة والثروة الحيوانية الأوغندية ومن أهمها:

- المشروع المصري الأوغندي لمقاومة الحشائش المائية في البحيرات العظمى والذي تم من خلاله إنشاء 25 سد حصاد لمياه الأمطار يمكن أن تستغل في تربية الأسماك.
- تطوير 30 شاطئاً بالقرى المحيطة بالبحيرات العظمى (فيكتوريا - كيوجا - ألبرت) ومصب نهر كاجيرا على الحدود الأوغندية التنزانية، والتي يمكن أن تستغل كمصايد طبيعية.
- إنشاء العديد من المزارع السمكية المتطورة.

⁽¹⁾ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، استعراض قطاع الاستزراع المائي في أوغندا، 2017.

- تطوير شاطئ ماسيمي بمدينة جنجا والذي يمكن أن يساعد على انتعاش صيد وتجارة الأسماك.
- تنفيذ المشروع التجريبي بالمواقع الضحلة في بحيرتي كيوجا والبرت والذي يهدف إلى دراسة الأسلوب الأمثل لإزالة الحشائش المائية وحماية البحيرتين من التدهور الناتج عن هذه الحشائش، والمشروع يساهم في تحسين البيئة في مناطق تكاثر الأسماك، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج السمكي، كما يمكن الاستفادة من الحشائش المائية في إنتاج الغاز الحيوي.
- هذا وتجدر الإشارة إلى أن ثلاث دول (وهى غانا، وتنزانيا، وأوغندا) من الدول الأفريقية الأربع المقترحة للتعاون مع مصر في مجال الثروة السمكية، تأتي كذلك في مقدمة أولويات الدول المقترحة - بالفصل الرابع من الدراسة - للتعاون مع مصر في مجال الإنتاج النباتي والحيواني، الأمر الذي يشير إلى تعدد وتنوع مجالات التعاون المشترك بين مصر وتلك الدول بما يعزز ويعمق هذا التعاون.

نخلص مما سبق إلى ما يلي:

- أن الوضع الحالي للمصايد الطبيعية والاستزراع السمكي في القارة الأفريقية يتصف بما يلي:
- يتخطى المصيد من المصايد الطبيعية مستوى الاستغلال الذي يحقق استدامة الإنتاج بالنسبة للكثير من أنواع الأسماك المهمة.
- تسيطر على معظم المصايد البحرية أساطيل الصيد الصناعية للدول الأجنبية والتي تكون في بعض الأحيان غير مرخصة.
- أدى الاستثمار غير المنظم إلى الإفراط البالغ في استغلال بعض المخزونات السمكية، وتدمير بعض المناطق الساحلية.
- مع تزايد الصادرات ينخفض المتاح للاستهلاك المحلي للأعداد المتزايدة من السكان.
- تزايد الفاقد من الأسماك نتيجة سوء التداول.
- على الرغم من أهمية الاستزراع المائي في سد الفجوة بين الطلب والعرض من الأسماك، إلا أن ذلك يواجهه مجموعة من المعوقات التي يجب التغلب عليها لزيادة مساهمتها في الإنتاج.
- أن الاستثمار المنظم والمخطط ضروري لإعادة تنشيط قطاعي مصايد الأسماك والاستزراع السمكي مع الأخذ في الاعتبار البعد البيئي.
- أن مجالات التعاون المصري الأفريقي تشمل:
- تنظيم دورات تدريبية للكوادر الأفريقية.
- إيفاد خبراء مصريين لنقل الخبرة المصرية إلى الدول الأفريقية.
- إنشاء مزارع سمكية مشتركة.
- إنشاء مفرخات لتوفير زريعة الأسماك للمزارع السمكية.
- إجراء بحوث مشتركة لتنمية الموارد السمكية.

- أن تحقيق التعاون المصري الأفريقي في مجال الإنتاج السمكي يتطلب تعزيز الإدارة التعاونية الإقليمية للموارد المشتركة.
- أنه قد تم تناول فرص ومجالات التعاون مع كل من غانا، وإريتريا، وتنزانيا، وأوغندا، كنماذج للدول الأفريقية التي يمكن التعاون معها، ويمكن تحديد فرص ومجالات التعاون مع أية دولة أفريقية أخرى من خلال دراسة العناصر الآتية:
 - الإنتاج من المصادر السمكية:
 - إنتاج المصايد
 - إنتاج المزارع السمكية
 - الواردات والصادرات من الأسماك ومنتجاتها.
 - أهم اتجاهات العرض والطلب على الأسماك
 - إمكانيات تطوير الاستزراع السمكي
 - ظروف البيئة الطبيعية
 - البيئة الاقتصادية
 - البيئة السياسية
 - البنية التحتية
 - مدى إتاحة أو وفرة مدخلات المزارع السمكية
 - الموارد المائية
 - الزريعة والأصبعيات
 - الأسمدة
 - رأس المال
 - المعرفة
 - المؤسسات المسؤولة
 - السياسات والتشريعات
 - المحددات والفرص
- تحديد مجالات المشروعات المقترحة
 - مصانع علف
 - مفرخات
 - برامج التدريب والتعليم
 - مزارع سمكية مشتركة بين القطاع الحكومي والخاص والتعاوني
 - نقل وتبادل الخبرات.

الفصل الرابع

فرص ومجالات التعاون الزراعي المصري الأفريقي، وآليات تفعيله

مقدمة:

لقد أضى موضوع الاستثمار الخارجي بالدول الأفريقية ذات الوفرة الأرضية والمائية من أهم الموضوعات المتعلقة بالتنمية الزراعية والأمن الغذائي واستغلال الموارد الطبيعية، حيث يعتبر جلب استثمار خارجي لهذه الدول من الجوانب المساعدة لتحقيق أهداف التنمية خاصة إذا ما توافقت أهداف المستثمر مع أهداف الدولة المستقبلية للاستثمار. إن أفريقيا بمواردها وثرواتها الوفيرة ما زالت بكرة للاستثمارات الجديدة، ولعل الموارد المتوفرة فيها تمثل المفتاح الرئيسي لأهم الفرص الاستثمارية المتاحة بالقارة.

وفي ظل التدافع العالمي والخطط التي تستهدف الوصول إلى أسواق أفريقيا ومواردها المتنوعة، تبدو أهمية أن تأخذ الاستثمارات المصرية في أفريقيا المكانة اللائقة بها، بما يحقق شراكة مصرية أفريقية ذات نفع متبادل، تساهم فيها الحكومة جنباً إلى جنب مع المؤسسات الخاصة. فإذا كانت الدول الأفريقية بحاجة إلى تنمية اقتصاداتها، فإن مصر بحاجة إلى ذلك أيضاً، من أجل تحقيق الأمن الغذائي وتدعيم الصناعات وفتح أسواق جديدة للمنتجات المصرية.

وبجانب أهمية الاستثمار الزراعي الخارجي في سد الفجوة الغذائية من السلع الزراعية وخاصة الاستراتيجية منها، وفي تجنب استخدام الموارد المائية الشحيحة بمصر في إنتاج المحاصيل التي لا يتوفر ميزة نسبية في إنتاجها محلياً والمحاصيل كثيفة الاستخدام للمياه، فإنه يعتبر أيضاً من أهم آليات تقليل المخاطر الإنتاجية والسوقية، حيث يمكن من خلاله توفير جزء من متطلبات الطلب المحلي المتزايد وتقليل مخاطر أية تقلبات حادة في السوق العالمي، وكذلك بناء مخزون سلعي مناسب، ورغم توجه العديد من الدول الأجنبية والعربية لأسباب اقتصادية وسياسية وأمنية لاستغلال الموارد الزراعية الأفريقية فلم تتحرك مصر بعد بالقدر المأمول وتفضل كما فعل الآخرون.

1-4 الاستثمار الأجنبي المباشر في الزراعة – قضايا عامة

1-1-4 الدوافع الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر في الزراعة

فيما يلي عرض موجز لأهم الدوافع الرئيسية للاستثمار الزراعي الخارجي بشكل عام⁽¹⁾:

أ. الطلب على المياه Water demand

تعتبر الموارد المائية العنصر الحاكم لكافة عمليات التنمية، لما لها من تأثير على مختلف الأنشطة الاقتصادية كالزراعة والصناعة والنقل وإنتاج الطاقة، فهي المحرك الأول لعجلة النمو

⁽¹⁾ Lorenzo, Cotula, et al. Land grab or development opportunity? Agricultural investment and international land deals in Africa. FAO, LLED, IFAD, 2009.

الاقتصادي، ولا يمكن تحقيق تنمية شاملة ومستدامة بدون الماء، وموارد المياه تواجه قدرًا كبيرًا من التحديات الملحة بسبب الارتفاع السريع في الطلب وتغير المناخ، والهدر في الاستخدام. وقد توقع تقرير للأمم المتحدة حول المياه بحصول عجز بنسبة 40% في الإمدادات بحلول عام 2030 ما لم يبادر المجتمع الدولي إلى تطوير آليات جديدة لإدارة المياه⁽¹⁾. وسوف تتفاقم ندرة المياه حيث تفرض المناطق الحضرية سريعة النمو ضغطًا كبيرًا على موارد المياه المحيطة. من المتوقع كذلك أن يؤدي تغير المناخ والطلب على الطاقة الحيوية إلى تضخيم العلاقة المعقدة بالفعل بين التنمية العالمية والطلب على المياه.

ب. الأمن الغذائي Food security

يعتبر الأمن الغذائي الدافع الرئيسي وراء موجة الاهتمام الأخيرة للاستثمار الدولي في إنتاج الأغذية، فضلاً عن الخوف الناجم عن ارتفاع أسعار المواد الغذائية مؤخرًا، وصدمات الإمداد الناجمة عن السياسات التي تعتمد على الأسواق العالمية للحصول على الإمدادات الغذائية أو المواد الخام الزراعية. وقد أثارت التقلبات الأخيرة في أسعار المواد الغذائية الدولية مخاوف بشأن تكلفة الأغذية وتوافرها في تلك البلدان التي تعتمد بشدة على الواردات لتحقيق الأمن الغذائي. أما بالنسبة للبلدان الأكثر ثراءً، فليس القلق هو ثمن المواد الغذائية المستوردة بقدر ما هو توافرها واحتمال لجوء المصدرين الرئيسيين إلى تقييد التصدير في أوقات الأزمات⁽²⁾.

على المدى الطويل، قد يكون الأمن الغذائي الشغل الشاغل في البلدان التي تعتمد على واردات الأغذية، وفي ضوء النمو السكاني، وتغير المناخ. وعندما لا تكون زيادة الاكتفاء الذاتي من الأغذية خيارًا مقبولاً يُنظر إلى الاستثمار في إنتاج الأغذية في الخارج باعتباره أحد العناصر الممكنة لاستراتيجية الأمن الغذائي. في الوقت نفسه، يبذل عدد من البلدان النامية في أفريقيا جهودًا مضنية لجذب هذه الاستثمارات لاستغلال الأراضي "الفائضة"، أو غير المستغلة.

ج. الوقود الحيوي Biofuels

يعد إنتاج الوقود الحيوي السائل محركًا رئيسيًا لاقتناء الأراضي حديثًا على الصعيد الدولي، وذلك في ضوء ما وفرت له السياسات الحكومية للعديد من الدول من حوافز مالية للقطاع الخاص (مثل الإعانات والإعفاءات الضريبية). في حين أن التخفيف من أثر تغير المناخ غالبًا ما يتم تقديمه كهدف رئيسي لتلك السياسة، إلا أنه من الناحية العملية، هناك أسباب أكثر إقناعًا للحكومات لمتابعة التحول من النفط إلى الوقود الحيوي ومن أهمها أمن الطاقة. كما أنه من الممكن أن يؤدي في عام 2008 إلى إضعاف الحماس لاستثمارات الوقود الحيوي على المدى القصير. لكن بالنظر إلى توقعات تناقص الإمدادات من

⁽¹⁾ مرفت حقي، اليوم الدولي للمياه وفرص تحقيق التنمية المستدامة، الهيئة العامة للاستعلامات <http://sis.gov.eg/Story/135261?lang=ar>

⁽²⁾ Foreign Investment in Developing Country Agriculture – Issues, Policy Implications and International Response, OECD Global Forum on International Investment, OECD Investment Division, December 2009. www.oecd.org/investment/gfi-8

مصادر الطاقة غير المتجددة، من المرجح أن يظل الطلب على الوقود الحيوي متزايداً كخيار على المدى الطويل، ما لم تتحرك السياسات ضد تشجيع المزيد من استثمارات الوقود الحيوي استجابة للمخاوف بشأن تأثيرها على الأمن الغذائي.

د. السلع الزراعية غير الغذائية Non-food agricultural commodities

تعتمد بعض الدول على واردات السلع الزراعية كجزء من منظومة التصنيع ودورها في نظم الإنتاج والاستهلاك العالمية، ويتطلب النمو الاقتصادي العالمي الوصول الآمن إلى هذه السلع حيث لا يمكن استبدالها بالبدايل الأخرى - من هذه السلع المطاط والقطن والغابات وغيرها.

4-1-2 الدوافع الرئيسية للاستثمار الزراعي الخارجي (الحالة المصرية)

أ. محدودية (أو ندرة) الموارد المائية المتاحة في مصر

في أحدث تقرير⁽¹⁾ أعدته وزارة الموارد المائية والري، اتضح أن الاحتياجات المائية للزراعة والشرب والصناعة تتزايد بشكل مطرد بسبب الزيادة السكانية وأنماط الاستهلاك، مما نتج عنه فجوة بين الاحتياجات المائية والموارد المائية المتاحة. وأشار التقرير إلى أن إجمالي الاحتياجات المائية يبلغ 114 مليار م³ سنوياً، ويتم استيراد مياه افتراضية من الخارج بحوالي 34 مليار م³ في السنة، وأشار إلى أن إجمالي الموارد المائية المتاحة يقدر بنحو 59.25 مليار م³ سنوياً، ويتم سد فجوة مائية تقدر بنحو 20.75 مليار م³ في السنة من خلال إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي والصحي والمياه الجوفية السطحية في الوادي والدلتا، ومياه الأمطار.

وأكد التقرير أن قطاع المياه في مصر يواجه العديد من التحديات لاسيما مع تنامي الفجوة بين الطلب على المياه ومحدودية الموارد المائية، مما يضع ضغوطاً إضافية على منظومة إدارة الموارد المائية لإحداث التوازن بين الموارد والاحتياجات، وأشار إلى أن أكثر من 97% من الموارد المائية المصرية تأتي من خارج الحدود، وأن المياه الجوفية لا يعول عليها لكونها مورداً غير متجدد وغير دائم وقابلاً للنضوب. وعلى ذلك تعد مصر من الدول شحيحة المياه، فهي تعتمد بشكل كامل على مياه نهر النيل، الذي يمثل لها شريان الحياة باعتباره المورد الرئيسي للمياه، وحصّة مصر من مياه النيل والتي تقدر بـ 55.5 مليار متر مكعب في السنة هي حصّة ثابتة منذ توقيع اتفاقية مياه النيل عام 1959، بينما تتزايد الاحتياجات المائية باستمرار نتيجة زيادة عدد السكان.

كما أنه عند توقيع اتفاقية مياه النيل كان عدد سكان مصر حوالي 20 مليون نسمة، وكان نصيب الفرد من المياه يعادل نحو 2700 متر مكعب، وفي 2017 تجاوز عدد السكان 92 مليون نسمة، مما أدى إلى تراجع نصيب الفرد من المياه إلى أقل من 600 متر مكعب في السنة، وهو أدنى من الحد

(1) زيادة الفجوة بين الاحتياجات والموارد المائية المتاحة <http://www.ahram.org.eg/News/203031/27/712878>

العالمي للفقر المائي وقدره 1000 متر مكعب للفرد في السنة. ومن المتوقع أن يهبط متوسط نصيب الفرد من المياه بحلول عام 2050 إلى 350 مترًا مكعبًا سنويًا. لذلك تعد قضية الحفاظ على مواردنا المائية قضية أمن قومي، وتعد قضية حسن إدارة هذه الموارد والتعاون مع الدول الأفريقية وخاصة الشريكة لنا في هذه الموارد قضية حياة، حيث أننا لا نملك رفاهية تبديد هذه الموارد الشحيحة.

ب. الاستهلاك المائي للزراعة وتهديدات الاستدامة الزراعية في مصر

تعتبر الزراعة المستهلك الرئيسي للمياه، حيث تستهلك حوالي 81.61% من إجمالي الاستخدامات المائية، يليها الاستخدامات المنزلية التي تستهلك نحو 13.55%، بينما لا تستهلك الصناعة سوى 1.57%، ويشكل الفاقد بالتبخر من النيل والترع نسبة 3.27% من إجمالي الاستخدامات. ويعد ترشيد استهلاك الموارد المائية ضرورة حتمية لتلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية.

إن اعتماد مصر على موارد المياه العابرة للحدود يزيد الأمور تعقيدًا مما يجعلها أكثر عرضة للتطورات في دول المنبع، مثل بناء سد النهضة على النيل الأزرق في أثيوبيا. كما تشارك مصر في أحواض المياه الجوفية مع بعض الدول الأفريقية، إن هذا الوضع يتطلب من مصر أن تواصل بذل الجهود لمواجهة تزايد ندرة المياه والجفاف وتقلب المناخ ونقص الخدمات في ظل ظروف متغيرة وغير مؤكدة، من خلال اتباع نهج أكثر تكاملاً وشمولاً لإدارة الموارد المائية بالتعاون مع الدول الأفريقية لتحقيق أهداف التنمية الزراعية المستدامة.

ج. تدني مستوى الأمن الغذائي في مصر

إن الارتفاع المتزايد لعدد السكان وتغير أنماط الاستهلاك، ومحدودية الموارد الطبيعية الزراعية، كلها عوامل فاقمت من مشكلة الغذاء في مصر وزادت من الفجوة الغذائية. من ناحية أخرى، أظهرت أزمة الغذاء العالمي بين عامي 2007 و2008 محدودية سياسات الأمن الغذائي أمام هذا الواقع الجديد والذي يعرف بنهاية "الغذاء الرخيص"، الأمر الذي أدى إلى تخوف الدول على أمنها الغذائي واستقرارها السياسي⁽¹⁾، مما جعل الإمكانية الوحيدة هي التوسع الأفقي (داخلياً أو خارجياً) والذي يعتبر وسيلة من وسائل سد الاحتياجات الغذائية. ولا يعني الأمن الغذائي التزام الدولة بإنتاج الغذاء بالكامل محلياً، ولكن يمكن توفيره (أو جزء منه) بوسائل أخرى منها الاستيراد أو توفيره بالزراعة خارج حدود الوطن، ويوضح جدول (4-1) نسب الاكتفاء الذاتي من بعض الأغذية في مصر عام 2017، حيث يشير إلى أن مصر تحقق نسب اكتفاء ذاتي متدنية في محاصيل البقول، والزيوت النباتية، والقمح، والذرة الشامية، واللحوم الحمراء.

⁽¹⁾ صقر النور، تحديات السيادة الغذائية في العالم العربي "مصر نموذجاً" الشبكة الدولية من أجل إلغاء الديون غير الشرعية.

<http://arabic.cadtm.org/2017/12/14/>

جدول (4-1)

نسب الاكتفاء الذاتي من بعض السلع الغذائية في مصر عام 2017

المحصول	نسبة الاكتفاء الذاتي (%)	المحصول	نسبة الاكتفاء الذاتي (%)
القمح	42.7	الزيوت النباتية	8.8
الذرة الشامية	47	اللحوم الحمراء	65.9
الأرز	91.5	اللحوم البيضاء	92.9
السكر	78	الأسمك	80.4
الفول البلدي	20.1	البيض	100.2
العدس	1.9	الألبان ومنتجاتها	91.0

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشؤون الاقتصادية، نشرة الميزان الغذائي لجمهورية مصر العربية، 2017.

4-1-3 سبل مواجهة مشكلة محدودية الموارد المائية والفجوة الغذائية في مصر

أ- تجارة المياه الافتراضية Virtual water trade

ينطوي مفهوم المياه الافتراضية على أن البلدان تصدّر المنتجات التي تمتلك أفضلية نسبية في إنتاجها، وتستورد المنتجات التي تعاني نقصاً نسبياً في القدرة على إنتاجها. ويمكن أن تكون تجارة المياه الافتراضية بين مصر والدول الأفريقية ذات الوفرة المائية أداة لزيادة كفاءة الاستخدام الإقليمي للمياه. فمن المنطقي من منظور اقتصادي إنتاج المحاصيل والسلع كثيفة الاستهلاك للمياه في الدول التي تتمتع بوفرة مائية، فالمياه في هذه الدول غير مكلفة نسبياً، والآثار الخارجية السلبية لاستخدامها ضئيلة. وهكذا فإن تجارة المياه الافتراضية من دولة ذات إنتاجية مائية مرتفعة إلى دولة ذات إنتاجية مائية منخفضة نسبياً تعني ضمناً تحقيق وفورات مائية إقليمية (أو عالمية) حقيقية.

وعلى ذلك، يمكن إدراج مفهوم تجارة المياه الافتراضية كأداة ضمن السياسات المائية والزراعية والغذائية لمصر، إذ يساعد في توفير المعلومات عما يجب أن ينتج داخلياً وما يجب أن يستورد مع أخذ العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية في الحسبان.

ب- الاستثمار الزراعي الخارجي Foreign agricultural investment

يمكن تحقيق الأمن الغذائي لمصر باعتماد مزيج من السياسات الزراعية المتكاملة والمتوازنة، بين الزراعة المحلية التي تأخذ في الحسبان محدودية الموارد المائية في المنطقة، والواردات الغذائية، والاستثمار الزراعي في الخارج في السلع الغذائية الاستراتيجية. ومن الواضح أن غالبية الدول لا تستطيع توفير جميع احتياجاتها الغذائية بمفردها بسبب نقص الموارد الزراعية فيها. غير أن الأمن الغذائي على مستوى مجموعة من الدول يمكن أن يتحقق من خلال التكامل الزراعي الإقليمي الذي يجمع الميزات النسبية لهذه الدول معاً، مثل الأرض، والموارد المائية، والموارد البشرية، والموارد المالية، والخبرة الفنية.

وتستطيع مصر من خلال نماذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص أن تستثمر في مشاريع زراعية بأفريقيا تهدف إلى تحقيق الأمن الغذائي باستخدام أساليب زراعية متقدمة يدعمها البحث العلمي والتطوير في الإنتاج الزراعي. ولقد لجأت بلدان عدة إلى عقد اتفاقات حيازة أراضي في الخارج لتلبية احتياجات الأمن الغذائي والحفاظ على الموارد المائية في إطار الإدارة المتكاملة للمياه. ويتعين على مصر في هذا الإطار إرساء إطار تنظيمي لغرض اتخاذ تدابير مؤسسية وقانونية وتنظيمية لتيسير تنسيق السياسات والتشريعات الخاصة بالاستثمار الزراعي الخارجي.

4-1-4 ملامح الاستثمار الأجنبي المباشر في الزراعة في أفريقيا

تقتصر بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر المتاحة بالدول الأفريقية إلى التفاصيل الكافية حول حجم الاستثمار في الزراعة ومجالاته، ويشير ضعف المعلومات إلى أهمية إجراء دراسات الحالة القطرية للوقوف على حجم تلك الاستثمارات وتأثيرها، والتي غالباً ما تضطلع بها عدة منظمات دولية. ومع ذلك، من خلال المعلومات المحدودة المتوفرة، يمكن توضيح عدد من الملاحظات⁽¹⁾:

- يبدو أن الاستثمار الأجنبي في الزراعة في أفريقيا قد زاد في العامين الأخيرين على الرغم من أن عدد المشاريع المنفذة بالفعل أقل من الرقم المخطط له، أو الذي تم الإبلاغ عنه في وسائل الإعلام، وقد يعزى ذلك إلى أن فترات التأخير بين الانتهاء من الاتفاقيات وبدء العمليات الفعلية طويلة.
- يتمثل الشكل الرئيسي للاستثمارات الحديثة في الاستحواذ على الأراضي الزراعية لإنتاج الغذاء من خلال تأجير طويل الأجل لمدد تصل إلى 99 عاماً.
- أن حجم استثمارات الأراضي واسعة النطاق، حيث يشمل العديد منها أكثر من 10 آلاف هكتار وبعضها يصل لأكثر من 500 ألف هكتار.
- يمكن أن تشمل الاستثمارات الأجنبية تطوير البنية التحتية مثل بناء الطرق أو خطوط السكك الحديدية أو مرافق الموانئ.
- توقف تدفق الاستثمارات الثنائية على العلاقات الثقافية والسياسية والتجارية الراسخة والقيود الجغرافية، فقد فضلت دول الخليج الاستثمار في السودان ودول أخرى، معظمها من الدول الأفريقية الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، بينما فضلت الصين كلا من زامبيا وأنغولا وموزمبيق.

⁽¹⁾ Foreign Investment in Developing Country Agriculture – Issues, Policy Implications and International Response.

-OECD Global Forum on International Investment, OECD Investment Division, 2009.

www.oecd.org/investment/gfi-8

- المستثمرون هم القطاع الخاص في المقام الأول، بينما الحكومات وصناديق الثروة السيادية تشارك في توفير التمويل وغيره من أشكال الدعم للمستثمرين من القطاع الخاص، وفي بعض الحالات تشارك بشكل مباشر من خلال الشركات المملوكة للدولة، كما هو الحال في الكثير من الاستثمارات الصينية.
 - المشاركة الحالية لصناديق الثروات السيادية وصناديق الاستثمار والمستثمرين المؤسسيين محدودة ولكن حجم الأموال المتاحة لهم يجعلها مصادر مهمة لتمويل الاستثمار في المستقبل.
 - في البلدان المضيفة للاستثمار، غالباً ما تشارك الحكومات في التفاوض على صفقات الاستثمار.
 - تختلف الاستثمارات الحالية في أفريقيا عن النمط السابق للاستثمار الأجنبي المباشر من عدة جوانب: فهي تسعى إلى الموارد (الأرض والمياه) بدلاً من البحث عن السوق؛ كما تركز على إنتاج الأغذية الأساسية، بما في ذلك العلف الحيواني الذي غالباً ما يوجه للتصدير مرة أخرى إلى البلد المستثمر.
 - لقد شهدت السنوات الثلاث الماضية زيادة الاهتمام بالاستثمار الدولي في الزراعة في البلدان النامية، حيث احتلت عمليات الاستحواذ على الأراضي الزراعية في أفريقيا من قبل المستثمرين من مختلف دول الخليج لإنتاج الغذاء دعماً لاستراتيجيتهم للأمن الغذائي معظم الاهتمام حتى الآن، وهذه ليست سوى واحدة من مجموعة متنوعة من التدفقات الاستثمارية الفعلية أو المخطط لها بدوافع مختلفة، حيث تم إجراء استثمارات كبيرة أو يتم التخطيط لها من قبل مستثمرين صينيين وكوريين وغيرهم. كما تستكشف شركات الاستثمار في أوروبا وأمريكا الشمالية فرصاً مدفوعة بعائدات عالية محتملة للاستثمار في أفريقيا، ويرجع ذلك جزئياً إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية وخاصة عندما يكون إنتاج المواد الأولية للوقود الحيوي أمراً ممكناً.
- وجدير بالذكر أن الاستثمار في الأراضي الزراعية يعتمد على 3 عناصر هي، جودة الأراضي، والتكنولوجيا المستخدمة في الزراعة، وكذلك سهولة الوصول إلى الأسواق العالمية، حيث يفضل المستثمرون امتلاك أراضٍ في دول تتمتع بموقع جغرافي مناسب. وعلى عكس المعروف من أن بُعد المسافات بين أي طرفين في الصفقات الدولية يؤثر على قيمة الصفقة بسبب مصاريف النقل، فإن بعض المستثمرين يعتبرون أن ابتعاد الدولة التي يستثمرون في أراضيها الزراعية عن المجتمعات الحضرية يضمن لهم منافسة أقل على تلك الأراضي، وأن بعد البلد المضيف عن أماكن الأسواق الاستهلاكية يعد عاملاً إيجابياً وحاسماً في قرارات المؤسسات الاستثمارية للاستحواذ على الأراضي، في إشارة واضحة إلى أن المستثمرين في الأراضي الزراعية سواء كانوا دولاً أو شركات يسعون إلى البعد عن المنافسة في سعيهم لضمان استقلالهم في تأمين الغذاء، وأن تلك الاستثمارات لها أغراض أخرى غير الربحية.

4-1-5 مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر في الزراعة بالدول الأفريقية

تتمحور مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر في الزراعة في النقاط التالية:

- أن البيع أو التأجير أو توفير إمكانية الوصول إلى الأرض بشروط ميسرة يثير كثيرا من المخاوف حول كيفية استخدام الأرض، حيث أنه في العديد من الحالات يكون الوضع غير واضح بسبب حقوق الملكية غير المحددة، مع حقوق الأرض غير الرسمية القائمة على التقاليد والأعراف والثقافة. فمن يمتلك الأرض في أفريقيا يختلف من بلد إلى آخر: ففي بعض الحالات، مثل إثيوبيا، الأرض تكون مملوكة للدولة، بينما قد تكون مملوكة من قبل مجالس محلية أو قروية في مكان آخر.
- على الرغم من أن الكثير من الأراضي في أفريقيا جنوب الصحراء قد لا يتم استخدامها حاليًا بكامل طاقتها، إلا أن الأرض "الفائضة" بشكل عام لا تعني أن الأرض غير مستخدمة أو غير مأهولة، ومن ثم فإن استغلالها في إطار استثمارات جديدة قد ينطوي على ضرورة تسوية المطالبات المختلفة. كما قد ينطوي تغيير استخدام الأراضي على آثار سلبية محتملة على الأمن الغذائي، مما قد يثير قضايا اقتصادية واجتماعية وثقافية معقدة، من الصعب حل هذه المسائل ومسائل الحق في التعويض في غياب حقوق واضحة للأراضي، ولذا تتطلب هذه الصعوبات على الأقل التشاور مع أصحاب الحقوق التقليدية في الأرض، وقد تفضل في هذه الحالة الترتيبات البديلة للاستثمارات التي تنص صراحة على المشاركة المحلية.
- إن "الاستيلاء على الأراضي land grab" الذي تم الترويج له على نطاق واسع وينطوي على الاستحواذ على الأراضي الزراعية acquisition of agricultural land في البلدان الأفريقية لإنتاج الغذاء هو مجرد شكل واحد من أشكال الاستثمار، والذي يمكن القول إنه من غير المرجح أن يحقق فوائد إنمائية كبيرة للبلد المضيف. إذ يرى بعض المستثمرين أن الاستحواذ على الأراضي يوفر مقياسًا للأمن لاستثماراتهم، غير أن اقتناء الأراضي لا يوفر بالضرورة حصانة من المخاطر السيادية ويمكن أن يثير صراعًا اجتماعيًا وسياسيًا واقتصاديًا.
- إذا كان الاستحواذ على الأراضي يمنح الدول الحائزة على الأراضي هامشًا للحركة في مواجهة الأزمات الغذائية المتوقعة، فإنه قد يتسبب في أزمات داخلية بالدول التي استحوذت على أرضها ويزيد من الفقر ونقص الأغذية للسكان المحليين الذين فقدوا أراضيهم والتي هي مصدر غذائهم ومحور حياتهم الاجتماعية والثقافية.
- كما أن عقود صفقات الاستحواذ غالبًا ما تكون بسيطة وغير دقيقة ولا تلتزم بمراعاة حقوق السكان المحليين. فقد استطاعت دول عديدة انتزاع الأراضي من الفلاحين السودانيين بغطاء حكومي مما فاقم من أزمة السودان الغذائية ليتحول السودان الذي كان يطلق عليه "سلة الغذاء في العالم

العربي" بما فيه السكان السودانيين إلى "سلة لإطعام أثرياء الدول الأجنبية المستثمرة فقط" مع تجاهل حاجات السودان الغذائية.

- ومثل هذه الصفقات تكون غير مضمونة أحياناً، لأن الانتفاضات الشعبية والثورات الاجتماعية في البلاد التي يتم الاستحواذ على أراضيها عادة ما تنتفض على مثل هذه الصفقات المشبوهة كما حدث في مدغشقر عام 2009، حيث ألهب تأجير 1.3 مليون هكتار لمستثمرين من كوريا انتفاضة أطاحت بالحكومة. وفي مصر وفي أعقاب ثورة 25 يناير 2011 تم تخفيض المساحة التي تمتلكها دولة عربية بتوشكى من 100 ألف فدان إلى 10 آلاف فدان فقط. كما أنه غالباً ما لا يكون هناك شفافية في معظم التعاقدات.

4-1-6 الفوائد التنموية للاستثمار الأجنبي المباشر في الزراعة على الدول المتلقية

تمثل القضايا الاقتصادية والسياسية والمؤسسية والقانونية والأخلاقية المعقدة والمثيرة للجدل فيما يتعلق بالأمن الغذائي والحد من الفقر والتنمية الريفية والتكنولوجية والوصول إلى الأراضي والمياه، أهم المعوقات التي تحول دون قيام قطاع الزراعة بالدور المنوط به في الدول الأفريقية. إن وجود الاستثمار الأجنبي المباشر في الزراعة في الدول المضيفة من شأنه - ويجب - أن يحد من المشكلات المزمنة التي تعاني منها الزراعة بتلك الدول، ومن أهمها:

- إن قلة الاستثمار في الزراعة على مدى عقود أدت إلى استمرار انخفاض الإنتاجية والإنتاج الزراعي وخلل الميزان التجاري في العديد من البلدان الأفريقية، وخاصة في جنوب الصحراء الكبرى. إذ تقدر منظمة الفاو أن هناك حاجة إلى استثمارات إضافية بقيمة 83 مليار دولار سنوياً إذا كانت الزراعة في البلدان النامية ستلبي الاحتياجات الغذائية في عام 2050، وتعد قدرة البلدان النامية على سد هذه الفجوة محدودة⁽¹⁾. ومن ثم فإن الاستثمار الأجنبي المباشر في الزراعة بالدول المضيفة يساعد على تقليل فجوة الاستثمارات المطلوبة.
- تشير التقديرات إلى أن الأراضي المزروعة فعلاً تمثل حوالي ربع الأراضي الأفريقية الصالحة للزراعة. ويعد أحد أسباب عدم استخدام الأرض لتحقيق إمكاناتها الكاملة هو أن الاستثمارات في البنية التحتية اللازمة لإدخالها في مناطق الإنتاج كبيرة.
- إن صناديق الاستثمار الخاصة التي تستهدف الزراعة الأفريقية هي تطور حديث مثير للاهتمام، لكن الاستثمارات الفعلية لا تزال صغيرة، بالنظر إلى القيود المفروضة على المصادر البديلة لتمويل الاستثمار، ولذا فإن الاستثمار الأجنبي المباشر في الزراعة في البلدان الأفريقية يمكن أن

⁽¹⁾ Foreign Investment in Developing Country Agriculture – Issues, Policy Implications and International Response

-OECD Global Forum on International Investment OECD Investment Division, December 2009 www.oecd.org/investment/gfi-8

يسهم مساهمة كبيرة في سد الفجوة الاستثمارية. وتساعد تدفقات رأس المال الأجنبي إلى الدول الأفريقية على نقل التكنولوجيا التي تؤدي إلى زيادة الابتكار والإنتاجية، وتحسين الإنتاج الزراعي المحلي، وتحسين الجودة، وخلق فرص العمل، وزيادة الروابط الخلفية والأمامية والآثار المضاعفة من خلال المصادر المحلية كالأيدي العاملة الرخيصة وغيرها من المدخلات، وذلك بجانب زيادة المخرجات الممثلة في زيادة الإمدادات الغذائية للسوق المحلية وللتصدير.

- لقد كانت الصورة الذهنية السائدة عن الاستثمار في أفريقيا أنه يُعد نوعاً من المغامرة غير مأمونة العواقب؛ إلا أن ذلك غير صحيح بدليل تدافع كبار المستثمرين والقوى الكبرى في العالم بقوة نحو السوق الأفريقية الواعدة. فإفريقيا اليوم تختلف عن ذي قبل؛ ومنذ بداية الألفية الثالثة شهدت الأوضاع التنموية في الكثير من دول أفريقيا تحسناً ملحوظاً، بسبب الإصلاحات الإدارية والقانونية التي قامت بها هذه الدول لتعزيز مناخ الاستثمار.

4-1-7 سبل تعزيز العلاقة بين المستثمر الأجنبي والبلد المضيف

لقد سببت عمليات الاستحواذ على الأراضي الواسعة النطاق التي قام بها المستثمرون الأجانب مؤخراً قلقاً دولياً، وقد استدعت المخاطر المرتبطة بهذه الاستثمارات وجود دعوات لوضع مدونة سلوك دولية لتنظيمها. ففي غياب تشريع محلي قوي وعقود استثمار عادلة، يمكن لمثل هذه المدونة أن تبرز مصالح البلد المضيف ولكن يمكن اعتبارها أيضاً بمثابة دليل للمستثمرين للاستثمار المسؤول اجتماعياً. وتلخص النقاط التالية بعض العناصر التي من شأنها أن تعزز من نقاط التآزر وتقلل من أمور المقايضات بين الطرفين:

- الحاجة إلى الشفافية والاستدامة، وإشراك أصحاب المصلحة المحليين والاعتراف بمصالحهم للحد من المخاوف المتعلقة بالأمن الغذائي المحلي والتنمية الريفية.
- إذا كان للاستثمار الأجنبي المباشر أن يلعب دوراً فعالاً في سد فجوة الاستثمار التي تواجه الزراعة في البلدان الأفريقية، فهناك حاجة إلى التوفيق بين الأهداف الاستثمارية للمستثمرين والاحتياجات الاستثمارية لتلك البلدان. وبالتالي فإن السؤال ذا الصلة ليس ما إذا كان ينبغي للاستثمار الأجنبي المباشر أن يساهم في تلبية احتياجات المستثمر، ولكن كيف يمكن تحسين تأثيره لزيادة الفوائد إلى أقصى حد وتقليل المخاطر الكامنة لجميع المعنيين.
- يجب أن يجلب الاستثمار الدولي فوائد التنمية إلى البلد المضيف فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا، وخلق فرص العمل، والروابط بين مراحل الإنتاج وما إلى ذلك. بهذه الطريقة، يمكن أن تكون هذه الاستثمارات "مربحة للجانبين". ومع ذلك، فإن هذه التدفقات المفيدة للجميع ليست تلقائية؛ وهو ما قد يتطلب توخي الحذر عند صياغة عقود الاستثمار واختيار نماذج الأعمال المناسبة؛ وذلك في وجود أطر تشريعية وسياسية مناسبة لضمان حصول الجميع على فوائد التنمية وتقليل المخاطر.

- عادة ما تكون إيجارات الأراضي المطلوبة منخفضة أو حتى صفرية، كما أن الامتيازات الضريبية tax concessions المتنوعة الممنوحة للمستثمرين الأجانب تعني إيرادات ضريبية مضاعفة tax revenues foregone، على البلد المضيف ومع ذلك، يُنظر إلى الاستثمارات الأجنبية على أنها توفر فوائد تنموية للبلد المضيف من خلال نقل التكنولوجيا، وخلق فرص العمل، وتطوير البنية التحتية. إذا لم تتحقق على أرض الواقع هذه الفوائد التنموية المحتملة، فإن الأمر يكون مصدر قلق رئيسي.

(2-4) فرص ومجالات التعاون الزراعي المصري الأفريقي وآليات تفعيله

مقدمة:

أوضحت الفصول السابقة للدراسة أهمية التعاون الزراعي المصري الأفريقي ليس فقط من منظور الأمن القومي، ولكن أيضا من المنظور الاقتصادي والاجتماعي، وذلك في ضوء ما تشهده القارة من توغل عسكري وسياسي واقتصادي من قبل العديد من دول العالم، فضلاً عن تراجع دور قطاع الزراعة في تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء، رغم ما شهده الإنتاج الزراعي من نمو خلال العقود الأخيرة، حيث لا تزال القارة الأفريقية مستوردة لمعظم الحاصلات الزراعية للوفاء بالاحتياجات السكانية، فضلاً عن انخفاض قدرة الصادرات على تغطية الواردات من 102% عام 1995 إلى 77% عام 2017 (Mengoub, 2018)⁽¹⁾، الأمر الذي قد يثير العديد من المخاوف حول وضع الأمن الغذائي بدول القارة من جهة، وحاجة مصر لتعزيز التعاون المصري الأفريقي لاستعادة الدور الريادي لها، والحد مما تواجهه من تحديات في المجال الاقتصادي عامة والزراعي خاصة من جهة أخرى.

أشارت كذلك نتائج التحليل إلى وجود الكثير من الإمكانيات والفرص والمجالات بالعديد من الدول الأفريقية التي يمكن العمل على استغلالها من أجل تعزيز علاقات التعاون الزراعي بين مصر وهذه الدول.

وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أن دوافع الحكومة المصرية لتعزيز التعاون الزراعي مع الدول الأفريقية تتمثل في الحفاظ على الأمن القومي في المقام الأول بما يحقق المصالح المصرية بالقارة، واستعادة الدور الريادي لها في أفريقيا بتكثيف وجودها في القارة الأفريقية التي تعد سوقاً واعدة بكرة للنشاط الاقتصادي عامة والزراعي خاصة، ونقل الخبرة المصرية، وتنمية مهارات الكوادر الأفريقية، والمساهمة في الحد من المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجه دول القارة، ووضع الآليات والسياسات التي من شأنها تحفيز الاستثمارات للقطاع الخاص المصري بأفريقيا بما يعمل على تحسين

⁽¹⁾ Mengoub, Fatima (2018) "Agricultural Investment in Africa: A Low Level ... Numerous Opportunities". Policy brief. OCP Policy Center.

أوضاع الأمن الغذائي في مصر، وفتح الأسواق الأفريقية أمام الصادرات المصرية، وزيادة وتعزيز الواردات المصرية من الدول الأفريقية، وذلك من منطلق انتماؤها الأفريقي وحرصها على دعم هذا الانتماء، وحماية مصالحها وأمنها المائي، أما المستثمر المصري فله دوافعه الخاصة للاستثمار بالدول الأفريقية التي يأتي في مقدمتها تحقيق عائد مالي مستدام. ومن هنا فقد تختلف أولويات الدول التي يقترح لمصر التعاون معها في المجال الزراعي فيما بين الحكومة والقطاع الخاص وفقاً لمنظور كل منهما لدوافع ومبررات هذا التعاون.

هذا وقد استخلصت الدراسة في الفصل الثاني نحو 20 دولة أفريقية - من بين الـ 54 دولة - تتمتع كل دولة منها بوفرة في كل من الأراضي الصالحة للزراعة، والموارد المائية. ونظراً لوجود العديد من العوامل - بجانب الموارد الطبيعية الأرضية والمائية - والمؤشرات الأمنية، والسياسية، والاقتصادية والاجتماعية، والثقافية المحددة والمحفزة للتعاون والاستثمار المصري الزراعي، والتي تتباين فيما بين الدول، فقد سعت الدراسة إلى رصد وتحليل نحو 13 مؤشراً من تلك العوامل والمؤشرات بدول أفريقيا العشرين السابق اختيارها للوقوف على أولويات تلك الدول ذات الميزة النسبية والتنافسية التي يمكن للمستثمر المصري التعاون معها زراعياً، وفيما يلي نستعرض أهم تلك العوامل والمؤشرات التي اعتمدت عليها الدراسة في اختيار أولويات الدول الأفريقية.

4-2-1 محددات اختيار أولويات الدول الأفريقية

(أ) مساحة الأراضي الصالحة للزراعة

تعد الأراضي الصالحة للزراعة من أهم المحددات أو العوامل التي من شأنها التأثير معنوياً في التعاون والاستثمار الزراعي ليس فقط في مجال الإنتاج النباتي، ولكن الحيواني والداجني كذلك، وإن كان في الواقع وجود الأراضي الصالحة للزراعة أمراً ضرورياً ولكن ليس كافياً، حيث يتوقف ذلك على درجة جودة هذه الأراضي، ومن ثم تكاليف إعدادها للزراعة، وكذا على مدى قرب هذه الأراضي من الموانئ والمخازن، وسبل إتاحتها للمستثمرين الأجانب، ومدى المنافسة من الجهات المختلفة لامتلاك واستئجار هذه الأراضي.

(ب) الموارد المائية اللازمة لري المزروعات

لا تقل أهمية توفر الموارد المائية من مصادرها المختلفة عن تلك المتعلقة بالأراضي الصالحة للزراعة، حيث أنهما يمثلان الركيزتين الرئيسيتين للزراعة، ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن وفرة الموارد المائية الطبيعية لا يعني بالضرورة وفرة الموارد المائية المتاحة للاستغلال الاقتصادي، حيث يتطلب الأمر في غالب الأحوال وجود المرافق والمشروعات اللازمة للاستفادة الاقتصادية من تلك الموارد المائية الطبيعية في المجال الزراعي، ولذا اعتمدت الدراسة في ترتيبها لأولويات الدول وفقاً لهذا المورد على متوسط نصيب الفرد السنوي من الموارد المائية الفعلية.

(ج) الثروة الحيوانية

تعد الثروة الحيوانية في أفريقيا من أهم الثروات غير المستغلة بصورة كفاء، ومن ثم تعد من المجالات التي تنطوي على فرص هائلة للتعاون من أجل المساهمة الفاعلة في تحسين أوضاع الأمن الغذائي للسكان، وفي تنمية الصادرات من الماشية واللحوم، وأيضاً في خلق صناعات وأنشطة إنتاجية وخدمية عديدة تقوم على تلك الثروة. وإن كان ذلك يتوقف على مدى توفر المراعي الطبيعية، ومدى تواجد التسهيلات التسويقية اللازمة من طرق ومجازر ومبردات ووسائل نقل وغيرها.

إن اختيارنا لأولويات الدول الأفريقية التي تتمتع بعوامل جذب للاستثمار، أي التي يمكن لمصر التعاون الاستثماري معها في المجال الزراعي، لم يتوقف فقط على المحددات المتعلقة بالموارد الطبيعية والثروة الحيوانية المتوفرة بتلك البلدان، ولكن امتد لمجموعة أخرى من المحددات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ذات التأثير المباشر وغير المباشر على هذا التعاون، نذكر منها ما يلي.

(د) البنية التحتية

تعد مرافق النقل والطرق، ومرافق التخزين والسكك الحديدية والموانئ من التسهيلات الضرورية بالنسبة للتعاون وللإستثمار الزراعي وخاصة الموجه منه للتصدير للخارج نظراً لقابلية المنتجات الزراعية للتلف، كذلك تعتبر المجازر ومعامل اختبارات الجودة وإصدار الشهادات أمراً مهماً لزيادة تنافسية السلع الزراعية في ضوء المعايير والضوابط وخاصة الصحية منها التي تفرضها العديد من الدول. ومما لا شك فيه أن البنية التحتية المتميزة تساعد على خفض تكاليف الإنتاج والتوزيع مما يزيد القدرة على المنافسة، وقد أكد (Msuya 2007)¹ أن البنية التحتية الضعيفة تؤثر سلباً على الإستثمار الزراعي أكثر من الحواجز التجارية، كما أظهر العديد من الدراسات أهمية البنية التحتية الريفية، وشبكات الطرق كمحرك للنمو الاقتصادي الشامل في المناطق الريفية، حيث يتيح تطوير سلاسل القيمة الزراعية من جهة، وضمان تخزين ونقل المواد الغذائية وتسهيل الوصول إلى أسواق الإنتاج من جهة أخرى.

(هـ) حجم السوق

تؤكد العديد من الدراسات والأدبيات على وجود ارتباط قوي بين زيادة حجم الإستثمار في المجال النباتي والحيواني، وحجم السوق، والذي تقيسه معظم التقارير الدولية بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للدولة المستقبلية للإستثمار، وقد أكدت دراسة (Tatiana et al. 2015)⁽²⁾ على أن حجم

(1) Msuya, Elibariki.2007. "The Impact of Foreign Direct Investment on Agricultural Productivity and Poverty Reduction in Tanzania". Kyoto University.

(2) Tatiana. Y., Firdausb. M., Siregarc, Hermanto & Hariyogad, Himawan. 2015. "Determinant Factors of Agricultural Industry Investment in Province Bengkulu, Indonesia". International Journal of Sciences, Basic and Applied Research 23(2): 312-323.

السوق يؤثر بشكل إيجابي على الاستثمار الزراعي، حيث أن زيادة القدرة الشرائية من شأنها زيادة الاستهلاك، وبالتالي الاستثمار.

(و) استقرار بيئة الاقتصاد الكلي

يحتاج النشاط الزراعي كغيره من الأنشطة الاقتصادية إلى استقرار بيئة الاقتصاد الكلي ممثلة في استقرار أسعار الصرف، والقدرة على احتواء التضخم، وسعر فائدة يحظى بثقة المستثمرين، وعدم المغالاة في فرض الضرائب، واستقرار حجم الدين العام، وقد أكدت دراسة (1) Cambazoglu et al. (2016) على أن الدول التي تتمتع باستقرار اقتصادي مستدام تحظى بثقة المستثمرين، كما أشار Shah (2016) في دراسته (2) التي ضمت مجموعة من الدول الأفريقية خلال الفترة (2003-2015) إلى أن التقلبات في معدلات التضخم وسعر الصرف كان لها تأثير سلبي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تلك الدول، ومن ثم فإن استقرار بيئة الاقتصاد الكلي يزيد من قدرة البلدان الأفريقية على تلقي الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

(ز) الفساد والبيروقراطية

يعد انتشار الفساد والبيروقراطية بالأجهزة والمؤسسات وخاصة الحكومية منها التي غالباً ما يتعامل معها رجال الأعمال والمستثمرون سواء أثناء الحصول على موافقات لإقامة مشروعاتهم، أو أثناء تنفيذهم للعقود والمشروعات، أو حتى خلال تعثرهم وإنهاء مشروعاتهم من أكثر معوقات تدفق الاستثمار الأجنبي. ومن جهة أخرى وفي ضوء قابلية معظم المنتجات الزراعية للتلف واحتياجها لسرعة التداول والتسويق فإن ذلك قد يدفع العديد من المستثمرين إلى تقديم مدفوعات غير رسمية، مما قد يزيد من تكاليف القيام بالأعمال التجارية المختلفة، وبالتالي تقليل ربحية المشروعات الاستثمارية.

(ح) مستوى التنمية البشرية

تعنى التنمية البشرية توسيع الخيارات أمام الناس ويتم قياسها بدليل مركب وهو دليل التنمية البشرية ويتكون من ثلاثة أدلة فرعية تقيس مستوى المعرفة ومستوى المعيشة اللائق، والحياه المديدة والصحية التي يعيشها الإنسان. ويقاس مستوى المعرفة بعدد سنوات الدراسة والتعليم، ومن المؤكد أن التعليم أداة فعالة لإجراء العمليات الزراعية التجارية والإنتاجية بفاعلية وكفاءة أكبر، ومن ثم زيادة الإنتاجية الزراعية مما يجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، ويقاس مستوى المعيشة بنصيب الفرد من

(1) Cambazoglu, B., & Güneş S. 2016. "The relationship between foreign exchange rate and foreign direct investment in Turkey". *Economics, Management & Financial Markets*, 11(1), 284-293.

(2) Shah, Mumtaz. 2016. "The effect of macroeconomic stability on inward FDI in African developing countries". *International Journal of Business Studies Review*. 1(1): 1-11.

الناتج القومي الإجمالي وهو ما قد يشير إلى أنه كلما زاد متوسط دخل المواطنين في البلد المستقبلة للاستثمار ارتفع الطلب على السلع الغذائية. أما العمر المتوقع فيشير إلى عدد السنوات التي يعيشها المواطن بصحة جيدة وهو مؤشر يعكس ضمناً مدى انتشار الأمراض، وكلما ارتفعت قيمة هذا المؤشر دلت على عدم انتشار الأمراض، وخاصة تلك التي تتسبب في الوفاة، ومن ثم زيادة معدلات الإنتاج وجذب الاستثمارات.

(ط) الاستقرار السياسي

يعد الاستقرار السياسي من العوامل المؤثرة بشدة في فرص التعاون والاستثمار الزراعي بالبلدان المختلفة، وذلك لما يسببه وجود قلاقل وحروب ونزاعات سواء كانت داخلية، أو خارجية من خلق مناخ غير ملائم لجذب الاستثمار لتلك الدول، كما أن ذلك قد يؤدي إلى تعطيل حركة التجارة وتبادل السلع والمدخلات اللازمة للزراعة، فضلاً عن تقلبات الأسعار وتدهور فرص العمل.

وقد أكد Corley at 2016⁽¹⁾ حدوث تأثير سلبي ومعنوي لوجود عدم استقرار سياسي على نصيب الفرد من الدخل ومعدلات الإنتاجية الزراعية، وذلك بالاعتماد على بيانات تتبعية لعينة من الدول في قارة أفريقيا.

وفي هذا الإطار فقد كشف دليل "بلومبيرج" حول مراكز الصراعات في أفريقيا عام 2019 أن أبرز الدول الأفريقية التي تعاني من الإرهاب والصراعات القبلية والحروب هي الصومال، والكاميرون، وتشاد، وليبيا، وزيمبابوي، وإقليم الساحل.

(ظ) نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص الزراعي

يعد توافر التسهيلات المصرفية وسهولة الحصول على الائتمان من العوامل الحاسمة لدعم وجذب الاستثمار وتعزيز التنمية الزراعية من خلال توفير الموارد المالية اللازمة للنشاط الزراعي. ونظراً لارتفاع المخاطر المرتبطة بطبيعة الإنتاج الزراعي فإن العديد من البنوك قد تحجم عن تمويل هذا القطاع أو ترفع أسعار الفائدة، غير أن العديد من الدول الأفريقية قد قامت في الآونة الأخيرة بإنشاء كيانات تتمثل مهمتها الأساسية في دعم الائتمان الزراعي من أبرزها البنك التعاوني للتنمية الزراعية الريفية في نيجيريا، وبنك الأراضي في جنوب أفريقيا، بالإضافة إلى بنك التنمية الأفريقي الذي يقدم ائتمناً لمساعدة المزارعين الناشئين والمزارعين التجاريين. وتشير بيانات منظمة الأغذية والزراعة (FAOStat) لعام 2017 إلى تباين نسبة القروض الزراعية الممنوحة من البنوك التجارية فيما بين الدول الأفريقية حيث أن أكثر من ثلث الائتمان يمنح في جامبيا للمشروعات الزراعية، يليها مالاوي بما يصل إلى 20%، ثم السودان،

⁽¹⁾Corley M. & Gyimah K. 2005. "Civil Wars and Economic Growth in Sub-Saharan Africa". *Journal of African Economies*. 14 (2): 270-311.

وزامبيا، وأوغندا بما يبلغ 18%، و17% و10% على التوالي، في حين لا يتعدى الائتمان الممنوح للمشروعات الزراعية 10% من إجمالي القروض في نحو 18 دولة أفريقية. ووفقا لدراسة قامت بها منظمة Grow Africa والتي تم تأسيسها من قبل مفوضية الاتحاد الأفريقي على عشرة دول أفريقية لرصد أهم تحديات الاستثمار الزراعي أجمعت كافة الدول على أن الحصول على الائتمان الزراعي يأتي في مقدمة هذه التحديات.

(ك) البعد الثقافي

إن تقارب الثقافات بين الدول يعد أحد العوامل المحفزة على الاستثمار، وقد أكد (Liu et al, 2007, as cited in Rihab, 2011)⁽¹⁾ على تفضيل المستثمرين الأجانب تنفيذ مشاريعهم في دول ذات ثقافات مماثلة لدولهم، كما أكد (Rauch, 2001, as cited in Rihab, 2011)⁽²⁾ على أن تعمق الروابط الثقافية بين البلدان يساهم في تقليل معوقات تبادل رأس المال بينها ويحفز التبادل التجاري. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى محدودية الدراسات والمؤشرات التي ربطت بين الاستثمار الأجنبي والروابط الثقافية بين الدول، غير أن هناك بعض الدراسات التي أكدت على وجود علاقة بين الاستثمار الأجنبي والعلاقات الثقافية بين المواطنين داخل الدولة المستقبلة للاستثمار، ومنها دراسة (Rihab et al (2011)⁽³⁾ التي اعتمدت في بيان هذه العلاقة على مؤشري الهرمية والفردية - أحد المؤشرات الثقافية لهوفستد Hofstede Cultural Dimension - كمتغيرات تعكس البعد الثقافي، مؤكدة على التأثير المعنوي السلبي لتلك العوامل على تدفقات الاستثمار الأجنبي، لما يمكن أن تسببه من انتشار الصراعات وانخفاض الثقة بين المستثمرين، وبالتالي زيادة تكلفة المعاملات، هذا وقد اعتمدت الدراسة الحالية في سبيلها لاختيار الدول على هذا المؤشر بالرغم من عدم توفر بيانات بشأنه في العديد من الدول الأفريقية محل الدراسة.

(ل) الاكتفاء الذاتي من الغذاء

يعد الاكتفاء الذاتي من السلع الزراعية والغذائية أحد دوافع الاستثمار الأجنبي بالدول الأفريقية وذلك إما بهدف توفير الاحتياجات من تلك السلع للاستهلاك المحلي، أو للحد من الاستيراد، أو لتصدير الفائض منها لخارج الدول الأفريقية، أو لزيادة نسبة التبادل التجاري بين الدول الأفريقية وبعضها البعض، وتتباين نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية والزراعية بين الدول الأفريقية ومن ثم تتعدد وتتنوع المجالات والفرص الاستثمارية لتحسين تلك النسبة.

^{1,2,3} -Rihab, Ben., Atitallah, Lotfi., & Ben, Jedidia. 2011. "The institutional and cultural determinants of foreign direct investment in transition countries" *Journal of Research in International Business and Management* 1(2): 171-182

(م) التكتلات الاقتصادية

تعد الاتفاقيات والتكتلات الإقليمية الاقتصادية والتجارية أحد العوامل الدافعة لجذب الاستثمار لما تقدمه تلك التكتلات من حوافز استثمارية وتجارية لأعضائها من الدول. ومصر عضو في اثنين من التكتلات الاقتصادية الثمانية "المعترف بها من قبل الاتحاد الأفريقي وهما السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا "الكوميسا" الذي يضم 21 دولة، وتجمع دول الساحل والصحراء الذي يضم 27 دولة، كما أنها عضو في منطقة التجارة الحرة الثلاثية، وفي مبادرة دول حوض النيل (والتي تعثرت منذ عام 2010 بسبب توقيع بعض دول أعالي النيل على اتفاقية عتبيي)، ومن جهة أخرى فإن التصديق على اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية ودخولها حيز النفاذ في شهر يوليو 2019 يمثل ميزة إضافية ستعكس إيجابيا على دفع عمليات الاستثمار البيئي في أفريقيا بصفة عامة والاستثمار والتبادل التجاري المصري الأفريقي بصفة خاصة.

هذا ويبين الجدول رقم (4-2) قيم مؤشرات محددات الاستثمار الزراعي في الدول الأفريقية العشرين المقترحة بالفصل الثاني.

وتجدر الإشارة إلى أن الثلاثة عشر مؤشراً المذكورة عاليه التي تم اختيارها في الدراسة الحالية لترتيب أولويات الدول (من بين العشرين دولة التي تم اختيارها من بين الـ 54 دولة أفريقية لما تتمتع به من وفرة في الموارد الطبيعية المائية والأرضية) الجاذبة للاستثمار والتي تتمتع بمزايا نسبية وفرص محفزة لإقامة مصر علاقات تعاون استثماري وتجاري معها في المجال الزراعي، لا تمثل كل المؤشرات والعوامل المحددة لهذا التعاون. فهناك العديد من العوامل الأخرى التي تحتاج لمزيد من الدراسة ومنها على سبيل المثال وليس الحصر الأطر المؤسسية والتنظيمية، وحوافز الاستثمار والتجارة التي تمنحها تلك الدول للمستثمرين الأجانب وخاصة العاملين في المجال الزراعي، ومدى وفاء الحكومات بتنفيذها، ومدى توافر مصادر الطاقة، والآثار المتوقعة لتغير المناخ على هذه الدول، ونظم الملكية والحياسة السائدة وسياسات بيع وتأجير الأراضي، وحجم وطبيعة المنافسة (التي يمكن أن يواجهها المستثمر المصري) فيما بين المستثمرين المحليين، أو الأجانب داخل هذه الدول، وغيرها من العوامل الأخرى. غير أن الأمر يظل مشروطاً بالإرادة الوطنية للدول الأفريقية نحو التعاون الزراعي مع مصر.

جدول (2-4)

قيم مؤشرات ومحددات الاستثمار الزراعي في الدول الأفريقية المقترحة

التكتلات الاقتصادية			الأمن الغذائي	الروابط الثقافية		الاستقرار السياسي	التسهيلات الائتمانية	الفساد	الموارد البشرية	استقرار بيئة الاقتصاد الكلي *	البنية التحتية	حجم السوق	الموارد الطبيعية			المحدد
الساحل والصحراء	الكوميسا	حوض النيل	% الاكتفاء الذاتي الغذائي ⁽¹³⁾	الفردية 2010 ⁽¹²⁾ (0-100)	العلاقات الهرمية 2010 ⁽¹¹⁾ (0-100)	مؤشر الاستقرار السياسي 2018 ⁽¹⁰⁾ (0-100)	نسبة القروض الموجهة للقطاع الزراعي 2016 ⁽⁹⁾	قيمة مؤشر الفساد العالمي 2018 ⁽⁸⁾ (0-100)	قيمة مؤشر التنمية البشرية 2018 ⁽⁷⁾ (0-1)	قيمة مؤشر استقرار بيئة الاقتصاد الكلي 2018 ⁽⁶⁾ (0-100)	قيمة مؤشر البنية التحتية 2018 ⁽⁵⁾ (0-100)	GDP للفرد 2017 ⁽⁴⁾ USD	الثروة الحيوانية (بالآلاف رأس) 2017 ⁽³⁾	نصيب الفرد من المواد المائية الفعلية (م ³) ⁽²⁾	المساحة الصالحة للزراعة (آلاف هكتار) ⁽¹⁾	الدول المقترحة
			98.4	غ.م	غ.م	21.4	0.1	26.0	0.5	74.2	20.6	600.0	33696.3	2472.0	4300.0	أوغندا
			98.4	15.0	70.0	13.3	غ.م	41.0	0.4	75.0	17.1	610.0	27335.4	933.0	4800.0	بوركينافاسو
			79.1	15.0	85.0	19.0	0.0	23.0	0.4	42.3	12.5	11266.0	7385.0	4200.0	420.0	موزمبيق
			66.5	18.0	83.0	34.8	0.1	19.0	0.6	40.6	19.0	3230.0	12878.9	13070.0	3300.0	أنجولا
			55.8	غ.م	غ.م	15.7	غ.م	35.0	0.5	75.0	21.9	1540.0	3486.9	4794.0	3200.0	ساحل العاج
			1.3	غ.م	غ.م	8.6	غ.م	25.0	0.6	74.9	19.8	1360.0	13170.9	17520.0	5900.0	الكاميرون
	√		غ.م	غ.م	غ.م	4.8	0.0	20.0	0.6	31.4	17.5	450.0	795.3	8150.0	6500.0	الكونغو الديمقراطية
√			98.5	غ.م	غ.م	11.4	غ.م	34.0	0.4	غ.م	5.5	360.0	32123.4	2710.0	14500.0	النيجر
√			96.9	غ.م	غ.م	8.1	غ.م	19.0	0.4	75.0	7.2	630.0	69406.6	4857.0	3500.0	تشاد
√			94.2	غ.م	غ.م	5.2	غ.م	32.0	0.4	74.9	16.0	770.0	36716.8	7458.0	3800.0	مالي
√			90.3	غ.م	غ.م	14.3	غ.م	30.0	0.5	غ.م	13.0	610.0	3777.1	2930.0	2400.0	توجو
√			31.5	15.0	80.0	47.1	0.0	41.0	0.6	59.5	28.8	1490.0	8905.5	2485.0	4000.0	غانا
	√		13.8	35.0	60.0	53.3	0.2	35.0	0.6	64.1	22.3	1300.0	8004.8	9630.0	5200.0	زامبيا
		√	0.7	25.0	70.0	26.2	0.1	36.0	0.5	74.3	12.5	905.0	غ.م	2416.0	3700.0	تنزانيا
	√	√	98.5	20.0	70.0	9.5	0.1	34.0	0.5	63.5	9.7	740.0	92892.3	1519.0	11200.0	أثيوبيا

فرص ومجالات التعاون الزراعي المصري الأفريقي وآليات تفعيله

تابع جدول (4-2) قيم مؤشرات ومحددات الاستثمار الزراعي في الدول الأفريقية المقترحة

جنوب السودان	غ. م	غ. م	25402.1	غ. م	4.6	غ. م	0.4	13.0	غ. م	2.4	غ. م	96.3	√	√	√
رواندا	1100.0	613.0	5721.5	75.0	208	72.7	0.5	34.0	0.0	52.9	غ. م	94.4	√	√	√
السودان	13600.0	1879.0	67026.9	2379.0	15.4	غ. م	0.5	16.0	0.2	5.7	غ. م	92.9	√	√	√
كينيا	4500.0	932.0	46916.4	1440.0	25.6	71.8	0.6	27.0	0.0	12.4	70.0	25.0	√	√	√
إريتريا	600.0	1466.0	4289.1	غ. م	8.2	غ. م	0.4	24.0	غ. م	24.8	غ. م	75.8	√	√	√

* اعتمدت الدراسة على مؤشر استقرار بيئة الاقتصاد الكلي لصعوبة الاعتماد على استقرار صرف الصرف وانخفاض معدل التضخم لدراسة هذه المتغيرات خلال نقطة زمنية واحدة فقط

مصادر وملاحظات حول البيانات

- (1) CIA (Central Intelligence Agency), The world Fact Book, Land use, September, 2015
 - (2) African Development Bank, African Development Report, 2007
 - (3) السودان تشمل جنوب السودان فيما يتعلق بالمساحة الصالحة للزراعة ونصيب الفرد من المياه.
 - (3) منظمة الأغذية والزراعة <http://www.fao.org/faostat/en/#data/Q>. وتشمل الثروة الحيوانية (الأبقار - الأغنام - الماعز - الجمال - الخنازير - الجاموس)
 - (4) **Global Economic Prospects, Heighted Tensions, subdued Investment, WB Group, June 2019**
 - (5) بنك التنمية الأفريقي - https://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Publications/Economic_Brief_-_The_Africa_Infrastructure_Development_Index.pdf
 - (6) المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير التنافسية 2019.
 - (7) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2019.
 - (8) منظمة الشفافية الدولية، تقرير مدركات الفساد 2018.
 - (9) منظمة الأغذية والزراعة <https://www.fao.org/economic/ess/investment/credit/en>
 - (10) البنك الدولي، مؤشرات الحوكمة العالمية <https://info.worldbank.org/governance/wgi/>
 - (11) <https://www.hofstede-insights.com/product/compare-countries/>
 - (13) FAO, Statistical Pocketbook, 2018
- غ. م تشير إلى البيانات غير المتوفرة.

(4-2-2) الدول الأفريقية ذات الأولوية للاستثمار الزراعي المصري

في ضوء ما انتهى إليه الفصل الثاني من الدراسة باقتراح عشرين دولة أفريقية للتعاون والاستثمار الزراعي المصري بها وفقا لما تتمتع بها تلك الدول من وفورات بالموارد الأرضية والمائية، وما انتهى إليه أيضا العرض السابق من تناول لبعض محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الزراعة، والواردة بالعديد من الأدبيات التي اهتمت بتلك القضايا، تم في الجدول السابق استعراض قيم مؤشرات تلك المحددات في العشرين دولة المقترحة للتعاون الزراعي المصري معها تمهيدا لتحديد أولويات تلك الدول. وفي سبيل ترتيب الدول الأفريقية وفقا للمؤشرات الجاذبة للمستثمر المصري للتعاون الزراعي معها، تم تطبيق المنهجية التالية:

- رصد ترتيب الدول المقترحة وفقا لقيمة كل مؤشر من مؤشرات المحددات المختلفة (طبقا لتعريف وقيمة ودرجة كل مؤشر).
- تحصل الدول ذات الأداء الأفضل في المؤشر على المركز الأفضل أو المتقدم، وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى حصول الدول التي لم تتوافر لها بيانات عن المؤشرات المختارة على قيم ترتيبية متماثلة تعكس الأداء الأسوأ.
- تم اختيار وترتيب الدول الأولى بالاستثمار والتعاون على أساس مجموع ما تتحصل عليه كل دولة في ترتيب كافة المحددات المشار إليها سابقا، بحيث تكون الدولة أفضل من غيرها في الترتيب حال حصولها على مجموع أقل.
- تجدر الإشارة إلى أنه قد تم إعطاء أهمية نسبية أكبر لبعض مؤشرات المحددات (نظرا لأهميتها كمقومات للتعاون الزراعي، الإنتاجي والتجاري) دون غيرها، وهذه المؤشرات هي المساحة الصالحة للزراعة، ونصيب الفرد من الموارد المائية الفعلية، والثروة الحيوانية، والبنية التحتية.
- ويشير الجدول رقم (4-3) إلى أولويات الدول الأفريقية المقترحة للتعاون الزراعي مع مصر وفقا لهذه المنهجية، ومنه نستكشف ما يلي:
- جاءت زامبيا وتنزانيا وأوغندا ضمن أولويات الدول وهو ما أكدت عليها كل من دراسة مركز البحوث الزراعية التابع لوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي (2017) حول فرص الاستثمار الزراعي المصري في أفريقيا، ودراسة مركز القاهرة للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية (2018) حول الاستثمار الواعد في أفريقيا.
- جاءت موزمبيق ضمن أولويات الدول المرشحة للتعاون في الدراستين المشار إليهما، إلا أنها في الدراسة الحالية جاءت في المركز (12) ضمن الدول العشرين، ويرجع ذلك إلى تراجع ترتيبها في مؤشرات البنية التحتية (15) والفساد العالمي (15) والمساحة الصالحة للزراعة (19) كما يتضح من الملحق رقم (10).

جدول (3-4)

الدول المقترحة للاستثمار الزراعي المصري الأفريقي مرتبة تنازلياً وفقاً للوزن النسبي لقيم محددات الاستثمار الزراعي

الترتيب	الدولة	الترتيب	الدولة
1	زامبيا	11	الكاميرون
2	غانا	12	موزمبيق
3	بوركينافاسو	13	السودان
4	كينيا	14	مالي
5	أثيوبيا	15	تشاد
6	أوغندا	16	النيجر
7	تنزانيا	17	توجو
8	أنجولا	18	الكونغو الديمقراطية
9	ساحل العاج	19	إريتريا
10	رواندا	20	جنوب السودان

المصدر: محسوب وفقاً لبيانات الملحق رقم (10)

- جاءت السودان ضمن أولويات الدول المقترحة للتعاون في دراسة مركز القاهرة فقط، ولكنها جاءت في الدراسة الحالية في الترتيب رقم (13) ويرجع ذلك إلى تراجعها في الترتيب في مؤشر الفساد العالمي (19)، ومؤشر الاستقرار السياسي (17)، ومؤشر استقرار بيئة الاقتصاد الكلي (16)، كما يظهر من الملحق رقم (10). ولكن تظل السودان لها أهمية خاصة بوصفها دولة عربية تربطها علاقة خاصة بمصر.

- تقع خمس دول (كينيا، وأثيوبيا، وأوغندا، وتنزانيا، ورواندا) من دول حوض النيل ضمن أولويات الدول المقترحة التعاون معها وفقاً لمؤشرات الدراسة.

(3-2-4) فرص ومجالات التعاون الزراعي الإنتاجي والتجاري مع الدول الأفريقية المقترحة

أولاً: فرص ومجالات الاستثمار الزراعي للقطاع الخاص

أ- زامبيا

تقع زامبيا في إقليم الشرق الأفريقي، يساهم قطاع الزراعة فيها بنسبة 20-30% من الناتج المحلي الإجمالي، وتمتلك زامبيا نحو 5.2 مليون هكتار صالحة للزراعة، وتتوفر المياه الجوفية على أعماق قريبة من سطح الأرض (على بعد 25 متر فقط)، وتمثل صادراتها الزراعية نحو 10-15% من إجمالي عائدات التصدير، وتمثل أهم الحاصلات الزراعية في زامبيا في الفول السوداني، وفول الصويا، والأرز والذرة، والقمح والقطن والبطاطس. ولذا فإن فرص الاستثمار الزراعي تتمثل في زراعة المحاصيل الاستراتيجية كالقمح والذرة والأرز، والمحاصيل الزيتية كفول الصويا، والقطن وذلك لتغطية الفجوة

الموجودة بين العرض والطلب في هذه المحاصيل بالسوق المصرية. يمكن كذلك الاستثمار في مجال التصنيع الغذائي وبخاصة في إنتاج الزيوت النباتية التي يمكن توريدها لمصر. ومن أهم عوامل الجذب في زامبيا وفقا لمؤشرات الدراسة الاستقرار السياسي (المركز الأول بين الدول العشرين)، وفرص الحصول على القروض (2)، وانخفاض مستوى الفساد (4)، وارتفاع مؤشر التنمية البشرية (3)، وتوفر البنية التحتية (4)، وارتفاع متوسط نصيب الفرد بها من الموارد المائية (3)، وذلك فضلاً عن ارتباطها بخطوط سكك حديد مع كل من تنزانيا وموزمبيق وزيمبابوي بما يسهل تصدير المنتجات الزراعية إلى مصر وتحقيق المصالح المشتركة، ورخص قيمة حق الانتفاع بالأراضي الزراعية (يبلغ 800 دولار للفدان الواحد سنوياً).

ب- غانا

تقع غانا في إقليم الغرب الأفريقي، وتقدر مساحة الأراضي الصالحة للزراعة بها بنحو 4 مليون هكتار. وتشغل المراعي السافانية والمرج الغابية نحو 50% من الأرض المستغلة اقتصادياً في غانا، حيث يعيش أغلب السكان على الزراعة، ويعد الكاكاو أبرز الحاصلات الزراعية وظل يتصدر قائمة الصادرات لمدة تقترب من نصف قرن، ويستحوذ على ما يقرب من نصف المساحة الزراعية. كما تشتهر غانا بزراعة البن ونخيل الزيت والأناناس، كما يوجد في أراضيها زراعة الذرة والأرز، وتتمتع غانا بثروة خشبية من أنواع جيدة تشكل عشر صادراتها. وتمارس مهنة الرعي على نطاق واسع في النطاق الشمالي حيث تسود حشائش السافانا وتربية الأبقار.

وتتمثل فرص التعاون معها في استيراد الكاكاو والبن والأخشاب، ويمكن الاستثمار كذلك في زراعة وتصنيع تلك المنتجات وتصديرها لمصر وغيرها من دول العالم. ومن أهم عوامل جذب الاستثمار في غانا وفقاً لمؤشرات الدراسة انخفاض مستوى الفساد (المركز الأول بين الدول العشرين)، وارتفاع مؤشر التنمية البشرية (2)، والاستقرار السياسي (3)، وارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (5).

ج- بوركينا فاسو

تقع بوركينا فاسو في إقليم الغرب الأفريقي، ويعتمد اقتصادها بشكل رئيسي على الزراعة التي يعمل فيها ما يقرب من 80% من القوة العاملة وفقاً لبيانات البنك الدولي، وتقدر المساحة الزراعية الصالحة للزراعة بها بنحو 4.8 مليون هكتار. ويعد القطن المحصول النقدي الرئيسي، وتشكل المروج والمراعي ثلث مساحة الأراضي، وتتمثل أهم المحاصيل الزراعية في السمسم، والكاجو، والذرة البيضاء والصفراء، وفول الصويا، والبطاطس.

وتتمثل أهم فرص التعاون الاستثماري في زراعة محاصيل القطن والسمسم والأرز والذرة وفول الصويا، بالإضافة إلى الثروة الحيوانية، كما يمكن الاستثمار في تصنيع المحاصيل الزيتية، والمنتجات الحيوانية.

هذا ومن عوامل جذب الاستثمار الخاص في قطاع الزراعة في بوركينا فاسو وفقا لمؤشرات الدراسة ارتفاع نسبة الاكتفاء الذاتي الغذائي (تحتل الترتيب الثالث بين الدول العشرين)، وتدنى مستوى الفساد حيث تأتي في المركز الأول بين هذه الدول، كما تحتل نفس المركز فيما يتعلق بمؤشر استقرار بيئة الاقتصاد الكلي.

د- كينيا

تقع كينيا في إقليم الشرق الأفريقي وتقدر المساحة الصالحة للزراعة بها بنحو 4.5 مليون هكتار، ويعتمد اقتصادها بصورة كبيرة على الزراعة، حيث تساهم بنحو 75-80% من الناتج المحلي الإجمالي. وتتسم معظم الأراضي الزراعية بجودتها الجيدة، حيث يقع معظمها في المرتفعات الغربية وحول بحيرة فيكتوريا وجبل كينيا وعلى طول الساحل. وتعد الذرة المحصول الرئيسي في كينيا، يليها البقوليات، ويعتبر الشاي أهم المحاصيل النقدية. وتزرع كينيا محاصيل البن والأرز، والقمح، والفول السوداني، والذرة الرفيعة، والقطن، بالإضافة إلى امتلاكها لثروة حيوانية كبيرة ومتنوعة. وتعد كينيا من الدول الرئيسية المصدرة للبن والشاي.

وتتمثل الفرص الاستثمارية المتاحة في تربية الماشية، وفي زراعة الأرز والقمح والذرة الصفراء وفول الصويا وقصب السكر. وفي مجال التصنيع الغذائي تتمثل أهم الفرص في تجهيز وتعبئة الشاي، ومنتجات الألبان، بجانب صناعة الأعلاف، واللحوم ومنتجاتها، ويمكن تصدير جانب من تلك السلع لمصر لسد الفجوة فيما بين الطلب والعرض من هذه السلع في مصر.

ومن أهم عوامل الجذب في كينيا ارتفاع مستوى التنمية البشرية (تحتل المركز الرابع بين الدول العشرين)، وتوفر البنية التحتية (3)، وذلك بجانب توفر الثروة الحيوانية (4).

هـ- أثيوبيا

تقع أثيوبيا في إقليم الشرق الأفريقي، وتعتبر الزراعة العمود الفقري للاقتصاد الأثيوبي، حيث تشكل نحو 43% من إجمالي الدخل القومي، ويعمل بها نحو 75% من السكان. وتقدر المساحة الصالحة للزراعة بنحو 11.2 مليون هكتار. وتوصف الزراعة في أثيوبيا بأنها زراعة مطرية ومعيشية تقوم على مساحات صغيرة. وتتمثل الزراعات في محاصيل الحبوب والبقوليات والمحاصيل الزيتية، والبن والقطن ومحاصيل التوابل والنباتات الطبية. وتعد أثيوبيا من المصدرين الرئيسيين للبن.

وتظهر الفرص الاستثمارية في مناطق الزراعة المطرية والتي تتمتع بنظام مطري مستقر كما في مقاطعات بنى شنجل وجمببلا وأمهرة ومقاطعة SNNP. وقد جهز بنك الأراضي بأثيوبيا نحو 3.7

مليون هكتار للاستثمار الخارجي بتلك المناطق. ويمكن الاستثمار في بنى شجول في زراعة محاصيل الزيوت ومحاصيل الحبوب، كما يمكن زراعة محاصيل الذرة والأرز ومحاصيل التوابل في مقاطعة جمببلا، وفي مقاطعة SNNP يمكن أيضا زراعة الذرة والأرز والبقوليات، والبن الشاي، أما الفرص الاستثمارية المتاحة في إقليم مثلث عفار فتتمثل في زراعة القطن ومحاصيل الزيوت⁽¹⁾، ويمكن كذلك أن تقام صناعات على العديد من تلك الحاصلات، كما يمكن تصدير العديد منها إلى مصر. كما يمكن لمصر التعاون مع أثيوبيا في مجال الثروة الحيوانية (تربية الماشية وتصنيع منتجات اللحوم) والتي تمتلك منها ما يقرب من 93 مليون رأس حيث تحتل المركز الأول بين الدول الأفريقية.

ومن أهم عوامل جذب الاستثمار الزراعي الخاص في أثيوبيا وفقا لمؤشرات الدراسة توفر الثروة الحيوانية (حيث تأتي في المركز الأول بين الدول العشرين)، وارتفاع نسبة الاكتفاء الذاتي (حيث تأتي في المركز الأول بين هذه الدول)، وهو ما قد يشير ضمنا إلى فرص التصدير الكبير أمام المستثمر المصري.

وقد اتخذت الحكومة الأثيوبية عدداً من الإجراءات والسياسات المحفزة للاستثمار الأجنبي في الزراعة منها ما يلي:

- إنشاء وكالة الاستثمار الأثيوبية (Ethiopian Investment Agency (EIA

وهي هيئة مستقلة مسئولة عن:

- تعزيز فرص وشروط الاستثمار في البلاد للمستثمرين من الأجانب والمحليين.
- إصدار تصاريح الاستثمار وتصاريح العمل وشهادات التسجيل التجاري وتراخيص الأعمال.
- مساعدة المستثمرين في الحصول على الأراضي والمرافق.
- تقديم المشورة للحكومة حول التدابير السياسية اللازمة لخلق مناخ استثماري جذاب للمستثمرين.
- وفقا للدستور الأثيوبي تعتبر الأرض ملكية عامة أي مملوكة للدولة، ومن ثم يحق للمستثمر الأجنبي استخدام الأراضي الحضرية والريفية على أساس الإيجار، وتأجير الأراضي غالبا ما يتم بأسعار رمزية وخاصة في المجالات ذات الأولوية كالتصنيع الزراعي.
- تمنح الحكومة حوافز عديدة للمستثمر الأجنبي منها:
 - الإعفاء من الرسوم الجمركية على الواردات.
- تعفى السلع الاستثمارية الرأسمالية المستوردة مثل المصانع والآلات والمعدات ومواد البناء من دفع الضرائب والرسوم الجمركية بنسبة 100%.

(1) FAO Database- Ethiopia. www.FAO.org.

- تعفى قطع الغيار المستوردة التي لا تزيد قيمتها عن 15% من القيمة الإجمالية للسلع الرأسمالية المستوردة من الرسوم بالكامل.
- تمنح المواد الخام اللازمة لإنتاج سلع التصدير إعفاء بالكامل من الرسوم على الواردات.
- الإعفاء من دفع ضريبة الدخل.
- يعفي المستثمرون في مجال الزراعة والصناعات الزراعية من دفع ضريبة الدخل لفترات مختلفة، وهذا يتوقف على حجم الصادرات والموقع الذي يتم فيه الاستثمار.
- تعفى المشروعات من دفع ضريبة الدخل لمدة خمس سنوات (يجوز أن تمتد لما يصل إلى سبع سنوات) إذا تم تصدير 50% من إنتاجها على الأقل، أو إذا كان 75% على الأقل من إنتاجها بمثابة مدخلات لمنتجات تصديرية.
- تعفى المشروعات من دفع ضريبة الدخل لمدة سنتين إذا تم تصدير أقل من 50% من الإنتاج، أو عندما يوجه كل الإنتاج للسوق المحلي.
- يمكن للمستثمرين في مجالات الزراعة والصناعات الزراعية اقتراض ما يصل إلى 70% من رأسمالهم الاستثماري من بنك التنمية في أثيوبيا.
- توفر الحكومة الأثيوبية للمستثمر عديدا من الضمانات منها:
 - يضمن المستثمرون إجراء أي تحويلات للخارج من عائدات بيع، أو نقل الأسهم، أو الأصول عند التصفية، أو إنهاء أعمال تجارية وذلك بالعملة الأجنبية القابلة للتحويل.
 - لا يجوز تأميم أو مصادرة أي استثمار خاص إلا عند الاقتضاء من قبل المصلحة العامة، ويتم دفع تعويض مناسب مقدماً.

و- أوغندا

تقع أوغندا في إقليم الشرق الأفريقي، وتقدر مساحة الأراضي الصالحة للزراعة بها بنحو 4.3 مليون هكتار، وتساهم الزراعة بحوالي 50% من الناتج المحلي الإجمالي. ويعد البن من أهم المنتجات الزراعية في أوغندا، حيث يزرع في أكثر من 800 ألف مزرعة في أقاليم بونورو، وسيبي، وبوغيسو، وأكثر الأنواع انتشاراً هو بن روبوستا، ولكن أكثرها دخلاً هو البن العربي الذي يزرع في غرب البلاد في إقليم بونورو على مساحة 30 ألف هكتار⁽¹⁾، وتعد أوغندا من المصدرين الرئيسيين للبن والشاي. وتتمثل أهم الفرص الاستثمارية الزراعية بأوغندا في زراعات الشاي وقصب السكر والأرز والمحاصيل الزيتية، ويمكن إقامة أنشطة صناعية وتجارية على تلك الحاصلات. ومن الفرص كذلك تربية الماشية وإنتاج اللحوم والاستفادة من وجود المجزر المصري في أوغندا، ومن ثم التصدير لمصر.

⁽¹⁾ FAO Database- Uganda.

ومن أهم عوامل جذب الاستثمار الزراعي المصري في أوغندا وفقاً لمؤشرات الدراسة الاستقرار النسبي في بيئة الاقتصاد الكلي، والاستقرار السياسي، حيث تشغل في كل منها المركز السابع بين الدول العشرين. ويأتي في مقدمة هذه العوامل الرغبة السياسية المرتفعة لدى الحكومة الأوغندية للتعاون مع مصر.

ز - تنزانيا

تقع تنزانيا في إقليم الشرق الأفريقي، ويعتمد اقتصادها على الزراعة التي تمثل نحو 50% من الناتج المحلي الإجمالي، وتمتلك الكثير من الأراضي الخصبة والموارد المائية والثروة الحيوانية مما يسر لها تحقيق نمو زراعي أسرع وتيرة وأكثر تنوعاً، ويتوافر بها ما يقرب من 3.7 مليون هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة. ويتوافر لدى تنزانيا عدد من الموانئ البحرية ومحطات الحاويات على المحيط الهندي، منها تنجا، وبنجاتي، ودار السلام، وليندي⁽¹⁾. ومن أهم المحاصيل النقدية التقليدية البن والقطن والشاي والكاجو والمحاصيل الاستراتيجية كالقمح والذرة والأرز وقصب السكر والتبغ، في حين تتمثل المحاصيل النقدية غير التقليدية في المكسرات واللوبيا وزيت النخيل والسمسم والفواكه والخضروات. وتتمثل أهم الفرص الاستثمارية في تنزانيا في استزراع المحاصيل الزراعية بغرض التصنيع كالمحاصيل الزيتية ومحاصيل الأعلاف والقطن، وزراعة المحاصيل الاستراتيجية كالقمح والذرة والأرز، ويمكن استيراد البن والشاي واللوبيا.

ومن أهم عوامل جذب الاستثمار في تنزانيا وفقاً لمؤشرات الدراسة انخفاض معدلات الفساد حيث تأتي في المركز الثالث بين الدول العشرين، والاستقرار السياسي (5)، واستقرار بيئة الاقتصاد الكلي (6).

هذا وتقدم الحكومة التنزانية العديد من الحوافز للاستثمار المباشر في الزراعة نذكر منها ما يلي:

- جميع الأراضي ملك الدولة التنزانية، ورغم ذلك مسموح بامتلاك الأراضي بأكثر من أسلوب بموجب قانون الاستثمار التنزاني.

- تقدم الحكومة عدداً من الحوافز المالية لقطاع الزراعة منها:
 - الإعفاء الكامل من الرسوم على السلع الرأسمالية والمدخلات الزراعية (الأسمدة والمبيدات).
 - تأجيل دفع ضريبة القيمة المضافة على البضائع الرأسمالية للمشروع.
 - استرداد رسوم الاستيراد على المواد الخام لمدخلات السلع المصدرة.
 - ضريبة القيمة المضافة صفيرية على الصادرات الزراعية والمدخلات الزراعية المنتجة محلياً.
- تقدم الحكومة عدداً من ضمانات الاستثمار وتسوية المنازعات منها:
 - الاستثمارات مضمونة ضد التأميم والمصادرة.
 - يمنح المستثمرون تحويلات مجانية غير مشروط لرأس المال والأرباح.

⁽¹⁾FAO Database- Tanzania.

- تقوم المحكمة التجارية بالوساطة والتحكيم في المنازعات التجارية.
- في حالة عدم تحقيق التسوية المرضية يجوز للأطراف السعي إلى اتفاق من خلال قوانين التحكيم التنزانية.

ح- أنجولا

تقع أنجولا في إقليم الوسط الأفريقي، وتمتلك إمكانيات ضخمة من الموارد المائية، ويجود فيها زراعة البن والقطن وقصب السكر والفول السوداني والموز والذرة والأناناس. وتغطي الأشجار نحو 40% من مساحة أنجولا، منها 18.5% مصنفة بأنها غابات منتجة للخشب. وتتمثل أهم الفرص الزراعية للاستثمار في أنجولا في زراعة القطن والفول السوداني خاصة في إقليم المرتفعات الوسطى ومناطق الأراضي المنخفضة المدارية الجافة في الشمال الشرقي⁽¹⁾، بالإضافة إلى إنتاج وتصنيع الأخشاب من الغابات، والتي يمكن تصديرها إلى مصر. ومن أهم عوامل جذب الاستثمار الزراعي الخاص في أنجولا هو ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (حيث تحتل المركز الثاني بين الدول العشرين)، وهو ما يعنى اتساع حجم السوق، والاستقرار السياسي (4) وارتفاع مستوى التنمية البشرية (5).

ط- ساحل العاج

يقع ساحل العاج في إقليم الغرب الأفريقي، وتعتبر الزراعة حرفة السكان الأساسية، ويتركز إنتاج الغلات الزراعية مثل الأرز والذرة والموز في الجزء الشمالي من البلاد، بينما يتركز انتاج المطاط والكافو والبن في الجزء الجنوبي. ويحتل ساحل العاج المركز الثالث في إنتاج البن، والخامس في إنتاج الأناناس والموز على مستوى القارة الأفريقية، كما يزرع في ساحل العاج أيضا المطاط والقطن وقصب السكر والذرة الشامية والأرز، وتشكل الأخشاب ثروة كبيرة حيث تسهم بنحو 20% من قيمة صادرات الدولة. ويعد زيت النخيل مصدرا مهما للدخل. وبالرغم من تنوع السلع التي يمكن تصديرها فلا يزال اقتصاد الدولة يعتمد إلى حد كبير على تصدير البن والكافو، كما تقوم الدولة بتصدير القطن والأناناس والأخشاب إلى العديد من الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية⁽²⁾.

وتتمثل أهم الفرص للاستثمار الزراعي في إقامة مصانع للكافو والبن وزيت النخيل وإعادة تصديرهم إلى مصر والبلاد الأخرى، وزراعة الذرة، وتصنيع الأعلاف.

ومن أهم عوامل جذب الاستثمار الزراعي الخاص وفقاً لمؤشرات الدراسة استقرار بيئة الاقتصاد الكلي (حيث تأتي دولة ساحل العاج في المركز الأول بين الدول العشرين)، وانخفاض مستوى الفساد (4)، وارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (4)، بالإضافة إلى توفر البنية التحتية (5).

⁽¹⁾FAO, Database- Angola.

⁽²⁾FAO Database- Cote d'Ivoire.

ك- رواندا

تأتي رواندا ضمن دول إقليم الشرق الأفريقي، ويعمل معظم سكانها في الزراعة، وتوجه معظم نواتج النشاط الزراعي للإعاشة، وتشمل محاصيل الفاصوليا والموز والكسافا والذرة والبطاطا الحلوة. ويحتل البن والشاي موقع الصدارة بالنسبة لصادرات رواندا، ويزرع البن في بعض المناطق التي يصل ارتفاعها إلى 1370 مترا فوق مستوى سطح البحر، ويستخدم هذا النوع من البن في إنتاج القهوة سريعة الذوبان، أما المناطق التي يتراوح ارتفاعها ما بين 1370-1800 متر فيزرع بها البن العربي⁽¹⁾، كما يزرع برواندا الفول والأرز وقصب السكر.

ويمكن الاستثمار في تجارة المحاصيل التصديرية مثل الشاي والبن، وزراعة بعض المحاصيل الغذائية مثل الذرة والأرز والفول.

وتتميز رواندا وفقا لمؤشرات الدراسة باستقرار الوضع السياسي (تشغل المركز الثاني بين الدول العشرين)، والانخفاض النسبي في الفساد (6)، وتوفر البنية التحتية (6). بجانب هذه القائمة من الدول العشرة هناك فرص كثيرة أمام المستثمر المصري بدولتي موزمبيق والسودان لعدد من الأسباب نعرضها فيما يلي:

ل- موزمبيق

تقع موزمبيق في إقليم الشرق الأفريقي، ويسود بها الزراعة التقليدية غير المتطورة، ويسود بها زراعة المحاصيل المدارية في كل من منطقة الساحل والهضاب الداخلية، ويعد قصب السكر من المحاصيل المهمة وتتركز زراعته في وادي الزمبيري الأدنى، ومن أهم المحاصيل النقدية القطن، وجوز الهند والسمسم، والتبغ، والكاجو، وأما المحاصيل الغذائية الرئيسية فتتمثل في الذرة الرفيعة، والذرة الشامية، والأرز، والفول السوداني.

وتتمثل أهم الفرص الزراعية في زراعة المحاصيل الاستراتيجية كالذرة والأرز والفول السوداني والقطن، كما يمكن تصدير بعض هذه المحاصيل إلى مصر.

ومن أهم عوامل الجذب للاستثمار الزراعي المصري بموزمبيق وفقا لمؤشرات الدراسة ارتفاع نصيب الفرد فيها من الناتج المحلي الإجمالي (حيث تأتي في المركز الأول بين الدول العشرين)، وذلك بجانب الاستقرار النسبي في الوضع السياسي (8).

كما أن الظروف الأمنية في موزمبيق تعد جيد، ولديها الرغبة السياسية في الاستثمار والتعاون مع مصر. ويتوافر فيها إمكانات الموانئ البحرية ومحطات حاويات على المحيط الهندي منها بمبا- ناكالا- بيباني- ماكوسي- كيليمان، وتعتبر موزمبيق مدخلا لدول الجنوب الأفريقي.

⁽¹⁾FAO Database- Rwanda.

م- السودان

تمثل الزراعة أهم المصادر الرئيسية لكسب العيش في السودان، وتعتبر السودان التي تقع في إقليم الشرق الأفريقي من أكبر ثلاثة بلدان في أفريقيا من حيث المساحة، وتوافر الأراضي القابلة للاستصلاح، والثروة الحيوانية، وتتمتع أراضي السودان بالتربة الخصبة، بالإضافة إلى الأمطار والسهول الطينية، وتتمثل أهم المحاصيل الزراعية في الأرز الذي تكثر زراعته في أودية ومنخفضات خيران بولاية النيل الأبيض، بالإضافة إلى المحاصيل الزيتية المتمثلة في بذرة القطن والفل السوداني والسمن وزهرة عباد الشمس، ومحاصيل الحبوب كالذرة الرفيعة والذرة الشامية والقمح بالإضافة إلى المحاصيل البستانية وأشجار الصمغ العربي⁽¹⁾.

وتعد السودان من أكبر الدول الأفريقية تصديراً للحوم، وتمثل الجلود ثاني مصدر للصادرات من الثروة الحيوانية، وتسود في السودان تجارة الأعلاف، حيث يرتبط إنشاء مصانعها بالمدن القريبة من مواقع إنتاج المادة الخام.

وتتمثل أهم فرص الاستثمار الزراعي في زراعة محاصيل القمح والأرز والذرة والقطن والمحاصيل الزيتية، كما تتعدد فرص الاستثمار في مجال التصنيع الغذائي وخاصة في مجال الزيوت النباتية والمنتجات الحيوانية، وكذا في مجال الصمغ العربي.

ومن أهم حوافز الاستثمار وفقاً لمؤشرات الدراسة ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (حيث تأتي السودان في المركز الثالث بين الدول العشرين)، واستقرار بيئة الاقتصاد الكلي (4). كما أن السودان لديها قانون لتشجيع الاستثمار الأجنبي، حيث يمنح القانون حزمة من الإعفاءات والضمانات والامتيازات للمستثمر الأجنبي أهمها:

- إعفاء كامل من الرسوم الجمركية للآلات والمعدات والأجهزة ووسائل النقل اللازمة لمشروعات الاستثمار الأجنبي.

- الإعفاء من ضريبة أرباح الأعمال لمدة تصل إلى عشر سنوات للمشروعات الاستراتيجية بداية من مرحلة الإنتاج.

- الإعفاء من ضريبة الصادرات على السلع المنتجة من المشروع الاستثماري.

- منح المشروع الاستثماري الأرض اللازمة مجاناً أو بالسعر التشجيعي.

وتشمل الضمانات: عدم تأميم أو مصادرة المشروع، أو نزع ملكية عقاراته، وعدم الحجز على أموال المشروع، أو مصادرتها، أو تجميدها، أو التحفظ عليها، أو فرض الحراسة عليها إلا بأمر قضائي. ومن حق المستثمر كذلك إعادة تحويل المال المستثمر في حالة عدم تنفيذ المشروع أو تصفيته، أو التصرف فيه وذلك بالعملة التي تم الاستيراد بها، ويكفل القانون كذلك تحويل الأرباح.

⁽¹⁾FAO Database- Sudan.

ثانياً: فرص ومجالات التعاون الزراعي الحكومي

تتعدد المجالات التي يمكن للحكومة المصرية أن تقدمها للدول الأفريقية في مجالات الزراعة سواء كان ذلك بصورة مباشرة أو غير مباشر، أو كان بصورة منفردة أو بالاشتراك مع القطاع الخاص وذلك على النحو التالي:

1- إصدار السياسات وتوفير الآليات لدعم التعاون

لتحفيز القطاع الخاص على الاستثمار والمشاركة في تنمية القارة تعمل الحكومة المصرية على:

- أ- إنشاء صندوق ضمان مخاطر الاستثمار في أفريقيا.
- ب- تشكيل تحالفات زراعية مع العديد من دول أفريقيا.
- ج- تأسيس اتحاد الزراعيين الأفارقة.
- د- إقامة وتطوير المجازر في المناطق الحدودية مع الدول الأفريقية.
- هـ- قيام وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي بتنظيم وعقد العديد من الحوارات واللقاءات النقاشية مع المستثمرين ورجال الأعمال لتحفيزهم على الاستثمار بأفريقيا.

2- نقل التكنولوجيا

تتمثل أبرز صور الاستثمار الزراعي الحكومي المصري في القارة الأفريقية في إنشاء المزارع النموذجية المشتركة والتي بموجبها تحصل مصر على الأرض من الدولة الأفريقية في مقابل ذلك تقدم مصر دعماً فنياً وعلمياً لنقل وتطبيق التكنولوجيا الزراعية في مجالات عديدة منها: إدخال أصناف، وهجن متميزة للمحاصيل المصرية، والنقاوي، والأسمدة، والمبيدات، والصوب الزراعية، وأنظمة الري المتطورة، بجانب تقديم برامج نقل التكنولوجيا والخدمات الإرشادية في مجالات الإنتاج الحيواني والتصنيع الزراعي، وتحمل مصر في المقابل مصروفات التشغيل والآلات والمعدات، في حين توفر الدول الأفريقية البنية التحتية وموارد المياه والعمالة الزراعية.

وقد مر إنشاء تلك المزارع بعدة مراحل، حيث بدأت الحكومة المصرية بتنفيذ هذه المزارع منذ عام 1997 بإنشاء مزرعة نموذجية بالنيجر على مساحة 200 فدان في عام 1997، وفي عام 1998 تم الاتفاق بين الحكومة المصرية وجهاز الخدمة المدنية في زامبيا على تشييد مزرعة نموذجية مصرية على مساحة 600 فدان في مدينة موبيشي. وفي أعقاب ذلك توقف استكمال إقامة مثل هذه المزارع حتى منتصف 2014 حيث وقعت الحكومة المصرية اتفاق تعاون مع دولة مالي لإقامة مزرعة نموذجية مشتركة على مساحة 150 فدان لإنتاج محاصيل حقلية وزيتية.

وقد شهد عام 2015 وضع أساس إقامة مزرعة نموذجية في دولة الكونغو الديمقراطية على مساحة ستة آلاف فدان بمنطقة مينكاو. وفي عام 2017 تم التعاون مع الحكومة التنزانية لإنشاء مزرعة سمكية، وأخرى نباتية لإنتاج القمح والأرز، كما تم افتتاح المزرعة المشتركة بتوجو، وفي عام 2018 أعلنت وزارة الزراعة المصرية عن تنفيذ مزرعة مشتركة في إرتيريا لتعزيز الروابط بين البلدين في المجال

الزراعي، وكذلك تم إقامة مزرعتين في أوغندا وزنجبار، ليلعب بذلك إجمالي عدد المزارع النموذجية التي تم إنشاؤها ثمانية مزارع متميزة.

وتستهدف الحكومة المصرية التوسع في إقامة تلك المزارع النموذجية المشتركة بالدول الأفريقية لتصل إلى 21 مزرعة بحلول عام 2022.

وجدير بالإشارة أن الهدف من إنشاء تلك المزارع لا يتوقف فقط عند تقديم الدعم الفني والبحثي والعلمي لهذه الدول ولكنه يمتد إلى فتح أسواق الدول الأفريقية أمام المنتجات الزراعية المصرية لتلك المزارع، وخاصة تقاوي الأصناف والهجن الخاصة بالمحاصيل الحقلية والبستانية من جهة، وتشجيع فرص الاستثمار الزراعي المصري بأفريقيا من جهة أخرى، وبما يساهم في تحقيق قيمة مضافة للإنتاج الزراعي في أفريقيا، ومن ثم تحقيق الأمن الغذائي لشعوب القارة.

وفى هذا الصدد نود الإشارة إلى ضرورة بذل الحكومة المصرية لمزيد من الجهود تتعدى إقامة المزارع النموذجية وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في أفريقيا، إلى الدخول في شراكة مع القطاع الخاص للتخفيف من الأعباء الملقة على عاتق الحكومة لتمويل مشروعات المزارع النموذجية من الميزانية العامة للدولة.

وفى سبيل تحقيق ذلك يمكن للحكومة المصرية المشاركة في إنشاء مراكز للتكنولوجيا الزراعية تتمثل مهمتها في نقل التكنولوجيا المصرية بما يتوافق مع احتياجات وطبيعة الدول الأفريقية، مع العمل على تقديم الدعم الفني والاستشاري للاستثمارات المصرية الخاصة في المجال الزراعي لضمان توجيهها إلى فرص ذات جدوى اقتصادية في الدول الأفريقية المضيفة.

3- التدريب والتعليم والبحث العلمي

تقدم الحكومة المصرية الدعم التدريبي وتنمية المهارات والقدرات للعاملين بالدول الأفريقية من خلال عدد من الآليات منها:

- المركز الدولي المصري للزراعة التابع لوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي والذي يتولى تقديم دورات تدريبية في المجالات الزراعية المختلفة منها الإنتاج النباتي، والإنتاج الحيواني، والتنمية الريفية، والري، والمكافحة المتكاملة للآفات، وتمكين المرأة الريفية ودراسة جدوى وتقييم المشروعات يزيد عددها عن 500 دورة تدريبية سنوياً، وذلك للعاملين بعدد من الدول الأفريقية منها زامبيا، وتنزانيا، وزنجبار، ومالي، والنيجر، وتوجو، والكونغو، وأوغندا⁽¹⁾، حيث يتولى هؤلاء المدربون بدورهم نقل الخبرات المكتسبة من التدريب إلى دولهم بما يساهم في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة.

(1) <https://gate.ahram.org.eg/News/2029374.asp>.

- الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية التابعة لوزارة الخارجية والتي تم إنشاؤها بعد دمج الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا، مع الصندوق المصري للتعاون الفني مع دول الكومنولث والدول الإسلامية المستقلة حديثاً، وبجانب هدف هذه الوكالة الرئيسي في نقل وإيفاد الخبرات والاستشاريين المصريين في المجالات المختلفة وفقاً لاحتياجات الدول الأفريقية المستفيدة، فهي تتولى تنظيم الدورات التدريبية لتأهيل الكوادر في مجالات عدة منها الزراعة التي تعد من أهم القطاعات التي يمكن للحكومة المصرية التعاون في إطارها مع الجانب الأفريقي، وتدعم الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية قدرات الأشقاء في القارة الأفريقية بتوليها إقامة الدورات التدريبية بصورة مباشرة، أو بالتعاون مع عدد من الدول المانحة وهيئات التنمية الدولية.
- الدورات التدريبية في مجال التخطيط والتنمية، والتي تقدمها وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بالتعاون مع معهد التخطيط القومي للشباب والقادة الأفارقة عن أساسيات التخطيط للتنمية، ودراسات جدوى وتقييم المشروعات.
- وزارة الموارد المائية والري، حيث تقوم الوزارة سنوياً بتنظيم العديد من الدورات التدريبية القصيرة والمتوسطة المدي مع جميع دول حوض النيل والتي تتم بناء على أولويات واحتياجات هذه الدول، كما تقوم الوزارة بصفة دورية بإرسال العديد من الخبراء والفنيين من الوزارة إلى دول الحوض للتدريب وتقديم الخبرات في مجال الموارد المائية والري.

وفي مجال التعليم خصصت وزارة التعليم العالي 42% من المنح المقدمة خلال عام 2019/2018 لصالح الدول الأفريقية، إلا أنه لا يزال عدد المتدربين والدارسين محدوداً⁽¹⁾، فقد بلغت نسبة الوافدين في كليات الزراعة المصرية حوالي 2.5% فقط من إجمالي الوافدين في الكليات النظرية، مع انعدام تواجد الوافدين في الكليات المتخصصة في الثروة السمكية، مما يتطلب من الحكومة المصرية بذل المزيد من الجهد، وتقديم المزيد من الدعم المالي للمنح والبعثات المقدمة من جانبها في ضوء ما تتمتع به مصر من انتشار واسع لكليات ومعاهد الزراعة والثروة السمكية، وذلك بالعمل على التوسع في إنشاء فروع أخرى للجامعات والكليات المصرية في بعض الدول الأفريقية - كما هو الحال بشأن فرع جامعة القاهرة بالسودان الذي تجري بشأنه حالياً المفاوضات لإعادته للعمل مرة أخرى - وهو ما قد يعزز الرؤية المستقبلية لوزارة الزراعة المصرية حول التعاون مع أفريقيا حيث أشارت إلى الرغبة في زيادة عدد المنح التدريبية والتعليمية المتخصصة للكوادر الأفريقية.

ويمكن للحكومة المصرية دعم البحث العلمي في مجال الزراعة والأنشطة والمجالات الداعمة لها من خلال طرح مبادرات، وعقد اتفاقيات ثنائية بين الجامعات ومراكز البحث العلمي ونظيرتها الأفريقية، وهو ما بدأت ثماره بالظهور بالفعل من خلال إطلاق وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مبادرة إعداد

⁽¹⁾ <https://almalnews.com>

استراتيجية الذكاء الاصطناعي لأفريقيا، فضلاً عن التعاون الثنائي بين أكاديمية البحث العلمي في مصر والمركز البحثي لجنوب أفريقيا في التخصصات المختلفة مثل الطاقة الجديدة والمتجددة والتي يمكن لقطاع الزراعة الاستفادة من تطبيقاتها. كما حصلت جامعة قناة السويس بالتعاون مع وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي المصرية على موافقة الاتحاد الأفريقي لإنشاء مركز تميز للثروة السمكية بمصر بهدف منح درجات علمية لطلاب الدراسات العليا في تخصص المصايد والمزارع السمكية والتصنيع السمكي⁽¹⁾.

4- البنية التحتية

يمكن للحكومة المصرية - في ظل ما تعانيه القارة الأفريقية من ضعف كبير في مقومات البنية الأساسية العامة والزراعية بما يعرقل وتيرة التنمية - المساهمة في تمويل وتنفيذ مشروعات البنية التحتية في الدول الأفريقية التي تعاني من محدودية البنية التحتية. وقد بدأت بالفعل الحكومة للتخطيط بتنفيذ عدد من تلك المشروعات بالمشاركة مع عدد من الدول الأفريقية أهمها:

- مشروع الربط الملاحي "الإسكندرية- فيكتوريا"، والذي من المتوقع أن يكون له تأثير إيجابي على حركة التجارة والصناعة والسياحة على طول الممر الملاحي لدول حوض النيل، ومن المخطط أن يمر المجري الملاحي بين فيكتوريا والبحر الأبيض المتوسط بأربع دول من دول حوض النيل هي مصر وأوغندا وجنوب السودان والسودان، إلا أن كل دول حوض النيل ستستفيد من المشروع الجديد إذ سيزيد من حركة التجارة البينية بينها، ويفتح أسواقاً إلى أوروبا عن طريق مصر.
- محور "الإسكندرية - كيب تاون"، وهو من أكبر المشروعات التي ستساهم في تنشيط حركة النقل البري بين الدول الأفريقية، وقد تم تدشين هذا المحور، الذي يربط مصر بدول أفريقيا (14 دولة) التي تقع على الطريق التجاري البري لهذا المحور، ومنها يمكن الربط بدول البريكس. ويبلغ طول هذا المحور حوالي عشرة آلاف كيلو متر، وقد قامت وزارة النقل المصرية بالفعل بتنفيذ عدد من الطرق البرية الخاصة بهذا المحور. ومن الجهود الحكومية لدعم التعاون في مجال البنية التحتية إنشاء صندوق للاستثمار في البنية التحتية المعلوماتية بهدف دعم التطور التكنولوجي والتحول الرقمي في القارة.
- التعاون في مجال الموارد المائية. مع محدودية كفاءة إدارة الموارد المائية في العديد من الدول الأفريقية، يمكن للحكومة المصرية تقديم العديد من الخدمات والمشروعات المتعلقة بتحسين كفاءة استخدام المياه وذلك في ضوء خبراتها الكبيرة المتراكمة في هذا المجال. وتقوم فعلاً مصر بالمساعدة في إنشاء سدود حصاد مياه الأمطار، وحفر وتجهيز آبار المياه الجوفية، وإقامة محطات مياه الشرب. وقد أقامت مصر بالفعل - على سبيل المثال - نحو خمسة سدود، و180 بئراً جوفياً في كينيا، و60 بئراً جوفياً في تنزانيا، وعشرة آبار جوفية بإقليم دارفور، فضلاً عن

⁽¹⁾<https://www.marowy.com/news/newsEgypt/details/2019>

تنفيذ ست محطات مياه شرب جوفية لتوفير مياه الشرب لمواطني مدينة جوبا بجنوب السودان. هذا وتعد شركة المقاولون العرب المصرية من أهم الشركات التي تستحوذ على النصيب الأكبر من إجمالي حجم أعمال البنية التحتية بدول القارة الأفريقية، لما لها من خبرة وسمعة جيدة في هذا المجال، حيث تتواجد داخل 23 دولة أفريقية للقيام بمهمة وأعمال الطرق الكبرى - التي تستحوذ على 75% من إجمالي أعمالها - والكباري، وشبكات المياه وغيرها من المشروعات الخدمية.

5- التسويق

يمكن للحكومة المصرية منفردة، أو بالمشاركة مع القطاع الخاص إقامة معارض، ومراكز تسويق بالدول الأفريقية لتسويق نواتج المزارع النموذجية من الحاصلات والتقاي المنتقة من جهة، وعرض مستلزمات الإنتاج من الآلات والمعدات الزراعية المصرية لتسويقها بالدول الأفريقية، بما يفتح مزيدا من الفرص للتعاون الزراعي المصري الأفريقي.

(4-3) آليات تفعيل التعاون الزراعي المصري الأفريقي

■ وجود استراتيجية قومية للتعاون مع الدول الأفريقية

- إن التعاون المصري الأفريقي في مجال الزراعة لابد أن يكون في إطار استراتيجية قومية للتعاون مع الدول الأفريقية وعودة دور مصر الرائد في أفريقيا يتحدد فيها أدوار أصحاب المصلحة من الوزارات والهيئات والاتحادات وجمعيات المستثمرين، والقطاع الخاص.

■ توفير المعلومات والبيانات والإحصاءات الزراعية

- إنشاء مركز للاستثمار الزراعي المصري لخدمة المستثمرين في أفريقيا من خلال وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي. يتضمن قاعدة بيانات لدعم اتخاذ القرار الاستثماري، وتحديد المشروعات الاستثمارية الزراعية ذات الأولوية من خلال خريطة للاستثمار الزراعي في الدول الأفريقية، ودليل استثماري زراعي للدول الأفريقية الأكثر جذبا للاستثمارات الزراعية، والفرص الاستثمارية المتاحة، بالعديد من تلك الدول موضحا فيه مساحات وأماكن تواجد الأراضي القابلة للاستصلاح والاستزراع من قبل الأفراد أو الشركات المساهمة أو الجمعيات التعاونية، ومصادر مياه الري، وأسلوب التصرف في الأراضي سواء بالبيع أو بحق الانتفاع، والحدود القصوى للملكية، وطرق التسعير سواء بالمزاد أو بالبيع المباشر، مدى توفر مشروعات البنية الأساسية اللازمة لتلك الأراضي، وكذا الجهة المسؤولة عن إقامتها، وحوافز الاستثمار المقدمة بتلك الدول وغيرها من المعلومات والإحصاءات.

- على الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء القيام بمساعدة أجهزة الإحصاء في الدول الأفريقية على وضع معايير موحدة لجمع البيانات الزراعية وحساب مؤشراتها وتوفيرها حتى يمكن قياس المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية اللازمة للمستثمر في المجال الزراعي بصورة صحيحة، وذلك

للتغلب على مشكلة نقص البيانات والمعلومات الدقيقة عن النشاط الزراعي اللازمة لصياغة خطط وسبل التعاون في هذا المجال.

■ إتاحة فرص لتمويل الاستثمارات الأجنبية

- مطالبة المؤسسات المالية الإقليمية والدولية من خلال الاتحاد الأفريقي بوضع آليات مبتكرة وأدوات تأمين وتسهيلات بنكية لدعم الاستثمار والتجارة في قطاع الزراعة بالدول الأفريقية.
- ضرورة وجود صندوق سيادي مصري للتمويل في أفريقيا بالتعاون مع البنك الأفريقي للتنمية يكون ضمن إنجازات مصر في فترة رئاسة الاتحاد الأفريقي، أو أن يتم تخصيص نسبة من استثمارات الصندوق السيادي المصري الذي تم إنشائه مؤخراً لتمويل الاستثمار (وخاصة الزراعي)، ودعم الشركات المصرية العاملة في هذا المجال بالدول الأفريقية.

■ تعزيز الشراكة بين القطاع الخاص والحكومي

- إتاحة الفرص على نطاق واسع لتعزيز الشراكة ما بين الحكومة والقطاع الخاص في التخطيط والتنفيذ للمشروعات الزراعية الاستثمارية والتجارية بالدول الأفريقية.

■ نشر الخدمات اللوجستية والتسويقية

- تشجيع القطاع الخاص المصري على تأسيس شركات للتسويق والوساطة بين مصر والدول الأفريقية، على غرار الشركة الوحيدة التي أنشأها قطاع الأعمال المصري لهذا الغرض، على أن يمتد نشاطها إلى المجال الاستثماري بجانب التجاري.
- العمل على استكمال منظومة إنشاء المراكز اللوجستية بالدول الأفريقية ذات الفرص الزراعية الأكبر للتعاون مع مصر وذلك بالعمل على سرعة نشر وتنفيذ مشروع "جسور" لربط قطاع التجارة الخارجية بين مصر وعشرة دول في شرق ووسط أفريقيا من خلال تنظيم رحلات بحرية أسبوعية، وقد تم إطلاق أول رحلة للشحن البحري خلال النصف الأول من شهر أكتوبر من عام 2019 بين مينائي العين السخنة ومومباسا الكيني، ومن المخطط إطلاق المرحلة الثانية من هذا المشروع خلال الربع الثاني من العام الحالي 2020، ويشمل هذا المشروع تقديم خدمات متكاملة تشمل الشحن والنقل البحري والنقل البري والتخليص الجمركي، ومن المستهدف في إطار هذا المشروع كذلك اختيار بلدين في شرق أفريقيا لإنشاء مستودعين بهما لتقديم خدمات المشروع، وذلك لمواجهة مشكلة نقص المراكز والخدمات اللوجستية بالعديد من الدول الأفريقية.

■ دعم التبادل التجاري المصري الأفريقي

- إن التوغل الاقتصادي لمصر داخل أفريقيا، أو جذب المستثمرين الأفارقة للاستثمار في مصر يتطلب ضرورة نشر مكاتب التمثيل التجاري في الدول الأفريقية وخاصة دول حوض النيل التي تعاني من ضعف هذا التمثيل (لا يتواجد تمثيل تجاري فيها باستثناء دولتين فقط).

- العمل على فتح السوق المصرية أمام المنتجات الأفريقية، مع العمل على منحها معاملة تفضيلية وتخفيف القيود على الواردات - من الدول المقترح التعاون معها - وخاصة الزراعية والغذائية منها (وذلك في إطار تطبيق اتفاقية التجارة الحرة القارية والتي تم إطلاقها في يوليو 2019 والتي ستعزز التجارة البينية الأفريقية).

■ نقل التكنولوجيا وتطوير نظم الإنتاج

- تشجيع مراكز الأبحاث والجامعات المصرية على إجراء بحوث تشاركية مع مثيلتها بالدول الأفريقية تساهم في نقل التكنولوجيا وتطوير نظم الري ونظم الإنتاج والاستهلاك الزراعي المستدامة بالدول محل الاهتمام.

■ دعم وتحفيز الحكومة للمستثمرين المصريين بالدول الأفريقية

- على الحكومة المصرية تقديم كافة أشكال الدعم الممكنة للمستثمرين المصريين بالدول الأفريقية حتى تتمكن من مواجهة المنافسة الشرسة من الشركات الأجنبية وخاصة الشركات الصينية والهندية التي تتمتع بدعم كبير من قبل حكوماتها لغزو القارة الأفريقية.
- سرعة الانتهاء من إنشاء صندوق ضمان مخاطر الاستثمار في أفريقيا وذلك لتشجيع المستثمرين المصريين على توجيه استثماراتهم لأفريقيا.
- تشجيع القطاع الخاص المصري على إنشاء جمعيات غير حكومية للمستثمرين ورجال الأعمال في الدول المقترحة - أسوة بجمعية مستثمري السعودية في أثيوبيا، واتحاد المهندسين الزراعيين الأفارقة - تتولى التعريف والترويج بفرص الاستثمار في هذه الدول، وعقد اتفاقيات الشراكة ما بين الحكومة والمستثمرين في هذه الدول.

■ توسيع نطاق ومجالات التعاون المصري الأفريقي

- يجب ألا يقتصر التعاون المصري الأفريقي مع الدول المقترحة على الجانب الزراعي فقط، ولكنه يجب أن يمتد ليشمل العديد من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية، بمعنى العمل على تكامل منظومة التعاون بين مصر وهذه الدول.
- التأكيد على أهمية أن يقترن الاستثمار المصري في المجال النباتي أو الحيواني بالدول الأفريقية بالعمل على نقل التكنولوجيا والنظم الإدارية المتطورة والخبرات التسويقية التي تفنر إليها العديد من الدول الأفريقية.
- التوسع في تقديم المعونة الفنية والتكنولوجية والتدريبية والإرشادية للأشقاء الأفارقة في مجال الزراعة، ونشر منظومة المزارع النموذجية التي تتبناها وزارة الزراعة المصرية بالدول الأفريقية المقترحة وخاصة بتلك التي تتواجد مع مصر في التجمعات الاقتصادية الأفريقية، وتلك التي تتواجد بمنطقة القرن الأفريقي. والعمل على نشر نتائج تلك المزارع على المستثمرين المصريين لتحفيزهم على الاستثمار بتلك الدول.

- إن حماية الأمن القومي وحدود مصر وحماية مواردها، ومواجهة الإرهاب الذي تعاني منه دول الجوار وجوار الجوار والذي يمكن أن يأتي عبر الحدود إلى مصر، وكذا مواجهة الهجرة غير الشرعية التي تواجهها مصر من الدول الأفريقية تتطلب ضرورة التعاون والتنسيق المشترك بين مصر والدول الأفريقية للحد من تلك التهديدات من خلال عقد اتفاقيات تعاون بناء بينها في إطار الاتحاد الأفريقي، أو الإطار الثنائي.
- استخدام القوى الناعمة للدولة المصرية ممثلة في الكيانات التعليمية والإعلامية والدينية الكبرى على غرار الأزهر والكنيسة المصرية لتعزيز حلقات التواصل بين مصر والدول الأفريقية واستعادة دورها الريادي.
- في ضوء تصدير الدول الأفريقية للعديد من منتجاتها الزراعية والغذائية في صورتها الخام، على مصر بالتعاون مع تلك الدول العمل على تصنيع تلك المنتجات، بجانب تصنيع المعدات الزراعية ومدخلات الإنتاج الزراعي، بما يعظم المنافع والعوائد المتحققة، ويساعد على تنمية سلاسل القيمة المضافة وجذب المزيد من الاستثمارات لتصنيع تلك المنتجات.
- التعاون المشترك بين مصر ودول القارة المقترح التعاون معها في مجالات الحوكمة ومحاربة الفساد من خلال تبادل الخبرات والتدريب والتأهيل من قبل الأجهزة المعنية لنشر ثقافة الحوكمة والقضاء على الفساد بما يشجع إقبال المستثمرين على تلك الدول، وفي هذا الإطار أعلنت مصر في منتصف عام 2018 الانتهاء من إنشاء المركز الإقليمي لمكافحة الإرهاب لدول تجمع الساحل والصحراء، وذلك في إطار حرصها على دعم الدول الأعضاء في تجمع الساحل والصحراء لمكافحة الإرهاب وسيادة الأمن والاستقرار بتلك الدول.
- العمل على تأسيس حوار استراتيجي مصري - أفريقي وفق صيغ جديدة مبنية على أسس إقامة شراكة حقيقية بين مصر والدول الأفريقية قائمة على المصالح الاستراتيجية المشتركة.

■ دعم الاستثمار في مجال البنية التحتية

- افتقار العديد من الدول الأفريقية للطرق والنقل بأنواعه البري والبحري والجوي والتسهيلات التسويقية الزراعية يحتاج إلى مواجهة واقتحام سريع لإعداد البنية التحتية المناسبة لذلك والتواصل مع القطاع الحكومي بالدول الأفريقية لمعرفة خطته في هذا المجال. ويمكن الاستفادة من كافة الآليات المتاحة لتحقيق ذلك، ومنها تشجيع الاستثمار المشترك بين القطاعين العام والخاص، ومؤسسات التمويل المحلية والإقليمية والدولية لتوفير التمويل المستدام لتنفيذ مشروعات البنية التحتية.

■ الاطلاع على التجارب والنماذج الناجحة

- أهمية الاطلاع على التجارب والنماذج الناجحة للاستثمار الزراعي الإنتاجي والتجاري بالدول الأفريقية واستخلاص دروسها والبناء عليها، بما يؤدي إلى تعزيز التعاون ونجاح المشروعات الاستثمارية المصرية بالدول المقترحة التعاون معها.

موجز ونتائج الدراسة

انطلاقاً من الوضعية الجيوسياسية، والجذور التاريخية تأتي الأهمية القصوى لإعادة تعزيز وترسيخ أواصر التعاون المصري مع مختلف دول القارة الأفريقية وفق أسس من المصالح المشتركة، والعلاقات والمشروعات ذات المنافع المتبادلة والمتكافئة.

ورغم ما تحوزه الدول الأفريقية من الموارد الطبيعية الزراعية، وتنطوي عليه من فرص وإمكانات كامنة غير مستغلة للتنمية والتطوير، فإن الغالبية العظمى من تلك الدول تعاني من هشاشة الأوضاع الزراعية، والتغذوية، والأمن الغذائي، والفقر الريفي. ومن جهة أخرى، فقد أصبحت مصر تواجه تحديات غير مسبوقة فيما يتعلق بمواردها المائية، وإلى حد كبير أيضاً في مواردها الأرضية الزراعية، الأمر الذي أصبح يستلزم توجيه أكبر قدر ممكن من الاهتمام بالتعاون الزراعي مع الدول الأفريقية.

وإذا كانت دول القارة جميعها - أو بعضها - تعتبر ميداناً خصباً لمختلف أشكال ومجالات التعاون الاستثماري الزراعي، فإن هذه الدراسة تستهدف استكشاف ورصد أهم الفرص والمجالات الإنتاجية والخدمية المختلفة للتعاون الزراعي لمصر مع بعض الدول الأفريقية ذات الفرص الاستثمارية الزراعية والميزات التنافسية المعززة لهذا التعاون، كما تسعى الدراسة إلى طرح مجموعة من الآليات والسبل أمام متخذي القرارات وواضعي السياسات لتفعيل مجالات التعاون، الأمر الذي قد يسهم في إيجاد فرص وحلول لمحاربة التحديات التي تعاني منها الزراعة المصرية من جهة، وتعزيز العلاقات بين مصر والدول الأفريقية، بما يعود بالنفع على الطرفين اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً من جهة أخرى.

تشتمل الدراسة الحالية على أربعة فصول بخلاف الملخص والنتائج والتوصيات، حيث تناول الفصل الأول الاهتمامات الدولية في أفريقيا من منظور الأمن القومي، مع الإشارة إلى الزراعة، واستعرض الفصل الثاني الأوضاع الراهنة لقطاع الزراعة في أفريقيا، ونظراً للطبيعة الخاصة لقطاع الموارد السمكية، فقد تم تناوله في فصل منفصل، وهو الفصل الثالث والذي يحمل عنوان "التعاون المصري الأفريقي في مجال الثروة السمكية". أما الفصل الرابع فتناول فرص ومجالات التعاون الزراعي وسبل وآليات تفعيله.

واستهدف الفصل الأول بيان الأهمية الاستراتيجية (السياسية، والأمنية، والزراعية) للقارة الأفريقية ليس فقط لمصر، بل للعرب والدول الكبرى العالمية، حيث خلص هذا الفصل إلى أن هناك صراعاً وحرباً باردة بدأت في أفريقيا بين الدول الكبرى، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، والصين، وفرنسا، والهند، وانضم إلى الصراع إسرائيل، ومنتظر أن تلحق روسيا بهذا الصراع للاستحواذ على مناطق نفوذ في القارة، وذلك نظراً لما تزخر به القارة من موارد طبيعية ممثلة في الأراضي، والمياه، فضلاً عن البترول والغاز الطبيعي، والمعادن المختلفة. وقد كشف هذا الفصل عن اتجاه العديد من دول العالم إلى الاستحواذ على

الأراضي الزراعية في أفريقيا، حيث بلغت المساحة التي تم الاستحواذ عليها عام 2016 نحو 10 مليون هكتار، تمثل ما يقرب من 37.4% من إجمالي الأراضي الزراعية التي تم التعاقد عليها في العالم، وتتركز هذه المساحة في كل من السنغال، وتنزانيا، وليبيريا، وأثيوبيا. تستخدم نحو 21% من تلك الأراضي في إنتاج محاصيل الطاقة، و38% في إنتاج محاصيل الغذاء، و9% في الإنتاج الحيواني. وباقي المساحة تستخدم في أغراض أخرى غير زراعية.

ونظراً لما تمثله منطقة القرن الأفريقي من أهمية استراتيجية بمفهوم الأمن، والأمن القومي، فإن ذلك جعل الصراع بين الدول على التواجد هناك على أشده، فأمريكا لها قواعد عسكرية، والصين كذلك، وفرنسا، وتركيا، وإيران، وغيرها من الدول الأجنبية والعربية، وذلك بغرض الهيمنة والسيطرة، وبحجة حماية الممرات والطرق التجارية، وبخاصة البحرية.

وقد أكد هذا الفصل على أنه ليس من قبيل النافلة، أو من قبيل الرفاهية أن تكون أفريقيا لمصر ذات شأن كبير وذات أهمية استراتيجية تتجاوز أهداف واستراتيجيات باقي دول العالم، بحكم أن مصر دولة أفريقية، ونهر النيل مصدره أفريقيا، والأمن القومي المصري مرتبط بأفريقيا، كما أن التوسع الاقتصادي وحل مشكلة الأمن الغذائي لمصر تمثل أفريقيا الباب الواسع والأمثل لها. وإذا أضفنا إلى ما سبق اعتبار الأمن القومي الشمولي الذي يتضمن مكافحة الإرهاب، ووقف ومنع الهجرة غير الشرعية، وحماية الحدود، وعدم تعريض أمن البلاد للمخاطر من قبل الأعداء، فإن أفريقيا هي الأهم بالنسبة لمصر، أكد هذا الفصل كذلك على أمرين، الأهمية السياسية لأفريقيا لكونها تشكل 25% من القوة التصويتية في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وأن أمر امتلاك إحدى الدول الأفريقية عضوية دائمة في مجلس الأمن آت في قادم الأيام، الأمر الذي يزيد من أهمية أفريقيا لمصر.

أما الفصل الثاني من الدراسة فقد كشف عند استعراضه للموارد الزراعية في أفريقيا عن أن مساحة الأراضي القابلة للزراعة تقدر على مستوى القارة بنحو 187 مليون هكتار، يتركز 62% منها في عشر دول فقط، وتقدر هذه المساحة بما يقرب من ثلاثة أمثال المساحات المزروعة. تنتمي جميع دول شمال أفريقيا للدول ذات الندرة المائية، أما دول وسط أفريقيا فجميعها باستثناء تشاد تنتمي إلى الدول ذات الوفرة المائية المرتفعة، وبالنسبة لدول جنوب وشرق أفريقيا فهي تتوزع ما بين دول مهددة بالندرة المائية (8 دول)، ودول في حالة ندرة مائية (3 دول)، ودول ذات وفرة مائية أو وفرة مائية مرتفعة (6 دول).

أوضح هذا الفصل كذلك أن سكان أفريقيا قدر عددهم عام 2017 بنحو 1.24 مليار نسمة، وأن معدل نمو السكان يعتبر الأعلى بين مختلف القارات، وتصل نسبة السكان الريفيين على مستوى القارة إلى نحو 57.2% من إجمالي السكان، تتراوح هذه النسبة بين 40% - 80% بين دول القارة. وتعد مستويات الدخل في القارة الأدنى عالمياً، حيث تصل إلى 30% من المتوسط العالمي. كما تأتي غالبية الدول الأفريقية ضمن فئة الدول ذات مستوى التنمية المنخفض، وتتسع دائرة الفقر لتشمل غالبية الدول الأفريقية، وتنتشر الأمية بين سكانها بنسب ترتفع كثيراً عن المعدل العالمي.

وفيما يتعلق بدور الزراعة الأفريقية في التنمية كشف هذا الفصل أن القيمة المضافة للزراعة تساهم بنحو 17% من الناتج المحلي الإجمالي على مستوى القارة، وما زال يغلب على الزراعة الأفريقية نمط الزراعة التقليدية، نظراً لاعتماد أغليبيتها على الأمطار، فضلاً عن انخفاض معدلات استخدام المدخلات الزراعية الداعمة لزيادة مستويات الإنتاجية، كما يستوعب قطاع الزراعة النسبة الأكبر من القوة العاملة في غالبية الدول الأفريقية، وقد انعكس ذلك في انخفاض القيمة المضافة للعامل الزراعي على مستوى القارة كثيراً عن مثيلتها بباقي القارات.

استعرض هذا الفصل كذلك أهم المشاكل والمحددات التي تواجه التنمية الاقتصادية والزراعية في القارة الأفريقية والتي تمثلت في: العوامل المناخية السائدة، والآثار المترتبة على التغيرات المناخية، والطبوغرافيا والتضاريس، والتباين الحاد في توزيع السكان بين دول القارة، وارتفاع معدل النمو السكاني، وتراجع ترتيب معظم الدول في مؤشر التنافسية العالمي، وضعف معدلات الادخار والاستثمار المحلي، وانتشار النزاعات والصراعات داخل، وبين العديد من دول القارة، ونقص المرافق والبنى التحتية الأساسية.

وباستعراض أوضاع الإنتاج الزراعي بالقارة تبين أن النسبة الغالبة بين المزارع الأفريقية (حوالي 80% منها) هي مزارع ذات سعات محدودة، ولذا تنخفض مستويات إنتاجية الهكتار من غالبية المحاصيل، وأن نصف الإنتاج النباتي بالقارة يتمثل في الدرنات والحبوب. ورغم أهمية ووفرة الثروة الحيوانية بالقارة، إلا أنها لم تستغل بعد الاستغلال الأمثل.

كما أن التجارة الخارجية الزراعية للقارة لا تزال ضعيفة ففي عام 2017 لم تتجاوز نسبتها 4.9% من القيمة الإجمالية للتجارة الزراعية العالمية، يتركز ما يقرب من 40% من جملة قيمة التجارة الزراعية للقارة في دول الشمال الأفريقي الخمس.

أوضح هذا الفصل كذلك وجود العديد من العناصر الإيجابية التي من شأنها إتاحة فرص التنمية الزراعية بالقارة منها: الإمكانيات الكامنة لزيادة إنتاجية عناصر الإنتاج الزراعي، والمساحة الكبيرة من الأراضي الزراعية، والإمكانيات الواسعة لاستخدام الموارد المائية المتاحة في الزراعة، وتوفر العمالة الرخيصة، والثروات الكبيرة من الموارد الغابية والرعيوية التي يمكن من خلال الإدارة الرشيدة لها استغلالها بصورة أفضل. ويضاف إلى ذلك ارتفاع العائد على الاستثمار الزراعي في أفريقيا مقارنة بالعديد من القارات والمناطق الأخرى، ووجود أعداد هائلة من الخبراء والباحثين والفنيين في مختلف مجالات التنمية الزراعية، بجانب ما تشهده القارة من اهتمام غير مسبوق خلال السنوات الأخيرة في مجال تحسين البنى التحتية الأساسية وروابط النقل وبخاصة المواني والطرق.

وقد أكد هذا الفصل على أن استغلال هذه الإمكانيات والفرص يظل مشروطاً بالإرادة الوطنية للدول الأفريقية في إدارة واستغلال الثروات والفرص المتاحة، وإتاحة الفرص أمام المستثمرين بشفافية.

واسترشاداً بما توافر في هذا الفصل من البيانات والمعلومات تم اقتراح قائمة من عشرين دولة من الدول ذات الأولوية للتعاون والاستثمار الزراعي المصري الأفريقي وفقاً لما يتوفر لديها من إمكانيات موردية مرتفعة من الأراضي الصالحة للزراعة والموارد المائية.

أما الفصل الثالث من الدراسة فقد أكد على أهمية التعاون المصري الأفريقي في مجال الثروة السمكية، نظراً لما يواجه استدامة الإنتاج السمكي والأمن الغذائي من الأسماك في كل من مصر والعديد من الدول الأفريقية من معوقات ومحددات من جهة، ولما تملكه الدول الأفريقية من وفرة في الموارد السمكية، وما تملكه مصر من خبرات في مجال الصيد والاستزراع السمكي والقطاعات المساعدة (مثل بناء سفن الصيد، وتصنيع الأسماك، والمفرخات السمكية، وصناعة الأعلاف، بالإضافة إلى مراكز ومعاهد وكليات الثروة السمكية) من جهة أخرى. ومن ثم فإن تكامل القدرات المالية، والمادية، والفنية، مع الموارد المائية الكبيرة التي تتمتع بها دول القارة سيساهم في مواجهة مشاكل الأمن الغذائي وتحديات التنمية المستدامة للموارد السمكية في القارة.

استعرض هذا الفصل كذلك الوضع الراهن للموارد السمكية في أفريقيا، وتطور إنتاج المصايد الطبيعية والمزارع السمكية، وتطور الاستهلاك من الأسماك، والتجارة الخارجية السمكية، بالإضافة إلى التحديات التي تواجه كلا من قطاع المصايد السمكية وقطاع الاستزراع السمكي، وأهمها التغيرات المناخية، والصيد المفرط وغير القانوني، والتدهور البيئي، ونقص عناصر البنية الأساسية، وعدم توفر زريعة وإصبغيات الأسماك، وارتفاع تكاليف مدخلات الاستزراع السمكي خاصة الأعلاف.

استعرض هذا الفصل كذلك الوضع الحالي لمصايد الأسماك والمزارع السمكية في دول حوض النيل، واستهلاك تلك الدول من الأسماك، وحجم تجارتها الخارجية، وكذا أهم التحديات التي تواجه تنمية واستدامة إنتاجها السمكي.

في ضوء استعراض الإمكانيات والفرص والتحديات التي تواجه الإنتاج السمكي بأفريقيا، طرح هذا الفصل نماذج من بعض الدول الأفريقية التي يمكن لمصر التعاون معها في مجال الثروة السمكية، ومجالات التعاون مع كل منها، وهي:

- غانا: ويمكن التعاون معها في مجال تصنيع الأعلاف، والمفرخات، والتدريب والتعليم وخاصة لمزارعي الأقفاص، ويمكن للأجهزة المصرية تقديم تلك الخدمات لما لها من باع وخبرة كبيرة في هذه المجالات. كما يمكن إقامة مشروع استرشادي مشترك يتكون من: مفرخ للبليطي، وأحواض تربية، وبحوث لتطوير قطاع الاستزراع السمكي.
- إريتريا: وتتركز مجالات التعاون معها في تفعيل اتفاقيات التعاون ومذكرات التفاهم التي تم توقيعها بين كل من الجانب الإريتري، والجانب المصري لحماية البيئة البحرية، وإجراء البحوث، وتبادل المعلومات والخبرات، وزيادة حجم التجارة البينية، وتصنيع الأسماك ومنتجاتها.

- تنزانيا: ويمكن التعاون معها في مجالات استزراع الجمبري البحري، والاستزراع السمكي واستزراع خيار البحر، وإقامة مفرخات، وإنشاء مصانع للأعلاف، ومصنع لتجهيز المنتجات السمكية.
- أوغندا: وأهم مجالات التعاون معها هي العمل على تعظيم إنتاج الأسماك سواء للتصدير من المصايد الطبيعية، أو المزارع السمكية من خلال المشروعات القائمة التي تنفذها وزارة الموارد المائية والري المصرية بالأراضي الأوغندية، وذلك بالتعاون مع وزارة الزراعة والثروة الحيوانية الأوغندية.

وقد أكد هذا الفصل على وجود العديد من الدول الأفريقية الأخرى التي يمكن لمصر التعاون معها في مجال الثروة السمكية، وهذا يتطلب إجراء مزيد من الدراسات حول تطور الإنتاج من المصادر السمكية، والتجارة الخارجية من الأسماك ومنتجاتها، ومدى وفرة مدخلات المزارع السمكية، والإطار المؤسسي والتنظيمي والتشريعي ذات العلاقة، بجانب إمكانيات ومحددات وفرص تنمية الإنتاج السمكي بالدول الأفريقية.

استعرض الفصل الرابع فرص ومجالات التعاون الزراعي المصري الأفريقي وآليات تفعيله، حيث استهل هذا الفصل بعرض بعض القضايا العامة المتعلقة بالاستثمار الأجنبي في الزراعة، ومنها دوافع هذا الاستثمار عامة، وفي مصر خاصة، وسبل مواجهة مشكلة محدودية الموارد المائية والفجوة الغذائية في مصر، وملاحم ومخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر في الزراعة في أفريقيا، وذلك بجانب الفوائد التنموية لهذا الاستثمار، وسبل تعزيز العلاقة بين المستثمر الأجنبي والبلد الأفريقي المضيف.

ونظراً لوجود العديد من العوامل الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية والسياسية المحددة والمحفزة للتعاون والاستثمار المصري الزراعي بأفريقيا سعت الدراسة، في سبيلها لاختيار أولويات الدول الأفريقية ذات الميزة النسبية والتنافسية التي يمكن للمستثمر المصري التعاون معها زراعياً، إلى رصد وتحليل 13 عاملاً ومؤشراً من تلك العوامل، وهي مساحة الأراضي الصالحة للزراعة، والموارد المائية، والثروة الحيوانية، وحجم السوق، واستقرار بيئة الاقتصاد الكلي، والفساد والبيروقراطية، ومستوى التنمية البشرية، والاستقرار السياسي، ونسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص الزراعي، والبعد الثقافي، والاكتفاء الذاتي من الغذاء، والتكتلات الاقتصادية.

وفي ضوء قيم مؤشرات تلك المحددات بالدول الأفريقية العشرين المقترحة بالفصل الثاني من الدراسة تم ترتيب أهم الدول المستهدفة للاستثمار الزراعي المصري الأفريقي، وجاء في مقدمتها (وعلى الترتيب) زامبيا، غانا، بوركينافاسو، كينيا، أثيوبيا، أوغندا، تنزانيا، أنجولا، ساحل العاج، رواندا، موزمبيق، والسودان. وباستثناء دولة أنجولا تتوزع تلك الدول بين منطقته شرق أفريقيا (سبع دول)، وغرب أفريقيا (أربع دول) وهما أكثر المناطق الأفريقية جذباً للاستثمار الزراعي.

وبجانب استعراض الدراسة لأهم الزراعات المنتشرة، ولأهم محفزات الاستثمار الزراعي في الدول المقترحة، رصدت الدراسة أهم فرص التعاون والاستثمار الزراعي المصري لكل من القطاع الحكومي والخاص في الدول المشار إليها. بالنسبة للقطاع الخاص تمثلت أهم الفرص الاستثمارية على النحو التالي: بالنسبة لدولة زامبيا تمثلت الفرص في زراعة المحاصيل الاستراتيجية، والزيتية، والقطن، وفي غانا يمكن استيراد الكاكاو والبن والأخشاب، والمشاركة في زراعة وتصنيع تلك المنتجات، وتتمثل أهم فرص التعاون في بوركينا فاسو في زراعة محاصيل القطن والسمسم والأرز والذرة وفول الصويا، بالإضافة للثروة الحيوانية.

أما كينيا فتتمثل الفرص المتاحة بها في زراعة القمح، والذرة الصفراء وفول الصويا، وتجهيز وتعبئة الشاي ومنتجات الألبان، بجانب صناعة الأعلاف والإنتاج الحيواني، ويمكن تصدير تلك المنتجات إلى مصر. أما الفرص الاستثمارية في إثيوبيا فيأتي في مقدمتها الثروة الحيوانية، وزراعة محاصيل الزيوت والحبوب والبقوليات ومحاصيل التوابل، كما يمكن إقامة صناعات على العديد من تلك المحاصيل، وصناعة اللحوم ومنتجاتها، وتتمثل أهم الفرص الزراعية بأوغندا في زراعات الشاي وقصب السكر والأرز والمحاصيل الزيتية التي يمكن إقامة أنشطة صناعية وتجارية على العديد منها، وذلك بجانب تربية الماشية وإنتاج اللحوم وتصديرها لمصر، وفي تنزانيا تتمثل الفرص في زراعة المحاصيل الاستراتيجية، والمحاصيل الزيتية التي يمكن إقامة صناعات عليها، واستيراد البن والشاي واللوبياء.

وفي ساحل العاج يمكن إقامة مصانع للكاكاو والبن وزيت النخيل وتصدير تلك المنتجات لمصر، وفي رواندا يمكن الاستثمار في تجارة المحاصيل التصديرية كالشاي والبن، وزراعة بعض المحاصيل الغذائية مثل الأرز والذرة والفول. وتتمثل أهم الفرص في موزمبيق في زراعة المحاصيل الاستراتيجية والفول السوداني، والقطن، وتصدير بعضها. أما السودان فتتمثل أهم الفرص الاستثمارية بها في تصنيع الزيوت النباتية، والمنتجات الحيوانية، بجانب زراعة محاصيل القمح والأرز والذرة والقطن والمحاصيل الزيتية. هذا وقد استعرضت الدراسة نماذج من حوافز الاستثمار التي تمنحها بعض هذه الدول للمستثمر الأجنبي.

وبالنسبة لفرص ومجالات التعاون الزراعي الحكومي رصدت الدراسة ذلك فيما يلي: إصدار الحكومة المصرية للسياسات وتوفير الآليات الداعمة لهذا التعاون، ونشر المزيد من المزارع النموذجية بالدول الأفريقية لنقل وتطبيق التكنولوجيا الزراعية، وتقديم الخدمات الإرشادية في المجالات المختلفة، وتقديم الدعم التدريبي لتنمية المهارات والقدرات للعاملين بالدول الأفريقية، والمشاركة في تنفيذ عدد من مشروعات البنية التحتية وخاصة تلك المتعلقة بالطرق والنقل، وذلك بجانب المشاركة مع القطاع الخاص في إقامة مراكز تسويق ومعارض للمنتجات الزراعية ومستلزمات الإنتاج، والمعدات والآلات الزراعية بالدول الأفريقية.

اختتم هذا الفصل باستعراض مقترح حول آليات تفعيل التعاون الزراعي المصري الأفريقي وأهمها

ما يلي:

- أن التعاون المصري الأفريقي في مجال الزراعة لابد أن يكون في إطار استراتيجية قومية للتعاون مع الدول الأفريقية.
- العمل على توفير المعلومات والبيانات الإحصائية وذلك بإنشاء مركز للاستثمار الزراعي المصري لخدمة المستثمرين في أفريقيا من خلال وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، يتولى توفير البيانات والمعلومات، وإعداد خريطة ودليل للاستثمار الزراعي للدول الأفريقية الأكثر جذباً للاستثمارات الزراعية، بجانب قيام جهاز التعبئة العامة والإحصاء بمساعدة أجهزة الإحصاء في الدول الأفريقية على وضع معايير موحدة لجمع البيانات الزراعية وحساب المؤشرات وتوفيرها للمستثمرين.
- إتاحة فرص لتمويل الاستثمارات المصرية بأفريقيا بإنشاء صندوق سيادي مصري، للتمويل في أفريقيا بالتعاون مع البنك الأفريقي للتنمية، ومطالبة المؤسسات المالية الإقليمية والدولية من خلال الاتحاد الأفريقي بتوفير آليات مبتكرة للتمويل وتسهيلات بنكية لدعم الاستثمار والتجارة في قطاع الزراعة بالدول الأفريقية.
- إتاحة الفرص لتعزيز الشراكة ما بين الحكومة والقطاع الخاص في التخطيط والتنفيذ للمشروعات الاستثمارية الزراعية بالدول الأفريقية.
- نشر الخدمات اللوجستية والتسويقية، والعمل على استكمال منظومة إنشاء المراكز اللوجستية بالدول الأفريقية ذات الفرص الزراعية الأكبر للتعاون مع مصر على غرار ما تم مع كينيا، وتشجيع القطاع الخاص المصري على تأسيس شركات للتسويق والوساطة بين مصر والدول الأفريقية.
- دعم التبادل التجاري المصري الأفريقي بالعمل على فتح السوق المصرية أمام المنتجات الأفريقية وتخفيف القيود على الواردات منها ومنحها معاملة تفضيلية، والعمل على نشر مكاتب التمثيل التجاري بالدول الأفريقية وخاصة في دول حوض النيل.
- تشجيع مراكز الأبحاث والجامعات المصرية - بتوجيه من الدولة - على إجراء بحوث تشاركية مع مثيلاتها بالدول الأفريقية تساهم في نقل التكنولوجيا وتطوير نظم الري، ونظم الإنتاج والاستهلاك الزراعي المستدامة بالدول الأفريقية المقترح التعاون معها.
- دعم وتحفيز الحكومة للمستثمرين المصريين بالدول الأفريقية، بالعمل على سرعة الانتهاء من إنشاء صندوق ضمان مخاطر الاستثمار في أفريقيا، ودعم وتشجيع القطاع الخاص على إنشاء جمعيات غير حكومية للمستثمرين بالدول الأفريقية المقترحة - أسوة باتحاد المهندسين الزراعيين

الأفارقة - تتولى الترويج للاستثمار، وعقد اتفاقيات الشراكة ما بين الحكومة والمستثمرين في هذه الدول.

- توسيع نطاق ومجالات التعاون المصري الأفريقي ليشمل العديد من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية والأمنية، واستخدام القوي الناعمة للدولة المصرية - الكيانات التعليمية، والإعلامية، والدينية - لتعزيز حلقات التواصل واستعادة دور مصر الريادي بأفريقيا، ونشر المزيد من المزارع النموذجية بالدول الأفريقية، والتعاون المشترك بين مصر والدول الأفريقية في مجالات نشر الحوكمة، ومحاربة الفساد، وحماية الأمن القومي المصري، ومواجهة الإرهاب الذي تعاني منه العديد من الدول الأفريقية.
- دعم الاستثمار في مشروعات البنية التحتية وأهمها الطرق، والنقل بأنواعه البري والبحري، والتسهيلات التسويقية الزراعية.
- الاطلاع على التجارب والنماذج الناجحة للاستثمار الأجنبي الزراعي الإنتاجي والتجاري بالدول الأفريقية، (وخاصة تجارب الصين والهند) واستخلاص دروسها والبناء عليها بما يساعد على تعزيز التعاون ونجاح المشروعات الاستثمارية المصرية بالدول الأفريقية المقترح التعاون معها.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية:

- 1- إبراهيم أحمد نصر الدين، دراسات في العلاقات الدولية الأفريقية، مكتبة مدبولي، القاهرة 2011.
- 2- الاتحاد الأفريقي، الوحدة الدراسية، الاتحاد الأفريقي (المنهج) أبريل 2019.
- 3- أشرف شتولي، التغلغل الأمريكي في أفريقيا، المرصد الجزائري - الجزائر، أكتوبر 2017.
- 4- أكباش، انبعاث الاستعمار الفرنسي لأفريقيا من جديد، مترجم، قراءات أفريقية - لندن، أغسطس 2019.
- 5- أميمة سعودي، مصر وأفريقيا، مشروعات تنموية واعدة، هيئة الاستعلامات - القاهرة 2019.
- 6- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2019.
- 7- البنك الدولي، مؤشرات الحوكمة العالمية <https://info.worldbank.org/governance/wgi>
- 8- جين هاريغان، الاقتصاد السياسي للسيادة الغذائية في الدول العربية، مترجم، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت، أكتوبر 2018.
- 9- حسن الحساوي، استراتيجية الوجود الصيني في أفريقيا - الديناميات والانعكاسات، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد 466.
- 10- حسن سلمان، القرن الأفريقي تحديات الداخل وتدخلات الخارج، مركز القرن الأفريقي للتنمية والبحوث والدراسات، مقديشو، الصومال، يوليو 2019.
- 11- حسين خلف الله، تقرير عن قطاع الاستزراع السمكي في تنزانيا وإمكانيات التعاون مع مصر (تقرير غير منشور).
- 12- حكمت العبد الرحمن، استراتيجية الوجود الصيني في أفريقيا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، العدد 22، 2016.
- 13- حمدي عبد الرحمن، أفريقيا وتحديات عصر الهيمنة أي مستقبل - مكتبة مدبولي، القاهرة 2007.
- 14- حمدي عبد الرحمن، السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا، من العزلة إلى الشراكة، مجلة السياسة الدولية، جريدة الأهرام، القاهرة 2018.
- 15- رؤية تركية. 2015. التنافس الصيني الأمريكي على إفريقيا. دورية محكمة في الشؤون التركية والدولية، العدد الرابع.
- 16- سميح عبد القادر، شيخ محمود متولى، مواني القرن الأفريقي: ساحة جديدة للتنافس الدولي، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، نوفمبر 2016.
- 17- الصادق محمود عبد الصادق - 22 مقومات ومعوقات التنمية الاقتصادية في أفريقيا، نظره جغرافيا، جامعة المرقب، كلية الآداب والعلوم، مجلة الجامعة الأسمرية، العدد (21).
- 18- صقر النور، تحديات السيادة الغذائية في العالم العربي "مصر نموذجا" - الشبكة الدولية من أجل إلغاء الديون غير الشرعية. <http://arabic.cadtm.org/2017/12/14>
- 19- عزمي خليفة، سالي فريد، مصر والدائرة الأفريقية - تنمية شاملة ومستدامة واعدة، سمنار معهد التخطيط القومي، لقاءات الثلاثاء، موسم 2019 - 2020 أكتوبر، 2019.

- 20- محمد محمود عبد الرحيم، العلاقات الهندية الأفريقية، الاستراتيجية والدوافع، المركز الديمقراطي العربي - برلين - ألمانيا، يناير 2017.
- 21- مرفت حقي، اليوم الدولي للمياه وفرص تحقيق التنمية المستدامة، الهيئة العامة للاستعلامات <http://sis.gov.eg/Story/135261?lang=ar>
- 22- المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، مذكرة حول التعاون العربي الأفريقي (1977-2013)، سبتمبر 2013.
- 23- منظمة الأغذية والزراعة <http://www.fao.org/economic/ess/investment/credit/en>
- 24- منظمة الأغذية والزراعة <http://www.fao.org/faostat/en/#data/Q>
- 25- منظمة الأغذية والزراعة، استعراض قطاع الاستزراع المائي في أوغندا، 2017.
- 26- منظمة الأغذية والزراعة، آثار تغير المناخ بالنسبة للأمن الغذائي وإدارة الموارد الطبيعية في أفريقيا.
- 27- منظمة الأغذية والزراعة الفاو، تعزيز فرص عمل الشباب في القطاعات الزراعية والريفية في أفريقيا، الدورة الثلاثون، الخرطوم، فبراير 2018.
- 28- منظمة الشفافية الدولية، تقرير مدركات الفساد، 2018.
- 29- المنظمة العربية للتنمية الزراعية - التجارة الخارجية للدول العربية من، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، (العدد 36)، 2016.
- 30- المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير التنافسية 2019.
- 31- نجم الدين محمد عبدالله جابر، الوجود الإسرائيلي في أفريقيا، دوافعه وأدواته، مركز الدراسات والأبحاث السياسية والاستراتيجية للشئون الصحراوية، الرباط، المملكة المغربية، يونيو 2017.
- 32- نشرة مصر أفريقيا، مصر ودبلوماسية التنمية بين دول حوض النيل، القاهرة، دار الفكر العربي، فبراير 2019.
- 33- نور الدين عفان، البعد العسكري في الاستراتيجية الصينية تجاه أفريقيا، جامعة قاصدي مرباح ولاية ورقلة، الجزائر، 2018.
- 34- هالة جمال ثابت، الفقر في أفريقيا، خصوصيته واستراتيجية اختزاله، مجلة قراءات أفريقية العدد (2)، 2005.
- 35- وحدة الدراسات السياسية، النفوذ الفرنسي في غرب أفريقيا- حماية أم جباية؟ مركز سمت للدراسات، المملكة العربية السعودية، مارس 2018.
- 36- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشؤون الاقتصادية، نشرة الميزان الغذائي لجمهورية مصر العربية، 2017.

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية:

- 1- AFDB The Africa Infrastructure Development Index Statistics Department, 2018.
- 2- African Development Bank, 2007.
- 3- Ahmed Barrania & Hosam Nagaty, Fish Trade in Nile Basin Counties, INP, 2007.
- 4- Bloomberg. 2019. Crisis and Hope: A Country Guide to Africa's Top Political Risks.
- 5- Cambazoglu, B., & GünesS. 2016."The relationship between foreign exchange rate and foreign direct investment in Turkey". Economics, Management & Financial Markets, 11(1), 284-293.
- 6- CIA (Central Intelligence Agency), the world -2018 fact book- Land use, September 2015.
- 7- Corley. M and Gyimah. K. (2005). Civil Wars and Economic Growth in Sub-Saharan Africa, Journal of African Economies, 14, (2), 270-311.
- 8- Daniel, Behailu. Large-scale Land Acquisition in Ethiopia, Journal of land Administration in East Africa, Jan, 2015.
- 9- Development of Aquaculture in Ghana, business Analysis of fish value chain and potential business cases, IMARIS Report, March 2015.
- 10- FAO, FAO Statistics, world food and Agriculture, Statistical pocketbook, 2018.
- 11- FAO, Fishery and Aquaculture Statistics 2016.
- 12- FAO Fishery Country profile, Eritrea, 2016.
- 13- FAO Fishery Country profile, Ghana, 2016.
- 14- FAO Fishery Country profile, Tanzania, 2015.
- 15- FAO, The value of African Fisheries and Aquaculture No, 1093, FIPS, 2015.
- 16- Global Economic Prospects, Heighted Tensions, subdued Investment, WB Group, June 2019.
- 17- Green peace, African Fisheries Paradise at Crossroads, Investing Chinese Companies Illegal Fishing Practices in West Africa, May 2015, p. 13-14.
- 18- <http://www.fao.org/faostat>.
- 19- <https://gate.Ahram.org.eg/News/2029374.Asp>.
- 20- [https://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Publications/Economic_Brief - The Africa Infrastructure Development Index.pdf](https://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Publications/Economic_Brief_-_The_Africa_Infrastructure_Development_Index.pdf).
- 21- International Land coalition Africa, Annual Report, 2018.
- 22- Land Matrix, International Land Deals for Agriculture, Analytical Report 2016.
- 23- Land Matrix, Transnational Land Deals for Agriculture in the Global South, April, 2012.
- 24- Mehari, Increasing tension between China and the US will be detrimental to Africa prosperity and peace: New cold war in Africa, Jun. 2019, Doha, Aljazeera Center

- 25- Mengoub, Fatima. 2018. "Agricultural Investment in Africa: A Low Level ... Numerous Opportunities". Policy brief. OCP Policy Center.
- 26- Msuya, Elibariki. 2007. "The Impact of Foreign Direct Investment on Agricultural Productivity and Poverty Reduction in Tanzania". Kyoto University.
- 27- NEPAD, Agriculture in Africa, Transformation and Outlook.
- 28- Odada, E. O , et al. , Mitigation of Environmental Problems in lake Victoria, East Africa Causal Chain and Policy Option Analysis, Ambio. Vol. 33 no 1-2, 2004.
- 29- OECD Global Forum on International Investment OECD Investment Division, December 2009 www.oecd.org/investment/gfi-8
- 30- Rihab, Ben Atitallah. Lotfi, Ben Jedidia. 2011. "The institutional and cultural determinants of foreign direct investment in transition countries" Journal of Research in International Business and Management 1(2): 171-182.
- 31- Shah, Mumtaz. 2016. "The effect of macroeconomic stability on inward FDI in African developing countries". International Journal of Business Studies Review. 1 (1): 1-11.
- 32- Tatianaa. Y, Firdausb. M, Siregarc, Hermanto. Hariyogad, Himawan. 2015. "Determinant Factors of Agricultural Industry Investment in Province Bengkulu, Indonesia". International Journal of Sciences: Basic and Applied Research 23 (2): 312-323.
- 33- UNDP, Human Development Indices and Indicators, 2018.
- 34- United Nation Economic Commission for Africa, UNECA, 2017.
- 35- World Investment Report,UNCTAD,2018.
- 36- World Fish Centre, Fish and Fish Security in Africa, 2016.
- 37- www.oecd.org/investment/gfi-8
- 38- www.qu.int/maritime

الملاحق

جدول (1) المساحة الكلية المنزرعة بالدول الأفريقية

الدول	المساحة (ألف كم ²)	المساحة (1) المزروعة بالمحاصيل (مليون هكتار)	المساحات (2) الصالحة للزراعة (مليون هكتار)	معامل (1) التكتيف الزراعي	الدول	المساحة (2) ألف كم ²	المساحة (1) المزروعة بالمحاصيل (مليون هكتار)	المساحات (2) الصالحة للزراعة (مليون هكتار)	معامل (1) التكتيف الزراعي
الشمال الأفريقي					أوغندا	236	7.0	4.3	0.8
مصر	1001	5.7	2.9	1.5	السودان	1861	18.9	13.6	0.9
الجزائر	2382	3.8	7.5	0.4	مدغشقر	587	2.5	2.9	0.6
المغرب	447	6.1	8.5	0.6	الصومال	638	6.5	1.0	0.5
تونس	164	3.3	2.6	0.6	رواندا	27	2.1	1.1	1.5
ليبيا	1760	0.9	1.8	0.4	جنوب السودان	644	1.8		0.7
الجنوب الأفريقي					بوروندي	28	1.3	0.9	0.8
جنوب أفريقيا	1221	4.9	14.7	0.4	أريتريا	118	0.7	0.6	1.0
أنجولا	1247	4.7	3.3	0.9	موريشيوس	2	0.1	0.1	0.8
موزمبيق	802	5.5	4.2	0.9	جيبوتي	23	0.0	0.0	
مالاوي	118		1.9	1.0	جزر القمر	2	0.1	0.1	1.0
زامبيا	753	4.0	5.2	0.6	سيشل	0.5	0.0		0.9
ناميبيا	825	2.4	0.8	0.5	الغرب الأفريقي				
بتسوانا	582	0.4	0.4	0.5	نيجيريا	924	51.5	30.0	1.3
ليسوتو	30	0.1	0.3	0.3	غانا	239	6.9	4.0	0.9
سوازيلاند		0.1	0.2		كوت ديفوار	322	10.3	3.2	1.4
زيمبابوي	391	2.6		0.6	النيجر	1267	17.4	14.5	1.5
وسط أفريقيا					بوركينافاسو	274	7.1	4.8	1.2
ج. الكونغو د.	2345	6.5	6.5	0.8	مالي	1240	7.5	3.8	1.1
الكاميرون	475	701	5.9	0.9	السنغال	197	2.7	2.4	0.8
تشاد	1284	5.5	3.5	1.1	غينيا	246	4.5	1.1	1.2
الكونغو		0.4	0.5	0.6	بنين	113	3.3	2.6	1.0
أفريقيا الوسطى	623	1.0	1.9	0.5	توجو	57	2.2	2.4	0.8
الجابون	268	0.3	0.3	0.5	سيراليون	72	1.8	0.6	1.5
غينيا الاستوائية	28	0.1	0.1	0.5	ليبيريا	111	0.6	0.3	0.8
ساوتوم	1	0.0	0.0	0.9	موريتانيا	1031	0.4	0.2	0.9
الشرق الأفريقي					جامبيا	10	0.4	0.3	1.0
أثيوبيا	1104	15.5	11.2	1.0	غينيا بيساو	36	0.6	0.2	1.0
تنزانيا	945	16.7	3.7	1.1	الرأس الأخضر	4	0.1	0.0	1.4
كينيا	580	5.9	4.5	0.9	غينيا الجديدة (بابوا)		1.1		1.1

1- FAO, FAO Statistics, world food and Agriculture, Statistical pocketbook.

2- CIA (central Intelligence Agency), The world -2018 fact book- Land use, September, 2015.

جدول (2)

الموارد المائية، والمياه الجوفية ونصيب الفرد من المياه بالدول الأفريقية

المساحة المجهزة للري (ألف هكتار) (2016) (2)	الاستخدام من المياه (م3/فرد) (1)(2005)	المياه الجوفية المتاحة (م3/فرد) (1)(2005)	الموارد المائية الفعلية (م3/فرد) (1)(2005)	البيان	المساحة المجهزة للري (ألف هكتار) (2016) (2)	الاستخدام من المياه (م3/فرد) (1)(2005)	المياه الجوفية المتاحة (م3/فرد) (1)(2005)	الموارد المائية الفعلية (م3/فرد) (1)(2005)	البيان
11	13	1332	2472	أوغندا	7480				الشمال الأفريقي
1855	1187	237	1879	السودان	3714	1013	19	794	مصر
1086	937	3450	18862	مدغشقر	1360	201	54	443	الجزائر
200	378	327	1309	الصومال	1530	438	317	934	المغرب
10	10	466	613	رواندا	476	285	433	459	تونس
38				جنوب السودان	400	919		106	ليبيا
23	37	314	509	بوروندي	2275				الجنوب الأفريقي
21	82	n. a	1466	أريتريا	1670	348	119	1106	جنوب أفريقيا
17				موريشيوس	86	28	5591	13070	أنجولا
1				جيبوتي	118	36	864	11266	موزمبيق
				جزر القمر	74	88	128	1401	مالاوي
-				سيشل	156	167	5137	9630	زامبيا
1294				الغرب الأفريقي	8	142	1217	8921	ناميبيا
293	70	780	2252	نيجيريا	3	81	1048	8022	بتسوانا
36	27	1301	2489	غانا	3	30	232	1678	ليسوتو
73	59	2550	4794	كوت ديفوار					سوازيلاند
100	204	233	2710	النيجر	175	207	428	1547	زيمبابوي
55	66	796	933	بوركينافاسو	87				وسط أفريقيا
380	582	1780	7458	مالي	11	7	8150	n. a	ج. الكونغو د.
120	169	802	3811	السنغال	29	65	6629	17520	الكاميرون
95	187	5114	26218	غينيا	30	30	1503	4857	تشاد
23	40	296	3585	بنين	2	11	67268	217915	الكونغو
7	36	1231	2930	توجو	1	6	15490	36912	أفريقيا الوسطى
30	86	10300	30960	سيراليون	4	102	50566	121392	الجابون
3	36	19023	66533	ليبيريا	-	232	22092	51282	غينيا الاستوائية
45	642	112	3826	موريتانيا	10				ساوتوم
5	24	383	5472	جامبيا	4577				الشرق الأفريقي
25	110	11541	20156	غينيا بيساو	800	40	703	1519	أثيوبيا
4				الرأس الأخضر	364	57	895	2416	تنزانيا
				غينيا الجديدة (بابوا)	151	52	100	932	كينيا

1- African Development Bank, African Development Report, 2007.

2- FAO. Statistical Pocket Book, 2018.

جدول رقم (3)
إجمالي السكان والسكان الريفيين والقوى العاملة الزراعية بالدول الأفريقية

البيان	جملة السكان (مليون) (1)	% للسكان الريفيين (2)	% للقوى العاملة الزراعية (1)	معدل نمو السكان % (2015-2020)	البيان	جملة السكان (مليون) (1)	% للسكان الريفيين (2)	% للقوى العاملة الزراعية (1)	معدل نمو السكان % (2015-2020)
الشمال الأفريقي					أوغندا	72.9	76.8	70.4	3.2
مصر	97.6	57.3	25.6	1.9	السودان	40.5	65.6	52.5	2.4
الجزائر	41.3	27.9	12.7	1.7	مدغشقر	25.6	63.5	74.3	2.7
المغرب	35.7	38.1	37.7	1.3	الصومال	14.7	55.6	86.2	2.9
تونس	11.5	31.4	13.7	1.1	رواندا	12.2	82.9	66.9	2.4
ليبيا	6.4	20.2	16.8	1.3	جنوب السودان	12.6	80.7	64.4	2.7
الجنوب الأفريقي					بوروندي	10.9	87.3	91.4	3.2
جنوب أفريقيا	56.7	34.2	5.6	1.2	أريتريا	5.1		83.9	
أنجولا	29.8	35.2	56.2	3.3	موريشيوس	1.3	59.2	7.2	0.2
موزمبيق	29.7	64.5	73.3	2.9	جيبوتي	1.0	22.4	30.5	1.5
مالاوي	18.6	83.3	84.7	2.9	جزر القمر	0.8	71.2	55.2	2.2
زامبيا	17.1	57.0	53.3	3.0	سيشل	0.1	43.7		0.5
ناميبيا	2.5	51.0	20.1	2.1	الغرب الأفريقي				
بتسوانا	2.3	31.3	26.0	1.8	نيجيريا	190.9	50.5	36.3	2.6
ليسوتو	2.2	72.3	10.7	1.3	غانا	28.8	44.6	41.2	2.2
سوازيلاند					كوت ديفوار	24.3	49.7	48.9	2.5
زيمبابوي	16.5	67.8	67.4	2.3	النيجر	21.5	83.6	75.8	3.8
وسط أفريقيا					بور كينا فاسو	19.2	71.3	28.9	2.9
ج. الكونغو د.	81.3	56.1	81.4	3.2	مالي	18.5	58.4	61.6	3.0
الكاميرون	24.1	44.2	62.0	2.6	السنغال	15.9	53.3	53.6	2.8
تشاد	14.9	77.1	87.2	3.0	غينيا	12.7	64.2	67.7	2.6
الكونغو	5.3		36.7		بنين	11.2	53.2	41.3	2.7
أفريقيا الوسطى	4.7	59.0	85.6	1.6	توجو	7.8	58.8	39.0	2.5
الجابون	2.0	11.0	41.3	2.2	سيراليون	7.6	58.4	60.6	2.1
غينيا الاستوائية	1.3	28.4	58.6	3.6	ليبيريا	4.7	49.3	44.0	2.5
ساوتوم	0.2	28.0	18.4	2.2	موريتانيا	4.4	47.2	76.1	2.7
الشرق الأفريقي					جامبيا	2.1	39.4	27.2	3.0
أثيوبيا	105.0	79.7	69.0	2.4	غينيا بيساو	1.9	57.1	83.6	2.4
تنزانيا	57.3	76.9	67.2	3.1	الرأس الأخضر	0.5	34.7	67.9	1.3
كينيا	49.7	73.4	38.1	2.5	غينيا الجديدة (بابوا)	8.3		20.7	2.5

1- FAO., Statistical Pocket Book, 2018.

2- World Bank. Global Economic Prospects, WB Group, June 2019.

جدول (4)

الناتج المحلي الإجمالي، والقيمة المضافة للزراعة، والاكتفاء الذاتي الغذائي بالدول الأفريقية

البيان	GDP US. D 2017	الترتيب العالمي وفق GDP للفرد	القيمة المضافة للزراعة في %GDP	القيمة المضافة للعامل للكثافة الزراعي USD Constant 2016	(1)% للاكتفاء الذاتي الغذائي عدا الأسماك	البيان	GDP US. D 2017	الترتيب العالمي وفق GDP للفرد	القيمة المضافة للزراعة في %GDP	القيمة المضافة للعامل للكثافة الزراعي USD Constant 2016	(1)% للاكتفاء الذاتي الغذائي عدا الأسماك
الشمال الأفريقي						أوغندا	600	177	23	575	98.4
مصر	3010	125	12	5100	80.5	السودان	2379	134	32	4200	92.9
الجزائر	3960	111	12	14369	56.2	مدغشقر	400	183	32	244	10.6
المغرب	2863	129	12	3150	85.2	الصومال			53	00	72.2
تونس	3500	120	9	8526	86.5	رواندا	720	172	29	557	94.4
ليبيا	6540	84	1	00	31.9	جنوب السودان	390	185	4	00	96.3
الجنوب الأفريقي						بوروندي	290	189	36	197	96.6
جنوب أفريقيا	5430	90	2	9800	16.5	أريتريا			17	00	75.8
أنجولا	3330	121	8	00	66.5	موريشيوس	10140	63	3	10173	41.3
موزمبيق	420	182	23	481	79.1	جيبوتي	1880	143	3	00	8.7
مالاوي	320	188	23	375	92.1	جزر القمر	760	169	42	2377	55.5
زامبيا	1300	154	5	590	13.8	سيشل	14180	51	2	00	4.1
ناميبيا	4600	101	6	6109	55.6	الغرب الأفريقي					
بتسوانا	6820	80	2	1248	47.8	نيجيريا	2080	140	21	5711	91.6
ليسوتو	1280	155	5	2201	34.3	غانا	1490	149	18	2036	31.5
سوازيلاند	2960	127				كوت ديفوار	1540	148	19	2109	255.8
زيمبابوي	910	163	10	274	44.8	النيجر	360	187	39	514	98.5
وسط أفريقيا						بوركينافاسو	610	175	28	1890	98.4
ج. الكونغو د.	450	180	19	244		مالي	770	168	37	1213	94.2
الكاميرون	1360	152	15	826	1.3	السنتغال	950	162	15	907	67.2
تشاد	630	174	25	1385	96.9	غينيا	820	165	18	561	79.4
الكونغو			9	1005	45.3	بنين	800	166	21	1068	68.5
أفريقيا الوسطى	390	184	31	411	0.2	توجو	610	176	25	1058	90.3
الجابون	6610	83	4	3874		سيراليون	510	179	58	1169	87.0
غينيا الاستوائية	7060	77	3	1170	22.6	ليبيريا	380	186	79	965	68.4
ساوتوم	1770	146	11	2369	53.8	موريتانيا	1100	159	22	1170	66.1
الشرق الأفريقي		171				جامبيا	450	181			65.8
أثيوبيا	740	171	34	538	98.5	غينيا بيساو	660	173	43	742	35.3
تنزانيا	905	164	29	669	0.7	الرأس الأخضر	2990	126	8	1219	19.0
كينيا	1440	151	33	2013	90.6						

1- Global Economic Prospects, Heighted Tensions, Subdued Investment, WB Group, June 2019..

2- FAO, Statistical Pocketbook, 2018.

جدول رقم (5)

بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للدول الأفريقية

البيان	الترتيب في تقرير التنافسية الدولي من 141 دولة (1)	الترتيب في تقرير التنمية البشرية من 189 دولة	% للامية 15 سنة فأكثر (2)	العمر المتوقع عند الميلاد (سنة) (2)	الإصابة لكل 100 ألف من السكان (2)		% من هم تحت خط الفقر الوطني (2)	البيان	الترتيب في تقرير التنافسية الدولي من 137 دولة (1)	% للامية 15 سنة فأكثر (2)	العمر المتوقع عند الميلاد (سنة) (2)	الإصابة لكل 100 ألف من السكان (2)		% من هم تحت خط الفقر الوطني (2)
					السل	الملاريا						السل	الملاريا	
الشمال الأفريقي														
مصر	93	116	24.9	61.1	14	-	27.8	السودان	-	46.5	82	35.3	187	35.9
الجزائر	89	82	24.9	65.5	70	5.5	5.5	مدغشقر	132	28.4	-	64.4	70.7	70.7
المغرب	75	121	30.6	66.3	103	-	8.9	الصومال	-	-	50.0	270	60.2	-
تونس	87	91	21.0	66.3	38	-	15.2	رواندا	100	31.7	59.9	50	393	39.1
ليبيا	-	110	-	62.3	40	-	-	جنوب السودان	-	73.2	50.6	146	159	50.6
الجنوب الأفريقي														
جنوب أفريقيا	60	113	5.6	55.7	781	1.1	55.5	أريتريا	-	182	-	17.2		
أنجولا	136	149	34.0	55.8	370	120	36.6	موريشيوس	52	7.3	65.8	22	-	
موزمبيق	137	180	49.4	52.2	551	308	46.1	جيبوتي	-	-	56.6	335	9.6	23.0
مالاوي	128	172	37.9	56.2	159	249	50.7	جزر القمر	-	50.8	56.6	35	1.8	42.0
زامبيا	120	143	17.0	54.3	376	190	54.4	سيشل	76	6.0	65.7	15	-	-
ناميبيا	94	130	11.7	55.9	446	29.3	-	الغرب الأفريقي						
بتسوانا	91	94	-	57.5	362	2.4	-	نيجيريا	116	48.9	48.9	219	350	46.0
ليسوتو	131	164	23.4	46.4	724	-	57.1	غانا	115	28.5	56.4	156	286	24.2
سوازيلاند	121	-	-				-	كوت ديفوار	-	56.1	48.3	153	223	46.3
زيمبابوي	127	150	11.3	54.4	208	77.9	72.3	النيجر	132	84.5	52.5	93	379	44.5

تابع جدول (5)
بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للدول الأفريقية

البيان	الترتيب في تقرير التنافسية الدولي من 137 دولة (1)	الترتيب في تقرير التنمية البشرية من 89 دولة	% للامية 15سنة فأكثر (2)	العمر المتوقع عند الميلاد (سنة) (2)	الإصابة لكل 100 ألف من السكان (2)		% من هم تحت خط الفقر الوطني (2)	البيان	الترتيب في تقرير التنافسية الدولي من 137 دولة (1)	الترتيب في تقرير التنمية البشرية من 89 دولة	% للامية 15سنة فأكثر (2)	العمر المتوقع عند الميلاد (سنة) (2)	الإصابة لكل 100 ألف من السكان (2)		% من هم تحت خط الفقر الوطني (2)
					السل	الملاريا							السل	الملاريا	
وسط أفريقيا								بوركينافاسو							
ج. الكونغو د.	118	179	23.0	52.5	323	292	63.9	مالي	129	184	66.9	50.7	56	460	43.6
الكاميرون	123	150	28.7	51.1	203	271	37.5	السنغال	114	166	57.2	58.8	140	49	46.7
تشاد	141	187	77.7	47.2	153	168	46.7	غينيا	122	174	68.0	52.2	176	387	55.2
الكونغو	139	138	-	56.7	378	205	46.5	بنين	125	163	67.1	53.5	59	297	40.1
أفريقيا الوسطى	-	188	63.2	44.9	407	312	62.0	توجو	-	167	36.3	53.9	46	360	55.1
الجابون	119	115	27.7	58.7	485	206	-	سيراليون	-	181	67.6	47.6	304	303	52.9
غينيا الاستوائية	122	144	-	53.8	181	239	-	ليبيريا	-	176	57.1	54.5	308	237	54.1
ساوتوم	-	137	9.9	60.7	99	11.2	66.2	موريتانيا	134	161	54.5	56.4	102	88.5	31.0
الشرق الأفريقي								جامبيا	124	174	58.0	54.4	174	130	48.4
أثيوبيا	126	173	61.0	57.5	177	53.1	29.6	غينيا بيساو	-	178	54.4	51.7	374	73	69.3
تنزانيا	117	159	22.1	56.5	287	144	28.2	الراس الأخضر	112	126	13.2	64.5	137	0.7	
كينيا	95	147	21.3	58.9	348	85.3	36.1								

1- Economic Forum, The Global Competitiveness Report, 2019.

2- UNDP, Human Development Indices and Indicators, 2019.

جدول (6)

الإنتاج من أهم الحاصلات النباتية في أفريقيا وأهميتها النسبية من العالم (2017)

المحصول	الإنتاج (مليون طن)	% من العالم	المحصول	الإنتاج (مليون طن)	% من العالم
الكاسافا	177.95	60.9	مانجو وجوافة	8.05	15.9
اليام	70.98	97.2	شمام	2.03	6.4
بطاطا حلوه	27.72	24.6	أناناس	5.44	19.8
بطاطس	25.01	6.4	عنب	4.92	6.6
ذره	84.15	7.4	خضر (جملة)	79.91	7.3
ذره (خضراء)	1.74	14.8	طماطم	21.48	11.8
ذره رفيعة	27.22	47.3	كرنب (وخضر ورقية أخرى)	3.35	4.7
دخن	12.87	45.2	جزر ولف	2.05	4.8
أرز	36.56	4.7	بازلاء	7.11	95.9
قمح	27.15	3.5	خيار	1.55	1.8
شعير	6.61	4.5	بادنجان	1.90	3.6
ثمار زيت النخيل	19.78	6.2	بامية	3.18	33.0
زيتون	3.74	17.9	فلفل أخضر	3.30	9.1
فول سوداني	12.30	26.1	فلفل وبهار (جاف)	1.02	22.1
سمسم	3.15	56.9	قلناس (تارو)	7.47	73.0
فول صويا	3.13	0.9	بقوليات (جملة)	19.72	20.5
بذرة القطن	4.16	5.6	فول ببلدي	1.36	28.1
عباد الشمس	2.38	5.0	فاصوليا جافة	6.85	21.8
بصل جاف	12.17	12.4	تبغ	0.71	11.0
بصل أخضر	1.69	32.9	شاي	0.75	12.3
قصب السكر	92.14	5.0	كاجو	1.75	44.0
بنجر السكر	15.93	5.3	حبوب الكاكاو	3.66	70.4
فاكهة (جملة)	109.48	12.6	جوز الهند	2.13	3.5
موز	20.02	17.6	بن (أخضر)	1.14	12.4
موالح	19.67	13.4	مطاط طبيعي	0.95	6.7
بطيخ	6.21	5.2	لوز	0.28	12.7
تفاح	3.19	3.8			
تمور	3.74	45.7			
باباي	1.44	11.1			
خوخ ونكتارين	1.04	4.2			
ليمون وليم	1.46	8.5			

المصدر: قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة على الإنترنت.

فرص ومجالات التعاون الزراعي المصري الأفريقي وآليات تفعيله

جدول رقم (7)

التجارة الزراعية الأفريقية عام 2017 (أهم الواردات والصادرات)

السلع والمجموعات السلعية	الكمية (1000 طن) والقيمة (مليون دولار)	الواردات الكمية أو القيمة	الصادرات الكمية أو القيمة	% للصادرات إلى الواردات
إجمالي التجارة	قيمة	524551,0	422758,1	0.806
التجارة الزراعية	قيمة	82885,0	54654,0	0.659
جملة السلع الغذائية عدا السمك	قيمة	70098,9	39247,0	0.560
مجموعة الحبوب	كمية	89056,6	5084,1	0.057
مجموعة الحبوب	قيمة	24105,2	1432,7	0.059
قمح ودقيق	كمية	49626,1	1061,6	0.021
قمح ودقيق	قيمة	12077,0	359,1	0.030
أرز	كمية	14863,6	369,7	0.025
أرز	قيمة	14863,6	180,4	0.012
فواكه وخضروات	قيمة	5833,6	15708,5	2.693
موز	كمية	384,4	936,2	2.435
موز	قيمة	164,7	302,4	1.836
برتقال وموالح أخرى	كمية	126,1	2961,9	23.489
برتقال وموالح أخرى	قيمة	51,9	1961,1	37.786
سكر	كمية	15413,0	4275,4	0.277
سكر	قيمة	7235,7	2170,8	0.300
بقوليات	كمية	1651,3	1337,4	0.810
بقوليات	قيمة	1299,7	762,3	0.587
كاسافا	كمية	245,0	119,1	0.486
كاسافا	قيمة	16,6	10,4	0.627
بذور زيتية	كمية	2545,2	2568,2	1.009
بذور زيتية	قيمة	1698,7	1842,3	1.085
فول سوداني	كمية	145,0	274,3	1.892
فول سوداني	قيمة	139,9	257,4	1.840
كسب بذور زيتية	كمية	4940,0	913,9	0.185
كسب بذور زيتية	قيمة	1795,5	222,9	0.124
زيوت نباتية	كمية	11729,3	1303,3	0.111
زيوت نباتية	قيمة	10610,8	1798,8	0.170
منتجات ألبان	قيمة	4655,7	817,1	0.176
جملة اللحوم	كمية	2686,9	247,2	0.092
جملة اللحوم	قيمة	4311,6	621,3	0.144
لحوم دواجن	كمية	1861,4	84,4	0.045
لحوم دواجن	قيمة	1988,0	125,2	0.063
أعلاف ومواد علفية	كمية	8254,8	4092,9	0.496
أعلاف ومواد علفية	قيمة	3252,6	1028,8	0.316
أغذية وحيوانات	قيمة	63222,8	40743,6	0.644
لحوم ومحضرات لحوم	قيمة	4997,0	650,4	0.130
أغذية متنوعة	كمية	1815,2	690,5	0.380
أغذية متنوعة	قيمة	3496,8	1289,2	0.369
مطاط طبيعي	كمية	72,9	903,6	12.395
مطاط طبيعي	قيمة	140,5	1228,4	8.743
بن أخضر ومحمص	كمية	348,8	772,4	2.214
بن أخضر ومحمص	قيمة	894,0	2155,1	2.411
بن وشاي وكاكاو	قيمة	3337,8	14272,9	0.806
مشروبات وتبغ	قيمة	5106,0	4542,4	0.659
مشروبات	كمية	2417,9	1915,2	0.560
مشروبات	قيمة	2570,8	1693,7	0.057
مواد زراعية خام	قيمة	3264,9	7411,9	0.059
				0.021

المصدر: قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة على الإنترنت (FAO STAT)

[Http://www.Fao.org/Faostat/en/#data/TP](http://www.Fao.org/Faostat/en/#data/TP)

جدول رقم (8)

بعض مؤشرات أوضاع الأمن الغذائي والتغذية في الدول الأفريقية

الدول	السنوات	% لانتشار حالات نقص التغذية	% للاعتماد على واردات الحبوب (1)	قيمة واردات الغذاء عدا السمك (مليون دولار)	صافي التجارة في الحبوب ومحضراتها (1) (مليون دولار)	صافي التجارة في اللحوم ومحضراتها (1) (مليون دولار)	صافي التجارة في الألبان ومنتجاتها (1) (مليون دولار)
مصر	2005	5.4	30.3	3417	1338	321	134
	2017	4.8	42.1	8480	2926	1326	581
الجزائر	2005	8.8	70.5	3455	1442	221	734
	2017	4.7	72.5	7388	3021	240	976
المغرب	2005	5.7	39.1	1774	846	6	59
	2017	3.9	42.1	3861	1961	41	94
تونس	2005	5.6	55.8	861	307	27	17
	2017	4.9	59.7	1731	768	3	(2)
ليبيا	2005			1113	520	41	136
	2017			2425	689	251	429
جنوب أفريقيا	2005	4.4	10.2	1778	109	221	43
	2017	6.1	3.9	4508	730	199	(86)
أنجولا	2005	54.8	61.8	934	308	225	17
	2017	23.9	64.1	2047	683	505	154
موزمبيق	2005	37.0	42.2	397	218	21	9
	2017	30.5	30.0	1148	485	49	35
مالاوي	2005	26.1	6.9	90	45	0.0	14
	2017	26.3	1.2	356	259	(1)	7
زامبيا	2005	51.1	8.9	156	43	0.0	5
	2017	44.5	(21.4)	275	(61)	9	12
ناميبيا	2005	25.1	58.1	202	40	(6)	11
	2017	25.4	69.6	541	34	(30)	38
بتسوانا	2005	51.9	69.8	221	59	38	42
	2017	28.5	100.0	526	158	86	47
ليسوتو	2005	11.7	41.3	95	31	12	غ.م
	2017	12.8	74.7	303	110	54	20
زمبابوي	2005	42.5	28.7	139	49	(6)	0.0
	2017	46.6	42.5	887	570	9	8
الكونغو الديمقراطية	2005	غ.م	غ.م	416	204	58	33
	2017			684	161	137	34

(1) الأرقام بين قوسين تعني صافي تجارة موجب، بينما باقي الأرقام تعني صافي تجارة سالب، أي أن قيمة الواردات أعلى من قيمة الصادرات.

تابع جدول رقم (8)

بعض مؤشرات أوضاع الأمن الغذائي والتغذية في الدول الأفريقية

الدول	السنوات	% لانتشار حالات نقص التغذية	% للاعتماد على واردات الحبوب (1)	قيمة واردات الغذاء (مليون دولار)	صافي التجارة في الحبوب ومحضراتها (1) (مليون دولار)	صافي التجارة في اللحوم ومحضراتها (1) (مليون دولار)	صافي التجارة في الألبان ومنتجاتها (1) (مليون دولار)
رواندا	2005	45.3	21.4	68	35	غ. م	1
	2017	36.1	32.5	187	29	0.0	4
جنوب السودان	2005	غ. م	غ. م	غ. م	غ. م	غ. م	غ. م
	2017	غ. م	غ. م	71	109	غ. م	5
بوروندي	2005	غ. م	غ. م	37	21	0.0	1
	2017	غ. م	غ. م	43	23	3	0.0
إريتريا	2005	غ. م	غ. م	152	91	غ. م	1
	2017	غ. م	غ. م	66	18	غ. م	1
موريشيوس	2005	5.2	96.2	335	90	34	60
	2017	5.8	93.9	655	131	70	99
جيبوتي	2005	32.5	100	143	53	9	14
	2017	19.7	100	860	232	5	24
جزر القمر	2005	غ. م	غ. م	38	16	11	2
	2017	غ. م	غ. م	103	37	19	2
سيشل	2005	غ. م	غ. م	67	13	7	9
	2017	غ. م	غ. م	118	17	18	18
نيجيريا	2005	6.5	16.1	2441	1085	4	299
	2017	11.5	19.2	4566	1406	9	298
غانا	2005	9.3	38.6	855	327	107	107
	2017	6.1	28.6	1219	501	144	63
كوت ديفوار	2005	20.0	51.7	609	355	46	45
	2017	20.7	53.5	1331	778	73	70
النيجر	2005	15.1	9.9	232	139	0.0	17
	2017	14.4	9.2	401	51	7	28
بوركينا فاسو	2005	24.9	7.4	187	94	0.0	12
	2017	21.3	12.6	353	201	0.0	18
مالي	2005	11.1	9.6	209	106	0.0	17
	2017	6.0	7.8	459	207	3	29
الكاميرون	2005	20.3	30.9	431	279	17	26
	2017	7.3	30.9	759	498	7	49

(1) الأرقام بين قوسين تعني صافي تجارة موجب، بينما باقي الأرقام تعني صافي تجارة سالب، أي أن قيمة الواردات أعلى من قيمة الصادرات.

تابع جدول رقم (8)

بعض مؤشرات أوضاع الأمن الغذائي والتغذية في الدول الأفريقية

الدول	السنوات	% لانتشار حالات نقص التغذية	% للاعتماد على واردات الحبوب (1)	قيمة واردات الغذاء عدا السمك (مليون دولار)	صافي التجارة في الحبوب ومحضراتها (1) (مليون دولار)	صافي التجارة في اللحوم ومحضراتها (1) (مليون دولار)	صافي التجارة في الألبان ومنتجاتها (1) (مليون دولار)
تشاد	2005	39.2	6.4	69	21	1	3
	2017	39.7	7.3	132	64	1	5
الكونغو	2005	40.2	89.5	148	72	21	14
	2017	37.5	91.7	553	200	177	25
أفريقيا الوسطى	2005	39.5	18.5	26	12	0.0	1
	2017	61.8	18.7	46	9	7	3
الجابون	2005	10.9	78.2	224	67	69	25
	2017	9.4	87.3	424	131	137	36
غينيا الاستوائية	2005	م.غ. م	م.غ. م	24	م.غ. م	م.غ. م	م.غ. م
	2017	م.غ. م	م.غ. م	150	37	54	م.غ. م
ساوتوم	2005	9.4	م.غ. م	16	م.غ. م	م.غ. م	م.غ. م
	2017	10.2	م.غ. م	33	13	5	3
أنجويبا	2005	39.7	6.1	438	257	(18)	6
	2017	21.4	7.0	1877	772	(100)	13
تنزانيا	2005	34.4	12.6	291	112	2	3
	2017	32.0	12.2	754	205	(1)	11
كينيا	2005	28.2	21.5	504	189	(5)	(2)
	2017	24.2	32.7	1339	681	(18)	17
أوغندا	2005	24.1	15.8	324	144	0.0	2
	2017	41.4	8.6	423	(3)	0.0	(5)
السودان	2005	م.غ. م	م.غ. م	م.غ. م	م.غ. م	م.غ. م	م.غ. م
	2017	25.2	18.3	1429	586	(9)	87
مدغشقر	2005	35.0	11.6	216	130	1	9
	2017	43.1	13.2	388	188	(2)	11
الصومال	2005	م.غ. م	م.غ. م	258	106	0.0	1
	2017	م.غ. م	م.غ. م	1129	328	3	83
السنغال	2005	21.6	54.7	799	372	32	76
	2017	11.3	56.2	1221	551	12	55
غينيا	2005	21.3	14.9	196	85	5	9
	2017	19.7	16.1	679	365	13	32

تابع جدول رقم (8)

بعض مؤشرات أوضاع الأمن الغذائي والتغذية في الدول الأفريقية

الدول	السنوات	% لانتشار حالات نقص التغذية	% للاعتماد على واردات الحبوب (1)	قيمة واردات الغذاء عدا السمك (مليون دولار)	صافي التجارة في الحبوب ومحضراتها (1) (مليون دولار)	صافي التجارة في اللحوم ومحضراتها (1) (مليون دولار)	صافي التجارة في الألبان ومنتجاتها (1) (مليون دولار)
بنين	2005	15.4	31.9	236	106	49	15
	2017	10.4		1154	816	170	75
توجو	2005	26.0	18.3	70	25	2	0.0
	2017	16.2	17.2	179	67	13	(2)
سيراليون	2005	37.0	21.9	90	40	3	0.0
	2017	25.5	27.8	259	107	23	10
ليبيريا	2005	39.4	81.0	158	86	9	6
	2017	38.8	54.1	272	138	47	7
موريتانيا	2005	12.1	64.4	151	63	5	15
	2017	11.3	87.1	345	128	18	73
جامبيا	2005	15.1	39.4	130	43	8	9
	2017	9.6	37.7	117	51	7	(2)
غينيا بيساو	2005	24.4	39.6	44	28	1	1
	2017	26.0	34.0	121	49	2	14
الرأس الأخضر	2005	14.0	78.0	112	31	14	19
	2017	12.3	88.9	171	39	24	31
أفريقيا	2005	21.2	26.5	26385	10702	1553	2167
	2017	20.4	28.9	59791	22374	3596	3515
العالم	2005	14.5	0.6	473971			
	2017	10.9	1.0	962538			

(1) الأرقام بين قوسين تعني صافي تجارة موجب، بينما باقي الأرقام تعني صافي تجارة سالب، أي أن قيمة الواردات أعلى من قيمة الصادرات.

المصدر: FAO, Statistical Pocket Bod, 2018

جدول (9)

أدلة البنية التحتية (كهرباء- طرق- مياه شرب، دليل تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات بالدول الأفريقية

دليل الطرق 2017(3)		دليل الكهرباء 2017 (2)		دليل تطور البنية التحتية 2018 (1)		الدول	دليل مياه الشرب والصرف الصحي 2018(4)		دليل الطرق 2017(3)		دليل الكهرباء(2) 2017		دليل تطور البنية التحتية (1) 2018		الدول
الترتيب	الدليل	الترتيب	الدليل	الترتيب	الدليل		الترتيب	الدليل	الترتيب	الدليل	الترتيب	الدليل	الترتيب	الدليل	
53	0.6	24	5.4	37	15.4	السودان	1	97.9	2	56.8	5	32.8	2	85.8	مصر
40	3.0	42	1.0	46	10.7	مدغشقر	5	82.8	8	17.1	7	28.5	8	55.8	الجزائر
47	2.0	46	0.4	54	3.4	الصومال	9	79.0	21	9.4	11	14.2	7	64.9	المغرب
13	12.9	44	0.8	26	20.8	رواندا	4	95.2	19	10.2	6	28.7	6	69.0	تونس
-	-	-	-	53	4.6	جنوب السودان	37	42.3	1	58.5	1	100.0	3	81.4	ليبيا
20	9.5	50	0.2	38	15.1	بوروندي	8	80.0	7	21.9	2	74.9	4	78.5	جنوب أفريقيا
51	1.5	39	1.2	49	8.2	أريتريا	41	40.2	49	1.9	19	6.4	29	19.0	أنجولا
4	38.4	4	39.9	5	76.8	موريشيوس	50	27.1	46	2.0	13	12.1	44	12.5	موزمبيق
16	11.9	17	7.9	20	24.5	جيبوتي	14	65.8	31	4.8	32	2.0	25	21.0	مالاوي
9	15.7	40	1.1	21	23.5	جزر القمر	28	48.7	32	4.7	12	14.1	23	22.3	زامبيا
3	50.3	3	63.8	1	94.3	سيشيل	16	63.3	10	15.5	14	10.5	13	28.7	ناميبيا
29	5.1	30	2.7	22	22.4	نيجيريا	7	80.8	6	22.3	8	21.5	10	36.8	بتسوانا
14	12.4	18	7.0	12	28.8	غانا	22	54.6	24	7.4	27	4.1	35	16.0	ليسوتو
28	6.7	20	6.2	24	21.9	كوت ديفوار	18	61.6	22	8.4	23	5.8	17	25.8	سوازيلاند
48	1.9	49	0.3	52	5.5	النيجر	23	54.0	18	11.7	15	10.4	19	24.5	زيمبابوي
17	11.8	43	0.8	32	17.1	بوركينافاسو	44	31.9	50	1.6	34	1.9	50	8.1	ج. الكونغو
43	2.4	31	2.0	36	16.0	مالي	21	57.2	42	2.6	26	4.8	28	19.8	الكاميرون
36	3.4	28	4.1	16	26.0	السنغال	53	23.0	52	1.3	52	0.1	51	7.2	تشاد
25	7.3	38	1.3	39	14.8	غينيا	36	43.4	44	2.3	21	6.2	31	17.5	الكونغو
30	4.9	47	0.4	33	16.2	بنين	39	40.7	39	3.0	45	0.5	45	12.0	أفريقيا الوسطى
27	6.9	53	0.1	42	13.0	توجو	12	68.5	35	3.9	9	20.6	11	30.7	الجابون
34	4.5	48	0.4	47	9.9	سيراليون	26	50.1	41	2.7	16	8.6	30	18.2	غينيا الاستوائية
38	3.0	41	1.0	40	14.5	ليبيريا	13	68.0	12	14.2	22	5.9	15	27.1	ساوتوم
33	4.6	25	5.4	34	16.1	موريتانيا	42	35.3	45	2.2	36	1.7	48	9.7	أنغوييا
23	8.2	33	2.0	14	28.6	جامبيا	48	28.2	37	3.3	35	1.8	43	12.5	تنزانيا
11	14.3	51	0.2	41	13.5	غينيا بيساو	40	40.6	15	12.1	29	3.5	18	25.6	كينيا
5	26.6	10	15.6	9	47.9	الرأس الأخضر	31	47.2	26	.7	24	5.4	37	20.6	أوغندا

(1) مؤشر مركب يشمل (الطرق- الكهرباء تكنولوجيا المعلومات والاتصالات- المياه النقية والصرف الصحي). (2) نصيب

الفرد (كيلوات/ساعة). (3) أطوال الطرق المرصوفة لكل 10 آلاف نسمة + جملة الطرق كم لكل كم2 من المساحة المأهولة.

فرص ومجالات التعاون الزراعي المصري الأفريقي وآليات تفعيله

تابع جدول (9)

أدلة البنية التحتية (كهرباء- طرق- مياه شرب،
دليل تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات بالدول الأفريقية

الدول	دليل تكنولوجيا (2) الاتصالات والمعلومات 2018		الدول	دليل تكنولوجيا (2) الاتصالات والمعلومات 2018	
	الدليل	الترتيب		الدليل	الترتيب
مصر	33.9	7	السودان	16.1	25
الجزائر	36.5	6	مدغشقر	6.5	50
المغرب	40.1	4	الصومال	7.5	46
تونس	38.1	5	رواندا	13.6	30
ليبيا	26.2	10	جنوب السودان	8.0	45
جنوب أفريقيا	76.9	1	بوروندي	6.7	49
أنجولا	11.8	34	أريتريا	1.2	54
موزمبيق	11.2	36	موريشيوس	58.7	3
مالاوي	7.0	47	جيبوتي	11.4	35
زامبيا	14.9	27	جزر القمر	9.0	43
ناميبيا	22.1	14	سيشل	59.8	2
بتسوانا	30.6	8	نيجيريا	25.5	12
ليسوتو	16.4	24	غانا	22.1	15
سوازيلاند	18.3	22	كوت ديفوار	20.6	18
زيمبابوي	16.4	23	النيجر	6.0	51
ج. الكونغو	7.0	48	بوركينافاسو	12.5	32
الكاميرون	21.5	16	مالي	18.7	21
تشاد	5.4	52	السنغال	19.0	19
الكونغو	14.7	29	غينيا	11.0	38
أفريقيا الوسطى	4.3	53	بنين	12.8	31
الجابون	26.0	11	توجو	11.1	37
غينيا الاستوائية	14.7	28	سيراليون	10.7	40
ساوتوم	18.9	20	ليبيريا	11.0	39
أثيوبيا	9.5	42	موريتانيا	14.9	26
تنزانيا	10.4	41	جامبيا	20.9	17
كينيا	29.9	9	غينيا بيساو	8.8	44
أوغندا	12.2	33	الرأس الأخضر	25.3	13

(1) % للسكان من لديهم مصادر مياه شرب نقية ويتصلون بنظام للصرف الصحي. (2) يشمل نسبة المشتركين في خطوط

الهاتف ومستخدمي الإنترنت والمشاركين في الإنترنت الثابت (جميعها لكل 100 ألف نسمة)

المصدر: AFDB- The Africa Infrastructure Development Index Statistics Department, 2018

فرص ومجالات التعاون الزراعي المصري الأفريقي وآليات تفعيله

جدول (10)
ترتيب الدول الأفريقية وفقا لبعض محددات الاستثمار الأجنبي

الأقاليم والدول المقترحة	المساحة الصالحة للزراعة (ألف هكتار)	نصيب الفرد من المواد المائية الفعلية (م3)	الثروة الحيوانية (مليون رأس)	GDP للفرد 2017 USD	قيمة مؤشر البنية التحتية	قيمة مؤشر استقرار بيئة الاقتصاد الكلي 2018	قيمة مؤشر التنمية البشرية 2018	قيمة مؤشر الفساد العالمي 2018	نسبة القروض الموجهة للقطاع الزراعي 2016	مؤشر الاستقرار السياسي 2018	العلاقات الهرمية 2010	الفردية 2010	% الاكتفاء الذاتي الغذائي	التكتلات الاقتصادية	المجموع	المجموع المرجح
زامبيا	6	3	13	8	3	10	3	4	2	1	1	8	17	3	82	70
غانا	10	11	12	5	1	12	2	1	9	3	6	1	16	3	92	75
بوركينافاسو	7	17	8	13	10	1	15	1	12	11	2	1	3	4	105	84
كينيا	8	18	4	6	2	9	4	11	8	12	2	6	10	1	101	85
أنغوييا	3	15	1	11	16	11	13	6	5	14	2	5	1	2	105	88
أوغندا	9	12	6	15	6	7	8	12	3	7	9	9	3	4	110	94
تنزانيا	12	13	20	9	14	6	8	3	4	5	2	6	19	3	124	95
أنجولا	14	2	11	2	8	14	5	17	6	4	7	4	14	4	112	95
ساحل العاج	15	7	18	4	4	1	10	4	12	9	9	9	15	4	121	99
رواندا	17	19	15	18	5	8	7	6	10	2	9	9	7	2	134	106
الكاميرون	5	1	10	7	7	4	6	13	12	15	9	9	18	4	120	109
موزمبيق	19	8	14	1	15	13	14	15	7	8	8	1	12	4	139	111
السودان	2	14	3	3	12	16	12	19	1	17	9	9	9	1	127	112
مالي	11	5	5	10	11	4	17	9	12	18	9	9	8	3	131	115
تشاد	13	6	2	12	18	1	19	17	12	16	9	9	5	3	142	123
النيجر	1	10	7	17	19	16	20	6	12	13	9	9	1	3	143	125
توجو	16	9	17	13	13	16	11	10	12	10	9	9	11	3	159	132
الكونغو الديمقراطية	4	4	19	16	9	15	1	16	11	19	9	9	20	3	155	137
إريتريا	18	16	16	19	17	16	15	14	12	6	9	9	13	1	181	148
جنوب السودان	20	20	9	19	20	16	18	20	12	20	9	9	6	2	200	166

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
1	دراسة الهيكل الاقليمي للعمالة في القطاع العام في جمهورية مصر العربية	ديسمبر 1977	د. محمد حسن فج النور	
2				
3	الدراسات التفصيلية لمقومات التنمية الإقليمية بمنطقة جنوب مصر	أبريل 1978		
4	دراسة تحليلية لمقومات التنمية الإقليمية بمنطقة جنوب مصر	يوليو 1978		
5	دراسة اقتصادية فنية لأفاق صناعة الأسمدة والتنمية الزراعية في جمهورية مصر العربية حتى عام 1985	أبريل 1978		
6	التغذية والتنمية الزراعية في البلاد العربية	أكتوبر 1978		
7	تطوير التجارة وميزان المدفوعات ومشكلة تفاقم العجز الخارجى وسلبيات مواجهته (1970/69 - 1975)	أكتوبر 1978	د. الفونس عزيز	د. رمزي ذكي، د. عبد القادر حمزة وآخرون
8	Improving the position of third world countries in the international cotton Economy,	يونيو 1979		
9	دراسة تحليلية لتفسير التضخم في مصر (1976 1970)	أغسطس 1979	د. رمزي ذكي	
10	حوار حول مصر في مواجهة القرن الحادى والعشرون	فبراير 1980	د. على نصار	
11	تطوير أساليب وضع الخطط الخمسية باستخدام نماذج البرمجة الرياضية في جمهورية مصر العربية	مارس 1980	د. محرم الحداد	
12	دراسة تحليلية للنظام الضريبي في مصر (1978-71/1970)	مارس 1980	أ. عبد اللطيف حافظ،	د. أحمد الشرقاوي وآخرون
13	تقييم سياسات التجارة الخارجية والنقد الاجنبى وسبل ترشيدها	يوليو 1980	د. أفونس عزيز	د. صقر أحمد صقر وآخرون
14	التنمية الزراعية في مصر ماضيها وحاضرها (ثلاثة أجزاء)	يوليو 1980	د. مورييس مكرم الله	د. سعد علام وآخرون
15	A study on Development of Egyptian National fleet/	June 1985		
16	الأنفاق العام والاستقرار الاقتصادى فى	ابريل 1981	د. رمزي ذكي	

فرص ومجالات التعاون الزراعي المصري الأفريقي وآليات تفعيله

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
	مصر 1970 – 1979			
17	الأبعاد الرئيسية لتطوير وتنمية القرى المصرية	يونيو 1981	أ. لبيب زمزم	د. سليمان حزين وآخرون
18	الصناعات الصغيرة والتنمية الصناعية (التطبيق على صناعة الغزل والنسيج في مصر	يوليو 1981	د. ممدوح فهمي الشرقاوي	د. رأفت شفيق، د. ثروت محمد علي وآخرون
19	ترشيد الإدارة الاقتصادية للتجارة الخارجية والنقدية الأجنبية	ديسمبر 1981	د. فونس عزيز	د. سيد دحية وآخرون
20	الصناعات التحويلية في مصر (ثلاثة أجزاء)	أبريل 1982	د. محمد عبد الفتاح منجي	د. ثروت محمد علي، د. راجية عابدين خير الله وآخرون
21	التنمية الزراعية في مصر (جزئين)	سبتمبر 1982	د. مورييس مكرم الله	د. عبد القادر دياب، د. أحمد عبد الوهاب برانية وآخرون
22	مشاكل إنتاج اللحوم والسياسات المقترحة للتغلب عليها	أكتوبر 1983	د. محمد عبد الفتاح منجي	د. سعد علام، د. عبد القادر دياب وآخرين
23	دور القطاع الخاص في التنمية	نوفمبر 1983	د. محمد عبد الفتاح منجي	د. فوزي رياض، د. ممدوح فهمي الشرقاوي وآخرين
24	تطوير معدلات الاستهلاك من السلع الغذائية وأثارها على السياسات الزراعية في مصر	مارس 1985	د. سعد طه علام	د. عبد القادر دياب، د. عبد العزيز إبراهيم
25	البحيرات الشمالية بين الاستغلال النباتي والاستغلال السمكي	أكتوبر 1985	د. أحمد عبد الوهاب برانيه	د. بركات أحمد الفرا، د. عبد العزيز إبراهيم
26	تقييم الاتفاقية التوسع التجاري والتعاون الاقتصادي بين مصر والهند وبيوغوسلافيا	أكتوبر 1985	د. أحمد عبد العزيز الشرقاوي	د. محمود عبد الحى صلاح، د. محمد قاسم عبد الحى وآخرون
27	سياسات وإمكانيات تخطيط الصادرات من السلع الزراعية	نوفمبر 1985	د. سعد طه علام	د. عبد القادر دياب، د. محمد نصر فريد وآخرون
28	الأنفاق المستقبلية في صناعة الغزل والنسيج في مصر	نوفمبر 1985	د. فوزي رياض فهمي	د. محمد عبد المجيد الخلو، د. مصطفى أحمد مصطفى وآخرون
29	دراسة تمهيدية لاستكشاف أفاق الاستثمار الصناعي في إطار التكامل بين مصر والسودان	نوفمبر 1985	د. محمد عبد الفتاح منجي	د. فتحي الحسيني خليل، د. رأفت شفيق وآخرون
30	دراسة تحليلية عن تطوير الاستثمار في ج.م.ع مع الإشارة للطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومي	ديسمبر 1985	د. السيد عبد العزيز دحية	
31	دور المؤسسات الوطنية في تنمية الأساليب الفنية للإنتاج في مصر (	ديسمبر 1985	د. الفونس عزيز قديس	

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
	جزئين			
32	حدود وإمكانات مساهمة ضريبية على الدخل الزراعي في مواجهة مشكلة العجز في الموازنة العامة للدولة واصلاح هيكل توزيع الدخل القومي	يوليو 1986	د. رجاء عبد الرسول حسن	
33	التفاوتات الإقليمية للنمو الاقتصادي والاجتماعي وطرق قياسها في جمهورية مصر العربية	يوليو 1986	د. علا سليمان الحكيم	
34	مدى إمكانية تحقيق اكتفاء ذاتي من القمح	يوليو 1986	د. رجاء عبد الرسول حسن	
35	Integrated Methodology for Energy planning in Egypt.	سبتمبر 1986	د. عماد الشرقاوى امين	د. راجيه عابدين
36	الملاحم الرئيسية للطلب على تملك الاراضى الزراعية الجديدة والسياسات المتصلة باستصلاحها واستزراعها	نوفمبر 1986		
37	دراسة بعنوان مشكلات صناعة الألبان فى مصر	مارس 1988	د. هدى محمد صالح	
38	دراسة بعنوان آفاق الاستثمارات العربية ودورها فى خطط التنمية المصرية	مارس 1988	د. مصطفى أحمد مصطفى	د. مجدى محمد خليفة، حامد إبراهيم وآخرون
39	تقدير الإيجار الاقتصادى للأراضى الزراعية لزراعة المحاصيل الزراعية الحقلية على المستوى الإقليمى لجمهورية مصر العربية عامى 1985/80	مارس 1988	د. احمد حسن ابراهيم	
40	السياسات التسويقية لبعض السلع الزراعية وأثارها الاقتصادية	يونيو 1988	د. سعد طه علام	د. بركات الفراء، د. هدى محمد صالح وآخرون
41	بحث الاستزراع السمكى فى مصر ومحددات تنميته	أكتوبر 1988	د. على ابراهيم عرابي	
42	نظم توزيع الغذاء فى مصر بين الترشيح والإلغاء	أكتوبر 1988	د. محمد سمير مصطفى	
43	دور الصناعات الصغيرة فى التنمية دراسة استطلاعية لدورها الاستيعاب العمالى	أكتوبر 1988	د. حسام محمد مندور	د. محمد عبد المجيد الخلو، د. حسين طه الخبير وآخرون
44	دراسة تحليلية لبعض المؤشرات المالية للقطاع العام الصناعى التابع لوزارة الصناعة	أكتوبر 1988	د. ثروت محمد على	
45	الجوانب التكاملية وتحليل القطاع الزراعى فى خطط التنمية الاقتصادية	فبراير 1989	د. سيد حسين احمد	

فرص ومجالات التعاون الزراعي المصري الأفريقي وآليات تفعيله

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
	والاجتماعية			
46	إمكانيات تطوير الضرائب العقارية لزيادة مساهمتها في الإيرادات العامة للدول في مصر	فبراير 1989	د.احمد حسن ابراهيم	
47	مدى إمكانية تحقيق ذاتي من السكر	سبتمبر 1989	د. سعد طه علام	د. هدى محمد صالح وآخرون
48	دراسة تحليلية لآثار السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية على تطوير وتنمية القطاع الزراعي	فبراير 1990	د.سيد حسين احمد	د. سيد عزب، د. بركات الفرا وآخرون
49	الإنتاجية والأجور والأسعار الوضع الراهن للمعرفة النظرية والتطبيقية مع إشارة خاصة للدراسات السابقة عن مصر	مارس 1990	د.ابراهيم حسن العيسوي	د. عثمان محمد عثمان، د. سهير أبو العنين وآخرون
50	المسح الاقتصادي والاجتماعي والعمراني لمحافظة البحر الأحمر وفرص الاستثمار المتاحة للتنمية	مارس 1990	د.احمد برانية	
51	سياسات إصلاح ميزان المدفوعات المصرية للمرحلة الأولى	مايو 1990	د.السيد عبد المعبود ناصف	د. فادية محمد عبد السلام، د. مجدى محمد خليفة وآخرون
52	بحث صناعة السكر وإمكانية تصنيع المعدات الرأسمالية في مصر	سبتمبر 1990	د. حسام محمد مندور	د. محمد عبد المجيد الخلو، د. حامد إبراهيم وآخرون
53	بحث الاعتماد على الذات في مجال الطاقة من منظور تنموي وتكنولوجي	سبتمبر 1990	د. راجية عابدين خير الله	د. عماد الشرفاوي أمين، د. فائق فريد فرج الله وآخرون
54	التخطيط الاجتماعي والإنتاجية	أكتوبر 1990	د.وفاء احمد عبد الله	د. خضر عبد العظيم أبو قورة، د. محمد عبد العزيز عيد وآخرون
55	مستقبل استصلاح الاراضى فى مصر فى ظل محددات الأراضى والمياه والطاقة	أكتوبر 1990	د.محمد سمير مصطفى	د. عبد الرحيم مبارك هاشم، د. صلاح اسماعيل
56	دراسات تطبيقية لبعض قضايا الإنتاجية فى الاقتصاد المصرى	نوفمبر 1990	د.عثمان محمد عثمان	د. أحمد حسن إبراهيم، د. هدى محمد صبحي مصطفى وآخرون
57	بنوك التنمية الصناعية فى بعض دول مجلس التعاون العربى	نوفمبر 1990	د.رأفت شفيق بسادة	د. حسام محمد المنذور
58	بعض آفاق التنسيق الصناعى بين دول مجلس التعاون العربى	نوفمبر 1990	د. فتحي الحسين خليل	د. ثروت محمد على وآخرون
59	سياسات إصلاح ميزان المدفوعات	نوفمبر 1990	د.السيد عبد المعبود	

فرص ومجالات التعاون الزراعي المصري الأفريقي وآليات تفعيله

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
	المصري (مرحلة ثانية)		ناصر	
60	بحث اثر تغيرات سعر الصرف على القطاع الزراعي وانعكاساتها الاقتصادية	ديسمبر 1990	د.محمد سمير مصطفى	د. محمود علاء عبد العزيز، د. عبد القادر دياب
61	الإمكانيات والأفاق المستقبلية للتكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون العربى فى ضوء هياكل الإنتاج والتوزيع	يناير 1991	د.مجدى محمد خليفه	
62	إمكانية التكامل الزراعي بين مجلس التعاون العربى	يناير 1991	د. سعد طه علام	د. هدى صالح النمر، د. عماد الدين مصطفى
63	دور الصناديق العربية فى تمويل القطاع الزراعي	أبريل 1991	د.سيد حسين احمد	د. محمد نصر فريد، د. بركات أحمد الفرا وأخرون
64	بعض القطاعات الإنتاجية والخدمية بمحافظة مطروح (جزئين) الجزء الأول: القطاعات الإنتاجية	أكتوبر 1991	د.صالح حسين مغيب	د. فريد أحمد عبد العال
65	مستقبل إنتاج الزيوت فى مصر	أكتوبر 1991	د. سعد طه علام	د. بركات أحمد الفرا، د. هدى صالح النمر وأخرون
66	الإنتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الأول) الأسس والدراسات النظرية	أكتوبر 1991	د.محرم الحداد	د. أماني عمر زكي، د. محمد ابو الفتح الكفراوي وأخرون
66	الإنتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الثانى) الدراسات التطبيقية	أكتوبر 1991	د.محرم الحداد	د. أماني عمر زكي، د. محمد ابو الفتح الكفراوي وأخرون
67	خلفية ومضمون النظريات الاقتصادية الحالية والمتوقعة بشرق أوروبا. ومحددات انعكاساتها الشاملة على مستقبل التنمية فى مصر والعالم العربى	ديسمبر 1991	د.سعد حافظ	د. على نصار
68	ميكنة الأنشطة والخدمات فى مركز التوثيق والنشر	ديسمبر 1991	د.اماني عمر	د. رمضان عبد المعطي، د. امال حسن الحريري وأخرون
69	إدارة الطاقة فى مصر فى ضوء أزمة الخليج وانعكاساتها جوليا وإقليميا ومحليا	يناير 1992	د.راجيه عابدين خير الله	
70	واقع آفاق التنمية فى محافظات الوادى الجديد	يناير 1992	د. عزه عبد العزيز سليمان	د. فريد أحمد عبد العال وأخرون
71	انعكاسات أزمة الخليج (1991/90) على الاقتصاد المصرى	يناير 1992	د.مصطفى أحمد مصطفى	د. سلوي محمد مرسي، د. مجدى محمد خليفة وأخرون

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
72	الوضع الراهن والمستقبل لاقتصاديات القطن المصري	مايو 1992	د. عبد القادر دياب	د. عبد الفتاح حسين، د. هدى صالح النمر وآخرون
73	خبرات التنمية في الدول الآسيوية حديثة التصنيع وامكانية الاستفادة منها في مصر	يوليو 1992	د. ابراهيم حسن العيسوي	د. رمزي زكي، د. حسين الفقير
74	بعض قضايا تنمية الصادرات الصناعية المصرية	سبتمبر 1992	د. فتحى الحسيني خليل	
75	تطوير مناهج التخطيط وإدارة التنمية في الاقتصاد المصري في ضوء المتغيرات الدولية المعاصرة	سبتمبر 1992	د. عثمان محمد عثمان	د. رافت شفيق بسادة، د. سهير أبو العنين وآخرون
76	السياسات النقدية في مصر خلال الثمانينات " المرحلة الاولى " ميكانيكية وفاعلية السياسة النقدية في الجانب المالي والاقتصادى المصرى	سبتمبر 1992	د. السيد عبد المعبود ناصف	فادية محمد عبد السلام
77	التحرير الاقتصادى وقطاع الزراعة	يناير 1993	سعد طه علام	د. سيد حسين أحمد، د. بركات أحمد الفراء وآخرون
78	احتياجات المرحلة المقبلة للاقتصاد المصرى ونماذج التخطيط واقتراح بناء نموذج اقتصادى قومى للتخطيط التأسيرى المرحلة الاولى	يناير 1993	د. محرم الحداد	د. على نصار، د. ماجدة إبراهيم وآخرون
79	بعض قضايا التصنيع في مصر منظور تنموى تكنولوجياى	مايو 1993	راجيه عابدين خير الله	د. فتحية زغلول، د. نوال على حله وآخرون
80	تقويم التعليم الاساسى في مصر	مايو 1993	د. محمد عبد العزيز عيد	د. سالم عبد العزيز محمود، د. دسوقي عبد الجليل وآخرون
81	الآثار المتوقعة لتحرير سوق النقد الاجنبى على بعض مكونات ميزان المدفوعات المصرى	مايو 1993	د. اجلال راتب العقيلي	د. الفونس عزيز ، د. فادية عبد السلام وآخرون
82	He Current development in the methodology and applications of operations research obstacles and prospects in developing countries	Nov 1993	د. امانى عمر	د. عفاف فؤاد، د. صلاح العدوي وآخرون
83	الآثار البيئية الزراعية	نوفمبر 1993	د. سعد طه علام	
84	تقييم البرامج للنهوض بالإنتاجية الزراعية	ديسمبر 1993	د. محمد سمير مصطفى	د. هدى صالح النمر وآخرون، د. عبد القادر محمد دياب

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
85	اثر قيام السوق الأوروبية المشتركة على مصر والمنطقة	يناير 1994	د. إجلال راتب العقيلي	د. أحمد هاشم، د. مجدي خليفة وآخرون
86	مشروع إنشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط القومي المرحلة الأولى	يونيو 1994	د. محرم الحداد	د. عبد القادر محمد دياب، د. أماني عمر زكي وآخرون
87	الكوارث الطبيعية وتخطيط الخدمات في ج.م.ع (دراسة ميدانية عن زلزال أكتوبر 1992 في مدينة السلام)	سبتمبر 1994	د. وفاء احمد عبد الله	
88	تحرير القطاع الصناعي العام في مصر في ظل المتغيرات المحلية والعالمية	سبتمبر 1994	راجيه عابدين خير الله	د. فتحية زعلول، د. ثروت محمد على وآخرون
89	استشراف بعض الآثار المتوقعة لسياسة الإصلاح الاقتصادي بمصر (مجلدان)	سبتمبر 1994	د. رمزي زكي	د. عثمان محمد عثمان وآخرون، د. أحمد حسن إبراهيم
90	واقع التعليم الاعدادي وكيفية تطويره	نوفمبر 1994	د. محمد عبد العزيز عيد	
91	تجربة تشغيل الخريجين بالمشروعات الزراعية وافق تطويرها	ديسمبر 1994	د. عبد القادر دياب	
92	دور الدولة في القطاع الزراعي في مرحلة التحرير الاقتصادي	ديسمبر 1994	د. سعد طه علام	د. محمد محمود رزق، د. نجوان سعد الدين وآخرون
93	الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لتحرير القطاع الصناعي المصري في ظل الإصلاح الاقتصادي	يناير 1995	د. راجيه عابدين خير الله	د. فتحية زغلول، د. نفسية سيد أبو السعود وآخرون
94	مشروع انشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط القومي (المرحلة الثانية)	فبراير 1995	د. محرم الحداد	د. أماني عمر زكي عمر، د. حسين صالح وآخرون
95	السياسات القطاعية في ظل التكيف الهيكلي	أبريل 1995	د. محمود عبد الحى صلاح	
96	الموازنة العامة للدولة في ضوء سياسة الإصلاح الاقتصادي	يونية 1995	د. ثروت محمد على	د. محمد نصر فريد، د. نبيل عبد العليم صالح وآخرون
97	المستجدات العالمية (الجات وأوروبا الموحدة) وتأثيراتها على تدفقات رؤوس الأموال والعمالة والتجارة السلعية والخدمية (دراسة حالة مصر)	أغسطس 1995	د. إجلال راتب	د. مصطفى أحمد مصطفى، د. سلوى محمد مرسي وآخرون
98	تقييم البدائل الإجرائية لتوسع قاعدة الملكية في قطاع الأعمال العام	يناير 1996	فتحي الحسيني خليل	د. صالح حسين مغيب، د. محمد عبد المجيد الخلوى وآخرون
99	أثر التكتلات الاقتصادية الدولية على	يناير 1996	د. سعد طه علام	د. محمود مرعى، د. منى

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
	قطاع الزراعى			الدسوقي
100	مشروع إنشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى (المرحلة الثالثة)	مايو 1996	د.محرم الحداد	د. أماني عمر زكي، د. ماجدة إبراهيم سيد فراج وآخرون
101	دراسة تحليلية مقارنة لواقع القطاعات الإنتاجية والخدمية بمحافظة الحدود	مايو 1996		
102	التعليم الثانوى فى مصر: واقعة ومشاكله واتجاهات تطويره	مايو 1996	د.محمد عبد العزيز عيد	د. لطف الله إمام صالح، د. دسوقي عبد الجليل وآخرون
103	التنمية الريفية ومستقبل القرية المصرية: المتطلبات والسياسات	سبتمبر 1996	د.سعد طه علام	د. بركات احمد الفراء، د. أحمد عبد الوهاب برانية وآخرون
104	دور المناطق الحرة فى تنمية الصادرات	أكتوبر 1996	د.اجلال راتب	د. محمود عبد الحى، د. حسين صالح وآخرون
105	تطوير أساليب وقواعد المعلومات فى إدارة الأزمات المهددة لأطراف التنمية (المرحلة الأولى)	نوفمبر 1996	د.محرم الحداد	د. حسام مندره وآخرون، د. ماجدة إبراهيم سيد فراج
106	المنظمات غير الحكومية والتنمية فى مصر (دراسة حالات)	ديسمبر 1996	د.نادرة وهدان	د. وفيق أشرف حسونة، د. وفاء عبد الله وآخرون
107	الابعد البيئية المستدامة فى مصر	ديسمبر 1996	د.راجية عابدين خير الله	د. نفيسة سيد محمد أبو السعود
108	التغيرات الهيكلية فى مؤسسات التمويل الزراعى: مصادر ومستقبل التمويل الزراعى فى مصر	مارس 1997	د.محمد عبد العزيز عيد	د. وفيق أشرف حسونة، د. لطف الله إمام صالح وآخرون
109	التغيرات الهيكلية فى مؤسسات التمويل الزراعى ومصادر ومستقبل التمويل الزراعى فى مصر	أغسطس 1997	د.ثروت محمد على	إبراهيم صديق على، د. بهاء مرسي وآخرون
110	ملامح الصناعة المصرية فى ظل العوامل الرئيسية المؤثرة فى مطلع القرن الحادى والعشرين	ديسمبر 1997	د.ممدوح فهمي الشرفاوى	د. فتحي الحسن خليل، د. ثروت محمد على وآخرون
111	أفاق التصنيع وتدعيم الأنشطة غير المزرعية من اجل تنمية ريفية مستدامة فى مصر	فبراير 1998	د. سعد طه علام	د. هدي النمر، د. منى الدسوقي وآخرون
112	الزراعة المصرية والسياسية الزراعية فى اطار نظام السوق الحرة	فبراير 1998	د. هدي صالح النمر	د. عبد القادر دياب، د. محمد سمير مصطفى
113	الزراعة المصرية فى مواجهة القرن الواحد والعشرين	فبراير 1998	د.سعد طه علام	د. هدي النمر، د. منى الدسوقي وآخرون

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
114	التعاون بين الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	مايو 1998	د.اجلال راتب	د. محمود عبد الحي، د. فادية عبد السلام وآخرون
115	تطوير أساليب وقواعد المعلومات في إدارة الأزمات المهددة بطرد التنمية (المرحلة الثالثة)	يونيو 1998	د.محرم الحداد	د. حسام مندره، د. امانى عمر زكي عمر وآخرون
116	حول أهم التحديات الاجتماعية في مواجهة القرن 21	يونيو 1998	د.وفاء احمد عبد الله	د. عبد العزيز عيد، د. نادرة وهدان وآخرون
117	محددات الطاقة الادخارية في مصر دراسة نظرية وتطبيقية	يونيو 1998	د.ابراهيم العيسوى	د. أحمد حسن إبراهيم، د. سهير أبو العنين وآخرون
118	تصور حول تطوير نظام المعلومات الزراعية	يوليو 1998	د.عبد القادر دياب	د. محمد سمير مصطفى، د. أحمد عبد الوهاب برانية وآخرون
119	التوقعات المستقبلية لإمكانيات الاستصلاح والاستزراع بجنوب الوادي	سبتمبر 1998	د.سعد طه علام	د. عبد القادر دياب، د. هدي النمر وآخرون
120	استراتيجية استغلال البعد الحيزي في مصر في ظل الاصلاح الاقتصادى	ديسمبر 1998	د.سيد محمد عبد المقصود	د. السيد محمد الكيلاني، د. علا سليمان الحكيم وآخرون
121	حولت الى مذكرة خارجية رقم (1601)	ديسمبر 1998	د.ايمان احمد الشربيني	
122	Artificial Neural Networks Usage For Underground Water storage & River Nile in Toshoku Area	ديسمبر 1998	د.عبد الله الداعوشى	د.أمانى عمر، د. سمير ناصر وآخرون
123	بناء وتطبيق نموذج متعدد القطاعات للتخطيط التأسيرى في مصر	ديسمبر 1998	د.ماجدة ابراهيم	د. عبد القادر حمزة ، د. سهير أبو العنين وآخرون
124	اقتصاديات القطاع السياحى في مصر وانعكاساتها على الاقتصاد القومى	ديسمبر 1998	د.اجلال راتب	د. محمود عبد الحي، د. فادية عبد السلام وآخرون
125	تحديات التنمية الراهنة في بعض محافظات جنوب مصر	فبراير 1999	د.سيد محمد عبد المقصود	
126	الآفاق والإمكانيات التكنولوجية في الزراعة المصرية	سبتمبر 1999	د.سعد طه علام	د. هدى النمر ، د. عماد مصطفى وآخرون
127	ادارة التجارة الخارجية في ظل سياسات التحرير الاقتصادى	سبتمبر 1999	د.اجلال راتب	د. محمود عبد الحي، د. فادية عبد السلام وآخرون
128	قواعد ونظم معلومات التفاوض في المجالات المختلفة	سبتمبر 1999	د.محرم الحداد	د. حسام مندور، د. محمد يحيى عبد الرحمن وآخرون

فرص ومجالات التعاون الزراعي المصري الأفريقي وآليات تفعيله

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
129	تطوير نموذج لاختيار السياسات للاقتصاد المصري	يناير 2000	د. ماجدة ابراهيم	د. عبد القادر حمزة، د. سهير أبو العنين وآخرون
130	دراسة الفجوة النوعية لقوة العمل في محافظات مصر وتطورها خلال الفترة 1996-1986	يناير 2000	د. عزه عبد العزيز سليمان	د. سيد محمد عبد المقصود، د. السيد محمد الكيلاني وآخرون
131	التعليم الفني وتحديات القرن الحادي والعشرون	يناير 2000	د. محمد عبد العزيز عيد	د. دسوقي حسين عبد الجليل، د. زينات محمد طبالة وآخرون
132	أنماط الاستيطان في منطقة جنوب الوادي "توشكى"	يونيو 2000	د. سيد محمد عبد المقصود	د. السيد محمد الكيلاني، د. علا سليمان الحكيم وآخرون
133	فرص ومجالات التعاون بين مصر ومجموعات دول الكوميسا	يونيو 2000	د. محمد محمود رزق	د. ممدوح الشرقاوي وآخرون
134	الإعاقة والتنمية في مصر	يونيو 2000	د. نادرة وهدان	د. وفيق اشرف حسونة، د. وفاء أحمد عبد الله وآخرون
135	تقويم رياض الأطفال في القاهرة الكبرى	يناير 2001	د. محمد عبد العزيز عيد	د. دسوقي عبد الجليل، د. إيمان منجي وآخرون
136	الجمعيات الأهلية وأوليات التنمية بمحافظات جمهورية مصر العربية	يناير 2001	د. عزه عبد العزيز سليمان	د. محاسن مصطفى، حسنين، د. خفاجي، محمد عبد اللطيف.
137	آفاق ومستقبل التعاون الزراعي في المرحلة القادمة	يناير 2001	د. أحمد عبد الوهاب برانيه	د. مصطفى، عماد الدين، د. سعد الدين، نجوان.
138	تقويم التعليم الصحي الفني في مصر	يناير 2001	د. نادرة وهدان	د. وفيق اشرف حسونة، د. عزة الفندري وآخرون
139	منهجية جديدة للإستخدام الأمثل للمياه في مصر مع التركيز على مياه الري الزراعي مرحلة أولى	يناير 2001	د. محمد الكفراوي	د. أماني عمر زكي، د. فتحية زغلول وآخرون
140	التعاون الإقتصادي المصري الدولي _ دراسة بعض حالات الشراكة	يناير 2001	د. اجلال راتب	د. محمود عبد الحي، د. مجدي خليفة وآخرون
141	تصنيف وترتيب المدن المصرية (حسب بيانات تعداد 1996)	يناير 2001	د. السيد محمد كيلاني	د. سيد محمد عبد المقصود، د. علا سليمان الحكيم وآخرون
142	الميزة النسبية ومعدلات الحماية للبعض من السلع الزراعية والصناعية	يناير 2001	د. عبد القادر دياب	د. ممدوح الشرقاوي، د. محمد محمود رزق وآخرون
143	سبل تنمية الصادرات من الخضر	ديسمبر 2001	د. هدى صالح النمر	د. سيد حسين، د. بركات أحمد الفرا وآخرون

فرص ومجالات التعاون الزراعي المصري الأفريقي وآليات تفعيله

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
144	تحديد الاحتياجات التدريبية لمعلمي المرحلة الثانوية	ديسمبر 2001	د.محمد عبد العزيز عيد	محرم الحداد، د. ماجدة إبراهيم وآخرون
145	التخطيط بالمشاركة بين المخططين والجمعيات الأهلية على المستويين المركزى والمحافظات	فبراير 2002	د.عزه عبد العزيز سليمان	د. محاسن مصطفى حسنين، د. يمن حافظ الحمادي وآخرون
146	اثر البعد المؤسسى والمعوقات الإدارية والتسويق على تنمية الصادرات الصناعية المصرية	مارس 2002	د.ممدوح فهمي الشرقاوى	د. محمد حمدي سالم، د. محمد يحيى عبد الرحمن وآخرون
147	قياس استجابة مجتمع المنتجين الزراعيين للسياسات الزراعية	مارس 2002	د.عبد القادر دياب	د. نجوان سعد الدين، د. أحمد عبد الوهاب برانية وآخرون
148	تطوير منهجية جديدة لحساب الاستخدام الأمثل للمياه فى مصر (مرحلة ثانية)	مارس 2002	د.محمد محمد الكفراوي	د. أماني عمر زكي، د. عبد القادر حمزة وآخرون
149	رؤية مستقبلية لعلاقات ودوائر التعاون الإقتصادى المصرى الخارجى" الجزء الأول" حلفية أساسية "	مارس 2002	د.محمود محمد عبد الحى	د. إجلال راتب العقيلي، د. مصطفى أحمد مصطفى
150	المشاركة الشعبية ودورها فى تعاضم أهداف خطط التنمية المعاصرة المحلية الريفية والحضرية	ابريل 2002	د.وفاء احمد عبد الله	د. نادرة عبد الحليم وهدان، د. عزة الفندري وآخرون
151	تقدير مصفوفة حسابات اجتماعية للإقتصاد المصرى عام 1998 – 1999	أبريل 2002	د. سهير ابو العينين	
152	الأشكال التنظيمية وصيغ وآليات تفعيل المشاركة فى عمليات التخطيط على مستوى القطاع الزراعى	يوليو 2002	د.هدى صالح النمر	د. عبد القادر محمد دياب، د. محمد سمير مصطفى وآخرون
153	نحو استراتيجية للاستفادة من التجارة الإلكترونية فى مصر	يوليو 2002	د.محرم الحداد	د. حسام مندره، د. فادية عبد العزيز وآخرون
154	صناعة الأغذية والمنتجات الجلدية فى مصر (الواقع والمستقبل)	يوليو 2002	د.ممدوح فهمي الشرقاوى	د. إيمان أحمد الشربيني، د. محمد حسن توفيق
155	تقدير الاحتياجات التمويلية لتطوير التعليم ما قبل الجامعى وفقا لاستراتيجية متعددة الأبعاد	يوليو 2002	د.محمد عبد العزيز عيد	د. ماجدة إبراهيم، د. زينبات طبالة وآخرون
156	الاحتياجات العملية والاستراتيجية للمرأة المربية وأولوياتها على مستوى المحافظات	يوليو 2002	د.عزه عبد العزيز سليمان	د. اجلال راتب العقيلي، د. محاسن مصطفى حسنين وآخرون
157	موقف مصر فى التجمعات الإقليمية	يوليو 2002	د.سلوى مرسي محمد فهمي	د. مجدي محمد خليفة وآخرون
158	إدارة الدين العام المحلى وتمويل	يوليو 2002	د.السيد عبد العزيز دحيه	د. نفين كمال، د. سهير أبو العنين وآخرون

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
	الاستثمارات العامة في مصر			
159	التأمين الصحى فى واقع النظام الصحى المعاصر	يوليو 2002	د.عزه عمر الفندري	د. وفاء أحمد عبد الله، د. نادرة عبد الحليم وهدان وآخرون
160	تطبيق الشبكات العصبية فى قطاع الزراعة	يوليو 2002	د.محمد محمد الكفراوي	د. امانى عمر زكى، د. عبد القادر حمزة وآخرون
161	الإنتاج والصادرات المصرية من مجمدات وعصائر الخضر والفاكهة ومفترحات زيادة القدرة التنافسية لها بالأسواق المحلية والعالمية	يوليو 2002	د.سمير عريقات	د. منى عبد العال الدسوقي، د. محمد مرعي وآخرون
162	تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية	يناير 2003	د.سيد محمد عبد المقصود	د. السيد محمد الكيلاني، د. فريد أحمد عبد العال وآخرون
163	تقييم وتحسين أداء بعض المرافق " مياه الشرب والصرف الصحى"	يوليو 2003	د.محرم الحداد	د. حسام مندور، د. نفيسة أو السعود وآخرون
164	تصورات حول خصخصة بعض مرافق الخدمات العامة	يوليو 2003	د.عبد القادر دياب	د. سيد حسين أحمد، د. ياسر كمال السيد وآخرون
165	تحديد الاحتياجات التمويلية للتعليم العالى " دراسة نظرية تحليلية ميدانية "	يوليو 2003	د.محمد عبد العزيز عيد	د. ماجدة إبراهيم، د. زينات محمد طلبة وآخرون
166	دراسة أهمية الآثار البيئية للأنشطة السياحية فى محافظة البحر الأحمر " بالتركيز على مدينة الغردقة"	يوليو 2003	د.سلوى مرسي محمد فهمي	د. وفاء أحمد عبد الله، د. أحمد برانية وآخرون
167	العوامل المحددة للنمو الاقتصادى فى الفكر النظرى وواقع الاقتصاد المصرى	يوليو 2003	د. سهير ابو العينين	د. نيفين كمال حامد وآخرون، د. فتحية زغلول وآخرون
168	العدالة فى توزيع ثمار التنمية فى بعض المجالات الاقتصادية والاجتماعية فى محافظات مصر " دراسة تحليلية"	يوليو 2003	د.عزه عبد العزيز سليمان	د. سيد محمد عبد المقصود ، د. السيد محمد الكيلاني وآخرون
169	تقييم وتحسين جودة أداء بعض الخدمات العامة لقطاعى التعليم والصحة باستخدام شبكات الأعمال	يوليو 2003	د.عبد القادر حمزه	د. أمانى عمر، د. ماجدة إبراهيم وآخرون
170	دراسة الأسواق الخارجية وسبل النفاذ إليها	يوليو 2003	د.فادية عبد السلام	د. مصطفى أحمد مصطفى وآخرون، د. اجلال راتب
171	أولويات الاستثمار فى قطاع الزراعة	يوليو 2003	د.هدى صالح النمر	أحمد عبد الوهاب برانية، د. سيد حسين
172	دراسة ميدانية للمشاكل والمعوقات التى تواجه صناعة الأحذية الجديدة فى مصر " التطبيق على محافظة القاهرة ومدينة العاشر من رمضان"	يوليو 2003	د.ممدوح فهمي الشرقاوى	د. حسام محمد مندور، د. إيمان أحمد الشربيني وآخرون

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
173	قضية التشغيل والبطالة على المستوى العالمي والقومي والمحلي	يوليو 2003	د.عزيزة على عبد الرازق	د. اجلال راتب، د. محرم الحداد وآخرون
174	بناء وتنمية القدرات البشرية المصرية " القضايا والمعوقات الحاكمة"	يوليو 2003	د.مصطفى احمد مصطفى	د. إبراهيم حسن العيسوي، د. محمد على نصار وآخرون
175	بناء قواعد التقدم التكنولوجي في الصناعة المصرية من منظور مداخل التنافسية والتشغيل والتركيبة القطاعي	يوليو 2004	د.محرم الحداد	د. قتحية زغلول، د. إيمان الشربيني وآخرون
176	استراتيجية قومية مقترحة للإدارة المتكاملة للمخلفات الخطرة في مصر	يوليو 2004	د.نفيسه ابو السعود	د. خالد محمد قههي، د. حنان رجائي وآخرون
177	تحسين الجودة الشاملة لبعض مجالات اقطاع الصحى	يوليو 2004	د.عبد القادر حمزه	د. أماني عمر، د. محمد الكفراوي وآخرون
178	مخاطر الأسواق الدولية للسلع الغذائية للسلع الغذائية الاستراتيجية وإمكانيات وسياسات وأدوات مواجهتها	يوليو 2004	د.عبد القادر دياب	د. ممدوح الشرقاوي، د. سيد حسين وآخرون
179	إمكانيات وأثار قيام منطقة حرة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية والمناطق الصناعية المؤهلة (ودروس مستفادة للاقتصاد المصرى)	يوليو 2004	د.فادية عبد السلام	د. اجلال راتب العقيلي، د. سلوى محمد مرسى وآخرون
180	نحو هواء نظيف لمدينة عملاقة	يوليو 2004	د.محمد سمير مصطفى	د. السيد محمد الكيلاني، د. عبد الحميد القصاص وآخرون
181	تحديد الاحتياجات بقاعات الصرف – التعليم ما قبل الجامعى – التعليم العالى (عدد خاص)	يوليو 2004	د.زينات محمد طباله	د. لطف الله إمام صالح، د. عزة عمر الفنردي
182	تحديد الاحتياجات بقطاعى الصرف الصحى والطرق والكبارى لمواجهة العشوائيات (عدد خاص)	يوليو 2004	د.محرم الحداد	د. نفيسة أبو السعود، د. نعيمة رمضان وآخرون
183	خصائص ومتغيرات السوق المصرى _ دراسة تحليلية لبعض الأسواق المصرية الجزء الأول " الإطار النظرى والتحليلى "	يناير 2005	د.محرم الحداد	د. حسام مندور، د. فادية عبد السلام وآخرون
184	خصائص ومتغيرات السوق المصرى) دراسة تحليلية لبعض الأسواق المصرية) الجزء الثانى: الإطار التطبيقى " سوق الخدمات التعليمية – سوق الخدمات السياحية – سوق البرمجيات"	يناير 2005	د.محرم الحداد	د. حسام المندور، د. فادية عبد السلام وآخرون
185	خصائص ومتغيرات السوق المصرى) دراسة تحليلية لبعض الأسواق المصرية الجزء الثالث: الإطار التطبيقى " يوق الأدوية – سوق السلع الغذائية والزراعية – سوق حديد التسليح والأسمنت"	يناير 2005	د.محرم الحداد	
186	الملكية الفكرية والتنمية فى مصر	أغسطس 2005	د. لطف الله امام صالح	

فرص ومجالات التعاون الزراعي المصري الأفريقي وآليات تفعيله

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
187	تقدير الطلب على العمالة – قوة العمل – البطالة في ظل سيناريوهات بديلة	يونية 2006	د. عبد الحميد سامى القصاص	د. ماجدة إبراهيم سيد، د. زينات طباله وآخرون
188	الحاسبات الإقليمية كمدخل للامركزية المالية	يونية 2006	د. علا سليمان الحكيم	د. السيد محمد الكيلاني، د. فريد أحمد عبد العال وآخرون
189	المعاشات والتأمينات في جمهورية مصر العربية (الواقع وإمكانات التطوير)	يونيه 2006	د. محمود عبد الحى	د. زينات طباله، د. سمير رمضان وآخرون
190	بعض القضايا المتصلة بالصادرات (دراسة حالة الصناعات الكيماوية)	يونيه 2006	د. فاديه محمد عبد السلام	د. اجلال راتب العقيلي، د. مصطفى أحمد مصطفى وآخرون
191	مشروع تنمية جنوب الوادى " توشكى " بين الأهداف والإنجازات	يونية 2006	د. هدى صالح النمر	د. عبد القادر دياب، د. سيد حسين وآخرون
192	اللامركزية كمدخل لمواجهة بعض القضايا البيئية في مصر (التوزيع الإقليمي للاستثمارات الحكومية وارتباطها ببعض قضايا البيئة)	يونية 2006	د. نفيسه ابو السعود	د. أحمد حسام الدين نجاتي، د. عزة يحيى وآخرون
193	نحو تطبيق نظام الإدارة البيئية (الأيزو 14000) " على معهد التخطيط القومى " كنموذج لمؤسسة بحثية حكومية	يونية 2006	د. نفيسه ابو السعود	د. أحمد حسام الدين نجاتي، د. زينب محمد نبيل
194	تكاليف تحقيق أهداف الألفية الثالثة بمصر	يونية 2006	د. محرم الحداد	د. حسام مندور، د. حنان رجائي وآخرون
195	السوق المصرية للغزل	يونية 2006	د. عبد القادر دياب	د. عبد القادر حمزة، د. محمد الكفراوي وآخرون
196	المعايير البيئية والقدرة التنافسية للصادرات المصرية	أغسطس 2007	د. سلوى مرسي محمد فهمي	د. سمير مصطفى، د. فادية عبد السلام وآخرون
197	استخدام أسلوب البرمجة الخطية والنقل في البرمجة الرياضية لحل مشاكل الإنتاج والمخزون	أغسطس 2007	د. محمد محمد الكفراوي	د. عبد القادر حمزة، د. أماني عمر وآخرون
198	تقييم موقف مصر في بعض الاتفاقيات الثنائية	أغسطس 2007	د. اجلال راتب	د. نجلاء علام، د. نبيل الشيمي وآخرون
199	التضخم في مصر بحث في أسباب التضخم، وتقييم مؤشرات، وجدوى استهدافه مع أسلوب مقترح باتجاهاته	أغسطس 2007	د. إبراهيم العيسوى	د. سيد عبد العزيز دحية، د. سهير أبو العينين وآخرون
200	سبل تنمية مصادر الإنتاج الحيوانى في ضوء الآثار الناجمة عن مرض أنفلونزا الطيور في مصر	أغسطس 2007	د. صادق رياض ابو العطا	د. هدى النمر، د. محمد مرعي وآخرون
201	مستقبل التنمية في محافظات الحدود (مع التطبيق على سيناء)	أغسطس 2007	د. فريد احمد عبد العال	د. السيد محمد الكيلاني، د. علا سليمان الحكيم وآخرون

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
202	سياسات إدارة الطاقة في مصر في ظل المتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية	أغسطس 2007	د. راجيه عابدين خير الله	د. فتحية زغلول، د. نجوان سعد الدين وآخرون
203	جدوى إعادة هيكلة قطاع التأمين دراسة تحليلية ميدانية	أكتوبر 2007	د. محرم الحداد	د. حسام مندور، د. إيمان أحمد الشربيني وآخرون
204	حول تقدير الاحتياجات لأهم خدمات رعاية المسنين (بالتركيز على محافظة القاهرة)	أكتوبر 2007	د. عزة عمر الفندري	د. وفاء أحمد عبد الله، د. نادرة وهذان وآخرون
205	خدمات ما بعد البيع في السوق المصري (دراسة حالة للسلع الهندسية والكهربائية) (بال تطبيق على صناعة الأجهزة المنزلية وصناعة السيارات)	أكتوبر 2007	د. محمد عبد الشفيق عيسى	د. نجلاء علام، د. عبد السلام محمد السيد وآخرون
206	العناقيد الصناعية والتحالفات الإستراتيجية لتدعيم القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في جمهورية مصر العربية	فبراير 2008	د. إيمان أحمد الشربيني	د. سحر عبد الحليم البهائي، د. أحمد سليمان وآخرون
207	تقييم فاعلية الخطة الاستراتيجية القومية للسكان في مصر	سبتمبر 2008	د. محمود إبراهيم فرج	د. عبد الغني، عبد الغني محمد، د. نادية فهمي وآخرون
208	الإسقاطات القومية للسكان في مصر خلال الفترة (2006 – 2031)	سبتمبر 2008	د. فريال عبد القادر أحمد	د. سعاد أحمد الضوي، د. عبد الغني محمد عبد الغني وآخرون
209	إدارة الجودة الشاملة وتطبيقها في تقييم أداء بعض قطاعات المرافق العامة في مصر	سبتمبر 2008	د. محرم الحداد	د. حسام المندور، د. اجلال راتب وآخرون
210	الخصائص السكانية وانعكاساتها على القيم الاجتماعية	نوفمبر 2008	د. نادرة وهذان	د. زينات طباله، د. عزة الفندري وآخرون
211	التجارب التنموية في كوريا الجنوبية، ماليزيا والصين: الاستراتيجيات والسياسات - الدروس المستفادة	نوفمبر 2008	د. فاديه عبد السلام	د. محمد عبد الشفيق، د. لطف الله إمام صالح وآخرون
212	مستوى المعيشة المفهوم والمؤشرات والمعلومات والتحليل دليل قياس وتحليل معيشة المصريين	نوفمبر 2008	د. إبراهيم العيسوي	د. السيد دحية، د. سيد حسين وآخرون
213	أولويات زراعة المحاصيل المستهلكة للمياه وسياسات وأدوات تنفيذها	فبراير 2009	د. عبد القادر دياب	د. هدي صالح النمر، د. سيد حسين
214	السياسات الزراعية المستقبلية لمصر في ضوء المتغيرات المحلية والإقليمية	أغسطس 2009	د. نجوان سعد الدين عبد الوهاب	د. سعد طه علام، د. ممدوح الشرقاوي وآخرون
215	اتجاهات ومحددات الطلب على الإنجاب في مصر (1988 – 2005)	أغسطس 2009	د. محمود إبراهيم فرج	د. فادية محمد عبد السلام، د. مني توفيق يوسف وآخرون
216	آليات تحقيق اللامركزية في تخطيط وتنفيذ ومتابعة وتقييم البرنامج السكاني في مصر	أغسطس 2009	د. عبد الغني محمد عبد الغني	د. شحاته محمد شحاته، د. كامل البشار وآخرون

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
217	نظم الإنذار المبكر والاستعداد والوقاية لمواجهة بعض الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة	أكتوبر 2009	د. محرم الحداد	د. حسام مندورة، د. إجلال راتب وآخرون
218	الشراكة بين الدولة والفاعلين الرئيسيين لتحفيز النمو والعدالة في مصر	فبراير 2010	د. إيمان أحمد الشربيني	د. عزة عمر الفندري، د. زينات محمد طلبة وآخرون
219	التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في خريطة المحافظات وأثارها على التنمية	فبراير 2010	د. سيد محمد عبد المقصود	فريد أحمد عبد العال، د. خضر عبد العظيم أبو قورة وآخرون
220	بعض الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد المصري " من الجوانب القطاعية والنوعية والدولية"	مارس 2010	د. محمد عبد الشفيع عيسى	د. ممدوح فهمي الشرقاوي، د. لطف الله إمام صالح وآخرون
221	الإسقاطات السكانية وأهم المعالم الديموجرافية على مستوى المحافظات في مصر 2012 – 2032	يولية 2010	د. مجدي عبد القادر	د. محمود إبراهيم فراج، د. منى توفيق
222	المواءمة المهنية لخريجي التعليم الفني الصناعي في مصر " دراسة ميدانية "	يوليه 2010	د. دسوقي عبد الجليل	د. زينات طباله، د. إيمان الشربيني وآخرون
223	المشروعات القومية للتنمية الزراعية في الأراضي الصحراوية	يوليه 2010	د. عبد القادر محمد دياب	د. ممدوح شرقاوي، د. هدي النمر وآخرون
224	نحو إصلاح نظم الحماية الاجتماعية في مصر	سبتمبر 2010	د. خضر عبد العظيم أبو قوره	د. علي عبد الرزاق جلي، د. زينات محمد طباله وآخرون
225	متطلبات مواجهة الأخطار المحتملة على مصر نتيجة للتغير المناخي العالمي	أكتوبر 2010	د. محرم الحداد	د. حسام مندور، د. نفيسة أبو السعود وآخرون
226	آفاق النمو الاقتصادي في مصر بعد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية	يناير 2011	د. إبراهيم العيسوي	د. السيد دحية، د. سهير أبو العنين وآخرون
227	نحو مزيج أمثل للطاقة في مصر "	يناير 2011	د. نفين كمال	د. علي نصار، د. محمود صالح وآخرون
228	مجتمع المعرفة وإدارة قطاع المعلومات والاتصالات في مصر	أغسطس 2011	د. محرم الحداد	د. سيد دحية، د. حسام مندور وآخرون
229	المدن الجديدة في إعادة التوزيع الجغرافي للسكان في مصر	أغسطس 2011	د. مجدي عبد القادر	د. عزيزة علي عبد الرزاق، د. مني عبد العال الرزاق وآخرون
230	تحقيق التنمية المستدامة في ظل اقتصاديات السوق من خلال إدارة الصادرات والواردات في الفترة من عام 2000 حتى عام 2010/2011	أكتوبر 2011	د. إجلال راتب	د. عبد العزيز إبراهيم، د. محمد عبد الشفيع عيسى وآخرون
231	تجديد علم الاقتصاد نظرة نقدية إلى الفكر الاقتصادي السائد وعرض لبعض مقاربات تطوير	يونيه 2012	د. إبراهيم العيسوي	د. سهير أبو العنين
232	مقتضيات واتجاهات تطوير استراتيجية التنمية في مصر في ضوء الدروس المستفادة من الفكر الاقتصادي ومن	يونيه 2012	د. إبراهيم العيسوي	د. السيد دحية، د. نفين كمال وآخرون

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
	تجارب الدول في مواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية			
233	تطوير جودة البيانات في مصر	مارس 2012	د.اماني حلمي الرئيس	د. على نصار، د. زينات طبالة وأخرون
234	ملامح التغيرات الاجتماعية المعاصرة ومردوداتها على التنمية البشرية	يونيه 2012	د.وفاء احمد عبد الله	د. خضر عبد العظيم أبو قورة، د. لطف الله إمام صالح
235	السوق المحلية للقمح ومنتجاته	يونيه 2012	د. عبد القادر محمد دياب	د. ممدوح الشرقاوي، د. هدى النمر وأخرون
236	أثر تطبيق اللامركزية على تنمية المحافظات المصرية (بالتطبيق على قطاع التنمية المحلية)	يونيه 2012	د.فريد احمد عبد العال	د. سيد عبد المقصود، د. علا سليمان الحكيم وأخرون
237	إدارة الموارد الطبيعية في ضوء استدامة البيئة والأهداف الإنمائية للألفية	يونيه 2012	د.نفيسه سيد ابو السعود	د. سحر البهائي، د. أحمد عبد الوهاب برانية وأخرون
238	رؤية مستقبلية للأدوار المتوقعة للجهات الممولة للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مصر في ظل التغيرات الراهنة	يونيه 2012	د. ايمان أحمد الشربيني	د. نجوان سعد الدين، د. محمد حسن توفيق
239	تطوير النظام القومى لإدارة الدولة بالمعلومات وتكنولوجياها كركيزة أساسية لتنمية مصر	سبتمبر 2012	د. محرم الحداد	د. زلفي شلبي، د. سيد دياب وأخرون
240	(الرؤية المستقبلية للعلاقات الاقتصادية الخارجية ودوائر التعاون الاقتصادى المصرى فى ضوء المستجدات العالمية والإقليمية والمحلية)	سبتمبر 2012	د.اجلال راتب	د. فادية عبد السلام، د. محمد عبد الشفيق وأخرون
241	المجتمع المدنى ومستقبل التنمية فى مصر	سبتمبر 2012	د.وفاء احمد عبد الله	
242	التغيرات الهيكلية للقوة العمل على مستوى المحافظات فى مصر وآفاق المستقبل	سبتمبر 2012	د.مجدي عبد القادر	د. زينات طبالة، د. عزت زيان وأخرون
243	تطوير إستراتيجية التنمية الصناعية بمصر مع التركيز على قطاع الغزل	نوفمبر 2013	د. محرم الحداد	د. زلفي شلبي، د. محمد عبد الشفيق وأخرون
244	أثر المناطق الصناعية على تنمية المحافظات المصرية (بالتطبيق على محافظات إقليم قناة السويس)	نوفمبر 2013	د.فريد احمد عبد العال	د. سيد عبد المقصود، د. علا سليمان الحكيم وأخرون
245	نموذج رياضى احصائى للتنبؤ بالأحمال الكهربائية باستخدام الشبكات العصبية	نوفمبر 2013	د.محمد محمد ابو الفتوح الكفراوي	
246	دور الجمعيات الأهلية فى دعم التعليم الأساسى " دراسة ميدانية"	نوفمبر 2013	د.دسوقي عبد الجليل	د. خضر عبد العظيم أبو قورة، د. لطف الله إمام صالح وأخرون
247	" دور السياسات المالية فى تحقيق النمو والعدالة فى مصر" مع التركيز على الضرائب والاستثمار العام	نوفمبر 2013	د.سهير ابو العينين	د. نفين كمال، د. هبة الباز وأخرون

فرص ومجالات التعاون الزراعي المصري الأفريقي وآليات تفعيله

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
248	"بناء قواعد تصديرية صناعية للاقتصاد المصري"	نوفمبر 2013	د.اجلال راتب	د. فادية عبد السلام، د. محمد عبد الشفيق وآخرون
249	الصناعات التحويلية والتنمية المستدامة في مصر	ديسمبر 2013	د. ممدوح فهمي الشرقاوى	د. نجوان سعد الدين، د. إيمان احمد الشربيني وآخرون
250	الصناديق والحسابات الخاصة"فلسفة الإنشاء – الأسباب – جدواها ومستقبلها"	ديسمبر 2013	د.إيمان احمد الشربيني	د. عزيزة عبد الرزاق، د. محمد حسن توفيق
251	الاقتصاد الأخضر ودوره في التنمية المستدامة	فبراير 2014	د. حسام الدين نجاتي	د. محمد سمير مصطفى، د. نفيسة أبو السعود وآخرون
252	إدارة الزراعة المصرية في اطار التعيرات المحلية والدولية	فبراير 2014	د. عبد القادر محمد دياب	
253	تفعيل العلاقات الاقتصادية المصرية مع دول مجموعة البريكس	ديسمبر 2014	د.اجلال راتب	د. فادية عبد السلام ، د. مصطفى أحمد مصطفى وآخرون
254	التخطيط للتنمية المهنية للمعلمين في مصر " معلم التعليم الأساسى نموذجاً"	ديسمبر 2014	د. دسوقي عبد الجليل	د. خضر عبد العظيم أبو قورة، د. لطف الله إمام صالح وآخرون
255	استكشاف فرص النمو من خلال الخدمات اللوجستية بالتطبيق على الموانئ المصرية	ديسمبر 2014	د.منى عبد العال دسوقي	د. علي نصار، د. أحمد فرحات وآخرون
256	التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري بعد ثورة يناير 2011	يناير 2015	د.حنان رجائي عبد اللطيف	د. سعد طه علام، د. عبد الفتاح حسين وآخرون
257	التدهور البيئي في مصر منهج دليلى لتقدير تكاليف الضرر	ابريل 2015	د.محمد سمير مصطفى	د. أحمد عبد الوهاب برانية، د. نفيسة سيد أبو السعود وآخرون
258	بطاقة الأداء المتوازن كأداة لإعادة هندسة القطاع الحكومى فى مصر "دراسة حالة" " معهد التخطيط القومى"	مايو 2015	د.إيمان احمد الشربيني	
259	تقييم الأهداف الإنمائية لما بعد 2015 فى سياق توجهات التنمية فى مصر	يوليو 2015	د. هدى صالح النمر	د. علاء الدين محمود زهران، د. خالد عبد العزيز عطية وآخرون
260	العلاقات الاقتصادية المصرية التركية بالتركيز على تقييم اتفاقية التجارة الحرة	أغسطس 2015	د. أجلال راتب	د. فادية عبد السلام ، د. سلوى محمد مرسي وآخرون
261	إطار لرؤية مستقبلية لاستخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة فى مصر	أكتوبر 2015	د. نفين كمال	د. سهير أبو العينين، د. نفيسة أبو السعود وآخرون
262	السوق المحلية للسلع الغذائية" جوانب القصور، والتطوير "	سبتمبر 2014	د. عبد القادر محمد دياب	د. هدى صالح النمر، د. أحمد عبد الوهاب برانية وآخرون
263	المرصد الحضري لمدينة الأقصر محافظة الأقصر	ابريل 2016	د. سيد عبد المقصود	د. فريد أحمد عبد العال، د. محمود عبد العزيز عليوه وآخرون
264	الطاقة المتجددة بين نتائج وإبتكارات	إبريل 2016	د. عبد القادر محمد دياب	د. هدى صالح النمر، د. أحمد

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
	البحث العلمي والتطبيق الميداني في الريف المصري			عبد الوهاب برانية وآخرون
265	نحو تحسين أوضاع الأمن الغذائي والزراعة المستدامة والحد من الجوع والفقر في مصر – سبل وآليات تحقيق الثاني من أهداف التنمية المستدامة- (2016 – 2030)	يوليو 2016	أ.د. هدى صالح النمر	د. عبد العزيز إبراهيم، د. بركات أحمد الفرا وآخرون
266	التغيرات في أسعار النفط وأثارها على الاقتصاد (العالمى والعربى والمصرى)	يوليو 2016	د. حسن صالح	د. إجلال راتب، د. فادية عبد السلام وآخرون
267	مستقبل التنمية في المنطقة الجنوبية لمحافظة البحر الاحمر (الشلاتين وحلايب)	يوليو 2016	أ.د. منى دسوقي	د. سيد عبد المقصود، د. فريد أحمد عبد العال وآخرون
268	نحو إطار متكامل لقياس ودراسة أثر أهداف التنمية المستدامة لما بعد 2015 على أوضاع التنمية المستدامة في مصر خلال الفترة 2015/ 2030	يوليو 2016	د. ماجد خشبة	د. على نصار، د. هدى النمر وآخرون
269	متطلبات تطوير الحاسبات القومية في مصر	يوليو 2016	د. سهير أبو العينين	د. عبد الفتاح حسين، د. أمل زكريا
270	آليات التنمية الاقليمية المتوازنة	أغسطس 2016	د. فريد عبد العال	د. سيد محمد عبد المقصود، د. أحمد عبد العزيز البقلى وآخرون
271	تفاعلات المياه والمناخ والانسان في مصر (اعادة التشكيل من أجل اقتصاد متواصل)	أغسطس 2016	د سمير مصطفى	د. نفيسة سيد محمد أبو السعود، د. أحمد حسام الدين محمد نجاتي وآخرون
272	تفعيل استراتيجية الذكاء الاقتصادى على المستوى المؤسسى والقومى فى مصر	أغسطس 2016	د محرم الحداد	د. محمد عبد الشفيع عيسى، د. زلفي عبد الفتاح شلبي وآخرون
273	اشكالية المواطنة فى مصر – الحقوق والواجبات	أغسطس 2016	د. دسوقي عبد الجليل	د. خضر عبد العظيم أبو قورة، د. لطف الله إمام صالح وآخرون
274	كفاءة الاستثمار العام فى مصر (المحددات والفرص وامكانيات التحسين)	سبتمبر 2016	د. أمل زكريا	د. هدى صالح النمر، د. هبة صالح مغيب وآخرون
275	الاجراءات الداعمة لاندماج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية فى القطاع الرسمى فى مصر	أكتوبر 2016	د. إيمان الشربيني	د. ممدوح الشرقاوى، د. زلفى شمبى وآخرون
276	الادارة المتكاملة للمخلفات الصلبة ودورها فى دعم الاقتصاد القومى	يوليو 2017	د. نفيسة أبو السعود	د. محمد سمير مصطفى، د. مها الشال وآخرون
277	متطلبات التحول لاقتصاد قائم على المعرفة فى مصر	يوليو 2017	د. علاء زهران	د. محمد ماجد خشبة، د. خالد عبد العزيز عطية وآخرون

فرص ومجالات التعاون الزراعي المصري الأفريقي وآليات تفعيله

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
278	آليات وسبل اصلاح قطاع الأعمال العام فى جمهورية مصر العربية	يوليو 2017	د. أحمد عاشور	د. أمل زكريا عامر ، د. سهير أبو العينين وآخرون
279	سبل وآليات تحقيق أنماط الاستهلاك المستدام فى مصر	أغسطس 2017	د. هدى صالح النمر	د. علاء الدين زهران، د. خالد عبد العزيز عطية وآخرون
280	الخيارات الاستراتيجية لاصلاح منظومة التعليم ما قبل الجامعى فى مصر	أغسطس 2017	ا.د. دسوقي عبد الجليل	د. خضر عبد العظيم أبو قورة، د. محرم صالح الحداد وآخرون
281	المسؤولية المجتمعية للشركات ودورها فى تحقيق التنمية المحلية فى مصر	سبتمبر 2017	د. حنان رجائى عبد اللطيف	د. سعد طه علام، د. نجوان سعد الدين وآخرون
282	تنمية وترشيد استخدامات المياه فى مصر	سبتمبر 2017	د عبد القادر دياب	د. أحمد برانية، د. بركات الفرا وآخرون
283	اتفاقية منطقة التجارة الحرة الإفريقية وآثارها على الاقتصادات الإفريقية عموما والاقتصاد المصرى خصوصا	سبتمبر 2017	د محمد عبد الشفيق	د. اجلال راتب، د. فادية عبد السلام
284	دراسة مدى تطبيق الحوكمة على الإنتاج والإستهلاك المستدام للموارد الطبيعية فى مصر	أكتوبر 2017	د. حسام نجاتى	د. سحر البهائي، د. حنان رجائي وآخرون
285	ص ناعة الرخام فى مصر "الواقع والمأمول" بالتطبيق على المنطقة الصناعية بشق الثعبان	ديسمبر 2017	د إيمان أحمد الشؤبيني	د. ممدوح الشرفاوى، د. محمد نصر فريد وآخرون
286	تطوير منظومة التعليم العالى فى مصر	ديسمبر 2017	د. محرم صالح الحداد	د. دسوقي عبد الجليل، د. محمد عبد الشفيق عيسى وآخرون
287	الطاقة المحتملة للصحارى المصرية بين تخمة الوادى وقحالة البيئة	ديسمبر 2017	د. محمد سمير مصطفى	د. عبد القادر دياب، د. أحمد عبد العزيز البقلي
288	نحو تحسين أنماط الانتاج المستدام بقطاع الزراعة فى مصر	يونيو 2018	د هدى صالح النمر	د. علاء الدين محمد زهران، د. خالد عبد العزيز عطية وآخرون
289	مبادرة الحزام والطريق وانعكاساتها المستقبلية الاقتصادية والسياسية على مصر	يونيو 2018	د محمد ماجد خشبة	د. محمد على نصار، د. هبة جمال الدين وآخرون
290	دراسة تحليلية لموقع مصر فى التجارة البينية بين الدول العربية باستخدام تحليل الشبكات	يونيو 2018	د أمانى حلمى الرئيس	د. فادية محمد عبد السلام، د. حسن محمد ربيع حسن وآخرون
291	سعر الصرف وعلاقته بالاستثمارات الأجنبية فى مصر	يوليو 2018	د فادية عبد السلام	د. حجازى الجزار، د. محمود عبد الحى صلاح وآخرون
292	التغير الهيكلى لقطاع المعلومات فى مصر (بالتركيز على العمالة)	يوليو 2018	د محرم الحداد	د. اجلال راتب، د. محمد عبد الشفيق عيسى وآخرون
293	التأمين وادارة المخاطر فى الزراعة	يوليو 2018	د سمير عريقات	د. سعد طه علام، د. أحمد عبد الوهاب برانية وآخرون

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
	المصرية			
294	اهمية المشكلات النفسية والاجتماعية لدى الشباب المصرى 18-35 سنة - دراسة تطبيقية على محافظة القاهرة	أغسطس 2018	د. دسوقي عبد الجليل	د. خضر عبد العظيم أبو قورة، د. لطف الله إمام صالح وآخرون
295	التعاون المصرى الافريقى فى مجال استئجار الأراضي والتصنيع الغذائي	سبتمبر 2018	د. سمير مصطفى	د. نفيسة سيد أبو السعود، د. حمداوى بكري وآخرون
296	لا مركزية الادارة البيئية فى مصر وسبل دعمها	سبتمبر 2018	د. نفيسة أبو السعود	د. محمد سمير مصطفى، د. سحر إبراهيم البهائي وآخرون
297	تقييم السياسات النقدية المصرية منذ عام 2003 مع اهتمام خاص بدورها فى مساندة أهداف خطط التنمية	سبتمبر 2018	د. حجازى عبد الحميد الجزار	د. علي فتحي البجلاتي، د. أحمد عاشور وآخرون
298	الممارسات الاحتكارية فى أسواق السلع الغذائية الأساسية فى مصر	أكتوبر 2018	د. عبد القادر دياب	د. أحمد عبد الوهاب برانية، د. هدى صالح النمر وآخرون
299	سياسات تنمية الصادرات فى مصر فى ضوء المستجدات الاقليمية والعالمية	أكتوبر 2018	د. نجلاء علام	د. محمد عبد الشفيق، د. مجدى خليفة وآخرون
300	تفعيل منظومة جودة التصدير فى المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر بالتطبيق على قطاع المنسوجات	ديسمبر 2018	د. إيمان الشربيني	د. زلفى شلبى، د. محمد حسن توفيق وآخرون
301	دور العناقد الصناعية فى تنمية القدرة التنافسية لصناعة الأثاث فى مصر – بالتطبيق على محافظة دمياط	فبراير 2019	د. محمد حسن توفيق	د. إيمان الشربيني، د. سمير عريقات وآخرون
302	سياحة التراث الثقافى المستدامة مع التطبيق على القاهرة التاريخية	يونيو 2019	د. سلوى محمد مرسى	د. إجلال راتب العقيلي، د. زينب محمد نبيل الصادى وآخرون
303	تطور منهجية جداول المدخلات والمخرجات ومقتضيات تفعيل استخدامها فى مصر	يوليو 2019	د. حجازى عبد الحميد الجزار	د. سهير ابو العيين ، د. أحمد ناصر وآخرون
304	مستقبل القطن المصرى فى سياق استراتيجية التنمية الزراعية فى مصر	يوليو 2019	د. سعد طه علام	د. سمير عبد الحميد عريقات، د. نجوان سعد الدين وآخرون
305	التغير الهيكلى لقطاع المعلومات فى مصر بالتركيز على الصادرات	أغسطس 2019	د. محرم الحداد	
306	منافع وأعباء التمويل الخارجى فى مصر	أغسطس 2019	د. فادية عبد السلام	د. محمود عبد الحى، د. محمد عبد الشفيق عيسى وآخرون
307	نحو منهجية لقياس المؤشرات وتصور متكامل لنمذجة السيناريوهات البديلة لتحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030 – حالة مصر	أغسطس 2019	د عبد الحميد القصاص	د. أحمد سيمان، د. علا عاطف وآخرون
308	تطوير التعليم الأساسى فى مصر فى ضوء الاتجاهات التربوية الحديثة	سبتمبر 2019	د. دسوقي عبد الجليل	د. خضر عبد العظيم أبو قورة، د. لطف الله محمد طبالة وآخرون

فرص ومجالات التعاون الزراعي المصري الأفريقي وآليات تفعيله

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
309	النمو السكاني والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية في مصر خلال 2006-2017	سبتمبر 2019	د. عزت زيان	د. أحمد عبد العزيز البقلي، د. حامد هطل وآخرون
310	الزراعة التعاقدية كمدخل للتنمية الزراعية المستدامة في مصر	أكتوبر 2019	د. هدى النمر	د. بركات أحمد الفراء، د. محمد ماجد خشبة وآخرون
311	فرص ومجالات التعاون الزراعي المصري الأفريقي وآليات تفعيله	مارس 2020	د. هدى النمر	د. أحمد عبد الوهاب برانيه، د. بركات أحمد الفراء وآخرون

Abstract

Opportunities and Fields of African-Egyptian Agricultural Cooperation and Mechanisms of Activation

The current study aims to explore and monitor the most important productive, commercial and service opportunities and fields for Egyptian agricultural cooperation with some African countries. The study also seeks to offer a set of mechanisms and approaches for decision-makers and policy makers to activate cooperation areas.

In order to achieve the study objectives, the analytical method was adopted, and the study reached a group of African countries with priority for Egyptian agricultural investment, namely: Zambia, Ghana, Burkina Faso, Kenya, Ethiopia, Uganda, Tanzania, Angola, Ivory Coast, Rwanda, Mozambique, and Sudan.

The study reviewed agricultural activities in the aforementioned countries, and opportunities and fields of Egyptian agricultural cooperation and investment were identified for both the private and governmental sectors, with reference to the most important investment incentives in those countries.

In order to enhance this cooperation, the study proposed a number of mechanisms, including:

- The Egyptian-African cooperation in the field of agriculture must be within the framework of a national strategy for cooperation with African countries that includes economic, social, political and security fields.
- Working to establish an Egyptian agricultural investment center to serve investors in Africa, through Ministry of Agriculture and Land Reclamation, to be in charge of providing a base of information and data, and preparing a map and a guide for agricultural investment for the most attractive African countries to agricultural investments.
- Providing opportunities to enhance the partnership between the government and the private sector in planning and implementing agricultural investment projects in African countries.
- Spreading the logistic and marketing services, and working to complete the system of establishing logistic centers in African countries with greater agricultural opportunities for cooperation with Egypt, and encouraging the Egyptian private sector to establish marketing and mediation companies between Egypt and African countries.
- Supporting the Egyptian-African trade exchange by working to open the Egyptian market to African products, by granting them preferential treatment and easing restrictions on imports from them, and working to deploy trade representation offices in African countries, especially in the Nile Basin countries, in order to increase the volume of trade between Egypt and those countries.
- Supporting investment in infrastructure projects in African countries, the most important of which are roads, transport by land and sea, and agricultural marketing facilities.
- Providing opportunities for financing Egyptian investments in Africa by establishing an Egyptian sovereign fund for finance in Africa in cooperation with the African Development Bank, while asking financial, regional and international institutions through the African Union to provide innovative mechanisms and bank facilities to support investment and trade in the agricultural sector in African countries.

Key words:

Importance of Africa to Egypt - Agriculture in Africa - Egyptian-African agricultural cooperation - Mechanisms to enhance cooperation.

**Arab Republic of Egypt
Institute of National Planning**



Planning and Development Issues Series

Opportunities and Fields of African-Egyptian Agricultural Cooperation and Mechanisms of Activation

No: (311) - March 2020